۵۰۴

میکروفیلم تهیه شد.

۱۳۸۲/۱۱/۲۶

آستان قدس

آفت زدائی شد
۹۹/۶/۱۴

۱۳۹۱۹

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح شافیه
مصنف
مؤلف احمد بن حسن بن یوسف جاربردی
خطی نسخ ۲۳ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۶۵
جزء کتب صرف .... شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۳۹۱۹ .... شماره قبض
واقف .... تاریخ وقف ....
طول ۲۴/۵ س م عرض ۱۴/۳ س م .... شماره صفحات

شرح شافیه

وقف عاما على جميع المؤمنين والمؤمنات ما دام هذا الكتاب باقيا

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٩

قد وقف الكتاب مع ثلثمأة وتسعين كتابا آخر خالصا لوجه الله الكريم وطلبا لمرضاته الجسيم
الآن الفاضل الصالح التقي النقي الزكي مولانا آقا نصرت نصره الله تعالى في الدارين واعانه في النشأتين
على كافة المعلمين وعامة المتعلمين لينتفعوا بالقراءة والاستنساخ منه وشرط في ضمن العقد ان
لا يتصرف فيه احد بقراءة ولا بغيرها الا بعد تحصيل الاذن من متوليه الشرعي واعطائه اياه
قبضا ولا يمسكه ازيد من ثلثة اشهر فان لم يقض منه وطره فليرده على متوليه ويأخذه منه
ثانيا باذن وقبض جديد لئن لم يحتج المتولي اليه وعلم ان اعطائه اياه خير وفوض توليته
لاخيه التديني الحاج الحرمين الشريفين الحاج محمد فضل بن المرحوم ملا اسمعيل التوني عفي عنهما ثم لمن فوض
التولية هو اليه وقفا صحيحا شرعيا فلا يباع ولا يرهن ولا يورث فمن بدله بعد ما سمعه
فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وكان ذلك
في غرة شهر ربيع الاول من شهور سنة ثلث وثلثين ومائة بعد الالف من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

نحمدك يا من بيده الخير والجود ٭ وليس في الحقيقة غيره موجود ٭ ونصلي على رسولك محمد الطيب العرف والعود ٭ الموعود بالبعث في مقام محمود ٭ وعلى آله وصحبه الذين اطاعوك في القيام والقعود ٭ والركوع والسجود ٭ اما بعد فيقول المولى المعظم الامام الاعظم العالم الفاضل الكامل قدوة المحققين فخر الملة والدين احمد بن الحسن الجاربردي لما كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب رفع الله مكانا عليا مع صغر حجمه وجازة نظمه مشتملا على فوائد شريفة وقواعد لطيفة محتويا على دقائق اسرار العربية منطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية ولم يتفق له شرح يذلل صعابه ويخرج من قشره لبابه فيخدراته بعد لم تكشف عنها القناع فلينظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في خلده انكار او نزاع ومستوراته لم يبرزهن شارح الى هذا الآن ولم يطمثهن انس قبلهم ولا جان ثم اشار الي جمع من الفضلاء ان اكتب له شرحا يحل الفاظه ومعانيه وتنكشف عباراته ومبانيه وكنت اعلل بلعل وعسى وسوف وربما وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى حتى توسلوا بما لا يسعني مع المخالفة وكان ذلك

فطنة

فطنة من الله تعالى بالمعاونة وحاولت الوصول الى حضرة من خصه الله باوفر حظ من العلاء واوفى من الفضائل العلمية والعملية بالقدح المعلى والرقيب ولم يترك في حوزة المكارم السنية مكانا الا وحوله قول من قال شعر لقد ذللت له سبل المعالي ٭ وفاق الخلق طرا بالبداية ٭ وهو الصاحب الاعظم والدستور المفخم واهب السيف والقلم سلطان وزراء بني آدم صاحب ديوان الممالك المنقذ للخلائق من المهالك والمهالك وهي له طبيعة لا وضيعة وحقيقة لا اضافية ولا يصلح الا له قول من قال اتته الوزارة منقادة اليه تجر باذيالها فلم تك تصلح الا له ٭ ولم يك يصلح الا لها ٭ ولو رامها احد غيره لزلزلت الارض زلزالها ٭ ولم لو تطعه نبات القلوب لما قبل الله اعمالها ٭ ولا يعني غيره بقول القائل ٭ جنابك مثل روضات الجنان ٭ ومنك تنال غايات الاماني ٭ حللت من المكارم في ذراها ٭ ففيها انت كالسبع المثاني ٭ فلا زالت من الرحمن نعما اليك قطوفها ابدا دواني ٭ سعد الملة والحق والدين ملجا الافاضل والاعاظم في العالمين كهف المظلومين مغيث الملهوفين معين الملوك السلاطين محمد بن الصاحب المعظم والدستور المكرم ازهد ملوك العالم ما كان مكرمة الاوكان لها حائزا ولا محمدة الاوكان بها فائزا تاج الملة والدين على الساوي ادام الله له العزة والرفعة وبسط له التمكين والمعدلة ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها ولا مد العين الى التمتع بها عن التفكر في آلاء صانعها فان الشكر مربوط بالمزيد والتامل سبب للتجديد شرعت فيه لا شرحه شرحا يوضح غاية

الإيضاح ويغني عن بقية الشروح اغناء الصباح عن المصباح
يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والزوايا ليعلم الناظر
فيه كم خبايا في زوايا ويشتمل على تقسيمات وترديدات تخلوا
عنها الكتب مما استخرجته بفكري الفاتر ونظري القاصر بعون الله
القادر يقول من يطرق اسماعه كم ترك الاول للآخر مضافا
الى ذلك ما يلائمه من التعليلات ويوافقه من التمثيلات
متوسطا بين الاكثار الممل والايجاز المخل مسبوقا فيه الكلام
على وجه تنحل به المواضع المشكلة من الشرح المنسوب الى المص
مشيرا الى مواضع النظر منه ومن شرح غيره من الشارحين
مستعينا بالله تع في جميع ذلك انه خير مستعان وعليه التكلان
وجعلته وسيلة للوصول الى حضرته العلية وشرفه السنية زادها
الله تع العلو والسنا وادام الله اقبال القلوب والالسن اليهما
بالمدح والثنا اذ هو تحفة تبقى ببقاء الايام والدهور ولا تفنى
بكرور الاعوام والشهور فانه ما سبقني احد في هذا الفن بهذه
الطريقة ولا فتح احد قبلي اكمام هذه الحديقة بما ترى فيها من التقسيمات
الغريبة والترديدات العجيبة انا ابو حذره ومقتضب حلوه ومره
وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب غاية التنقيح وايضاحه غاية التوضيح
غير مختص بهذا الكتاب بل يحصل به ضبط جميع الكتب المصنفة في
هذا الباب فمن له بهذا الكتاب سوء الظن فعليه بالمراجعة الى الكتب
المصنفة في هذا الفن وان خلتني في هذا المقال من المدعين فقل
فأت بآية ان كنت من الصادقين هذا والمرجو من اكابر الفضلا
واماثل العلما ان ينظروا فيه بعين الرضا ويصلحوا فيه ما عثروا
عليه من الزلل والخطا فاني بالنقصان لمعترف وللخطايا لمقترف

واسال

واسال الله تع الهام الصواب انه على كل شئ قدير وبالاجابة
جدير قوله التصريف علم باصول يعرف بها ابنية الكلم التي ليست
باعراب لما كان قوله علم شامل المقصود وغير المقصود اردفه
بما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله يعرف بها احوال ابنية الكلم
سوى النحو والصرف وبقوله ليست باعراب علم النحو باقسامه اي
بحث المبنيات والمعربات فانه يقال هذا الكتاب اعراب القران
مثلا وان كان مشتملا على ذكر البناء والاعراب ويشهد له قول
المص في اول الكتاب ان الحق بمقدمتي في الاعراب فاندفع
اعتراض بعض الشارحين بانه غير مانع لدخول المبنيات فيه
وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل ابنية الكلم ليكون الحد جامعا
اذ يخرج عنه ح بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك
وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في البنية وهو الادغام
في كلمة واحد نحو شد ومد واذا كان في كلمتين فح يكون داخلا
في الاحوال لانه حال يطرء على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج عنه
ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيد
بالبعض لان البعض الاخر داخل في البنية وهو الذي يكون في
كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق
بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا بعض احكام الوقف
لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد وغيرهما
بالسكون او بالروم او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بنا
الكلمة هكذا في الشرح المنسوب الى المص واورد عليه بعض الشارحين
بانه ينبغي ان يبقى بعض احكام الوقف ايض لان بعضها راجع الى
ابنية الكلم ايض وهو الوقف بتضعيف الاخر نحو جعفر وفيه نظر لانا قد

ذكرنا ان بعض احكام الادغام راجع الى الابنية وهو ما يكون
فى كلمة واحدة وبعضها راجع الى احوال الابنية وهو ما يكون
فى كلمتين وهكذا ذكرنا فى التقاء الساكنين فباى شئ يفرق بين احوال
جعفر اذا وقف عليه بالسكون او بالروم او بالاشمام او بالتضعيف
فجعل بعضها راجعا الى ابنية والبعض الاخر الى احوال الابنية تحكم
اذ الوقف بالاشمام مثلا فى حالة كالتضعيف فى حالة اخرى ولا
اثر لكون التغيير فى بعض الصور بالحرف الاتى الى قول بعض الشارحين
الاعراب داخل فى احوال ابنية الكلم لان البنية تكون ايض على حالة باعتبار اعراب
فانه يدل على ما قلناه اذ الاعراب اعم من ان يكون بالحركات او بالحروف
وفى بعض ما ذكرنا وان كان نظر سنذكره ولكن ذكرناه كما ذكره
تأسيا بهم واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد
ما ذكرتم لكن اخل به من وجه اخر لانه يخرج به معرفة ابنية الكلم
لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها الى المضاف اليه
بل ينبغى ان يكون معلوما قبل ذلك كما حقق فى موضعه فيلزم ان
لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهى منه وجوابه انه ان اريد بابنية
الكلم موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هى من مباحث اللغة
وليست من مباحث التصريف وان اريد بها ما يطرئ على الكلمات
من الهيئات والاحوال فهى نفس احوال ابنية الكلم والاضافة فيها
فى قولهم شجر الاراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال
هى ابنية الكلم هكذا ذكروه لكن التحقيق فى هذا الموضع ان يق المراد بابنية
الكلم هى الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة
لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية هى العوارض التى تلحقها
بحسب كل غرض على ما سنفصل كما ذكره بعض الفضلاء فى تصريفه واذا

كان

4

كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التصريف
ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو
علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اى يعرف بها احوال الابنية
الماضى والمضارع والامر الى غير ذلك على ما سياتى فان جميع ذلك
راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية ويدل عليه قول المص فيما بعد
واحوال الابنية قد يكون للحاجة الخ حيث جعل جميع ذلك من
احوال الابنية ويظهر لك من هذا التحقيق ان الشارحين ان
ارادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام
التقاء الساكنين حيث قيدوا بالبعض ان البعض الاخر الراجع
الى ابنية ليس من التصريف ولا باس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما
مثلوا له بالادغام فى نحو شد يشد وفتح القاف وسكون اللام فى
انطلق ولا خفاء فى انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض
كان داخلا فى هذا العلم فزاد قوله احوال ليدخل البعض الاخر
فلا يستقيم ايض اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان اسناد
الشئ الى المضاف لا يقتضى الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع هذا
بما قيل ان كل اصل يعرف به احوال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع
وايض يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم وقع
فى كتابنا هذا دقايق وتحقيقات تخالف ما ذكر فى الشرح المنسوب
الى المصنف فلا باس فانا قد سمعنا ان هذا الشرح ليس من تصانيفه
بل كان قد املى عليه اشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان
وجمعوها كما ترى وكفاك شاهدا على ذلك النظر الى ساير تصانيفه
هذا مع ان الحق حقيق بان يتبع وانما قال علم باصول فاورد لفظ
العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية التى تنطبق على الجزئيات

كقولهم اذا اجتمع الواو والياء فى كلمة وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو ياء وادغمت فى الياء ومن عادا تهم انهم يستعملون العلم فى الكليات
ثم قال يعرف بها فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال ههنا
الموارد الجزئية التى تستعمل تلك الاصول فيها كسيد مثلا ومن عادا تهم
انهم يستعملون المعرفة فى الجزئيات واتى بالباء فى قوله باصول لانه
يقال علمه وعلم به قال الله تع الم تعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة
فاتى بصلتها فان انتقال الصلة للتضمين وذكر بعض الفضلاء ان
ههنا حذفا لابد من تقديره وتقديره علم التصريف علم باصول
وفيه نظر لان التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة
الى هذا التقدير واذا قيل علم التصريف وعلم النحو مثلا يكون ذلك
من باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجة اليه **قوله** وابنية الاسم
الاصول ثلاثية ورباعية وخماسية وابنية الفعل ثلاثية ورباعية
اعلم ان الاصل فى كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به
وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه
اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا
فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا
اما ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافى مع احدهما
قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث انه متوسط
فلا يتحقق التنافى وجوزوا فى الاسم ثلاثيا ورباعيا وخماسيا للتوسع
ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون
على ثلثة احرف ولم يجوزوا فى الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل
به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله
فالخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وقد علمت انه مرفوض والمراد بقوله

ابنية الاسم ابنية الاسم المتمكن الذى يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس
وضارب لان الاسم المبنى كمن وكم ولذلك لم يتعرض للحرف فقوله الاصول
صفة للابنية وحذف الاصول من قوله وابنية الفعل بعد ذكرها اولا
يغنى عن التكرار **قوله** ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام
ثانية وثالثة اى عن الاصول وذلك لانه لابد من ميزان يتميز به
الزائد عن الاصلى ولا يمكن ان يوزن بنفسه فوضعوا لذلك لفظ فعل
لانه اعم الافعال معنى ويصح استعماله فى معنى كل فعل نحو فعل الضرب وفعل
النصر قال الله تع والذين هم للزكوة فاعلون اى مزكون وليس المراد من
قولنا يتميز به الزائد عن الاصلى ان معرفة الزائد والاصلى موقوفة
على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء
والعين واللام موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة
الاصول عليها لزم الدور بل المراد منه اذا علم الاصول والزوائد
بطريق من الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلى ما ثبت فى تصاريف
الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب فى متصرفاته او تقديرا كعين قلت
وبعت والزوائد ما سقط فى بعضها كواو قعود فى قعدت ثم
اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان فى مقابلة
الفاء والعين واللام فهو اصلى وما ليس كذلك فزائد وما زاد
من الاصول على الثلاثة يعبر عنه بلام ثانية وثالثة فيقال وزن جعفر
فعلل ووزن دحرج فعلل ووزن جحمرش فعلل **قوله** ويعبر عن الزائد
بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء كقوله فى ضارب فاعل
وفى مضروب مفعول وليس المراد من الزائد ما لو حذف لدل الكلمة
على ما دلت عليه وهو فيها فان الف ضارب زائدة ولو حذفت
لم يدل الباقى على اسم الفاعل بل ما ليس بفاء ولا عين ولا لام سواء

زيد تعويضا او تكثير الحروف الكلمة او الحاقا بغيرها وافادة لمعنى
فيها ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال فانه يقع وزن اضطرب واذدجر
افتعل لا افطعل ولا افدعل اما لبيان الاصل او لدفع النقل قوله
والا المكرر للالحاق او لغيره فانه بما تقدمه وان كان من حروف
الزيادة عطف على قوله الا المبدل وقوله وان كان من حروف الزيادة
تاكيد لما قبله ووجه دلالته على المبالغة والتاكيد انه عطف على
مقدر اى يعبر عنه بما تقدمه ان لم يكن من حروف الزيادة وان
كان من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جزائه لانه يدل عليه
واعلم ان الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من
غير جنسها وما هو من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها
قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير فاذن لا تكون زيادة من
غير سألتمونيها الا وهى تكرير وحروف سألتمونيها قد تكون
تكريرا وقد تكون غير تكرير وان كانت تكريرا هى او غيرها لم يوزن
الا بلفظ الاصل المكرر سواء كان للالحاق او لا اما فى الالحاق
فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موازن تلك
الكلمة فى ذلك الباب اصل كدحرج فى باب فعلل مثلا فارادوا
فى الزنة ان ينبهوا على ذلك واما فى غير الالحاق فللتنبيه
على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وذلك انهم يكرهون اجتماع الحرفين
من جنس واحد ولذلك ادغموا عن اجتماع المثلين ولما كرروا
الحروف على ان عنايتهم بالثانى كهى بالاول فوجب التعبير عن
الثانى بما عبر به عن الاول قوله الا بثبت قيل هو استثناء من قوله
الا المكرر اى يعبر عن المكرر بما قبله الا اذا دل دليل على انهم لم
يقصدوا التكرير بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتفق

موفقتها

موافقتها لما قبلها فانه ح يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال
الا المكرر ملتبسا باى حال كان من كونه حرف من الزيادة او
لا فصل بينهما بحرف او لا الا ملتبسا بثبت اى بدليل دال على
عدم قصد التكرار فهو استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال
قوله ومن ثم كان حلتيت فعليلا لا فعليتا اى لاجل ان التكرار
يقتضى زنة المكرر بما قبله كان حلتيت فعليلا لا فعلتيا على
لاجل ان التكرار وان كان فعليت موجودا كعفريت والتاء
فى حلتيت للالحاق بقنديل وهو صمغ الانجدان ويقال له بالفارسية
انكژد قوله وسحنون وعثنون فعلول لا فعلون لذلك ولعدم
الحاق وسحنون وهو اول الريح والمطر وعثنون وهو
اللحية فعلول لا فعلون للتكرير المذكور فى حلتيت ولعدم
مجيئ فعلون يريد ان فعلولا موجود فى كلامهم كعصفور
وفعلون غير موجود فالحمل على ما يثبت فى كلامهم هو الوجه
فيكونان ملحقين بعصفور وهو ما لان من العظم قوله وسحنون
بالفتح ان صح ففعلون كحمدون وهو مختص بالعلم لندور
فعلول وهو صعفوق وخرنوب ضعيف هذا شروع فى بيان
قوله الا بثبت وهو ما يكون صورته صورة المكرر ولكن نتظم
دليل على انه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته فيوزن بلفظه
لا باعتبار ما تقدم وذلك مثل سحنون ان صح فتح السين
اذ المشهور الضم فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن مختص
بالعلم وليس فعلول لانه فعلول نادر لم يات غير صعفوق والنادر
كالعدم واما خرنوب بفتح الخاء فضعيف والفصيح بالضم
وهو نبت يتداوى به وصعفوق غير منصرف للعلمية والعجمة

ذكر ابو منصور فى كتاب عمله لبيان المعرب انّ صعفوق اسم اعجمى
وبنو صعفوق لخول باليمامة قال العجاج فهو اذا افقد حال الناس
الغير من امرهم على يديك والثؤر من الصعفوق واتباع اخر
يخاطب عمر بن عبيد الله فهو ذا اى الامر هذا الذى ذكرته من
مدحك وقد رجا الناس ان يتغير امرهم من فساد الى صلاح
بامارتك ونظرك فى امرهم ودفع الخوارج والثؤر جمع ثؤرة
وهو الثار اى املوا ان تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين
فاذا ثبت ان صعفوق اعجمى فلو قال المص لعدم فعلول بدل قوله
لندور فعلول لكان اولى قوله وسمنان فعلان وخزعال نادر اى
سمنان فعلان لا فعلال لانّ فعلالا نادر ولم يات الا خزعال
وهو ناقة بها ظلع وسمنان ماء لبنى ربيعة غير منصرف للتعريف
والزيادة قال الحماسى نحى الاحبة من سمنان مبتكرا ابغيتهم
المرار والحكم قالوا ليس فى الكلام فعلال من غير النباء المكرر نحو
زلزال الا خزعالا وقهقارا للحجر واما بهرام وشهرام فعجميان
قال فى الصحاح القهقر بتشديد الراء الحجر الصلب وكان احمد بن يحيى
يقول وحده وقال ايض القسطل والقصطل بالسين والصاد
الغبار والقسطال لغة فيه كانه ممدود منه قوله وبطنان فعلان
وقرطاس ضعيف مع انه نقيض ظهران اى وبطنان فعلان لا
فعلال لوجهين الاول انه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر
الريش وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق اذ لم يوجد
فيه التكرار فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض الثاني
ان فعلالا لم يوجد فى كلامهم غير قرطاس بالضم وهو
ضعيف ايض والفصيح الكسر ثم اعلم ان المراد بالشاذ فى استعمالهم

مايكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود
والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال
والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم وحاصل
الكلام من قوله ويعبر عنها بالفاء والعين الى ههنا ان الحروف
التى تزن بها اما ان يكون اصلية اولا فان كانت اصلية
فان لم تزد على ثلثة احرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام
وان زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة وان لم تكن اصلية فاما
ان تكون مكررة من حيث الصورة اولا فان لم تكن مكررة
من حيث الصورة فاما ان تكون مبدلة من تاء الافتعال
اولا وان كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء والا فبلفظها
وان كانت مكررة من حيث الصورة فاما ان يدل دليل على انهم لم
يقصدوا التكرار اولم يدل فان لم يدل فبما تقدمه وان دل فبلفظه
قوله ثم ان كان قلب فى الموزون قلبت الزنة مثله كقولك فى ادر اعفل
لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفاء والعين واللام على ترتيبها
وعلى الزوائد فلو اتفق قلب فى الموزون بجعل حرف موضع حرف
وجب القلب فى الزنة ايض كما فى آدر فان اصله ادور قالوا والمضمومة
يجوز همزها فصار ادؤر فجعل الفاء موضع العين فصار اادر
فقلبت الثانية الفا فصار آدر لان الهمزتين فى الكلمة ان سكنت الثانية
وانفتح ما قبلها وجب قلبها الفا فيقال وزنها اعفل قوله ويعرف
القلب باصله كناء يناء مع النأى هذا شروع فى بيان ما يعرف
به القلب وهو ستة اوجه الوجه الاول الاصل وهو المصدر فلما قيل
فى المصدر النأى علم ان ناء يناء فرع نأى ينأى بجعل اللام موضع
العين فوزنه فلع يفلع والضمير فى باصله للمقلوب لدلالة القلب عليه

او اللفظ المدلول عليه من سياق الكلام قوله وبامثلة اشتقاق كالجاه
والحادى والقسى اى الوجه الثانى امثلة اشتقاق المقلوب وهى
الكلمات التى علم ان الجميع راجع الى اصل واحد كالجاه فان التوجه
والمواجهة ووجه يوجه يدل على ان اصله وجه نقلت الفاء الى
موضع العين وكان القياس ان يقال جوه بواو ساكنة لكن حيث
غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك فانقلبت الفا فوزنه عفل
ذكره بعض الفضلاء فى شرح تصريف ابن مالك والحادى
فان التوحيد والوحدة يدل على ان اصله واحد نقل الواو الى موضع
اللام ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليها فصار الحادو
فقلبت الواو ياء فصار الحادى فوزنه عالف والقسى فان مفرده
قوس وقولهم قوس الشيخ واستقوس اى انحنى ورجل متقوس
اى معه قوس يدل على ان اصله قووس فقدم اللام الى موضع العين
بكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو وقلبت الواو
المتطرفة ياء فصار قسويا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن
قلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار
قسيا ثم ثقل النقل من الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال فى الصحاح واذا نسبت اليها
قلت قسوى لانها فلوع مغير من فعول فترد ها اليه وقال بعضهم
قدمت السين على الواو فى قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع
الضمة على احدهما فى الجمع فجمع قسو على قسى كحمام قوله وبصحته كايس
اى الوجه الثالث صحة المقلوب كايس فانما لم ينقلب الياء الفا مع
تحركها وانفتاح ما قبلها علم ان اصله يئس نقل الفاء الى موضع
العين فوزنه عفل وسنح لى ان القلب انما يمتنع الانقلاب او لا ياما كان

٨

فالوجه استواء ناء بناء مع ايس فى الانقلاب وعدمه وجوابه من وجهين
الاول ان علة الانقلاب موجود فى ناء بناء على تقدير القلب
وعدمه بخلاف ايس والثانى ان عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم
العكس قوله وبقلة استعماله كآرام وآدم اى الوجه الرابع قلة استعمال
المقلوب فان آرام انما كان اكثر استعمالا من آرام علم انه الاصل
لان حمل الاكثر على الاصل اولى وكذلك آدر وقد اوضحنا
والارام جمع الريم وهو الظبى الابيض ومرجع هذه الاقسام
الى الاول بناء على انه يمكن البيان فى الكل بالاصل لا بمحض الجواز
اجتماع دلايل كثيرة على مدلول واحد قوله وباداء تركه الى همزتين
عند الخليل نحو جاء اى الوجه الخامس اداء ترك القلب الى اجتماع
الهمزتين وهذا الوجه من التعريف انما يقول به الخليل نحو جاء
واصله جايى بالاتفاق لانه اسم فاعل من الاجوف المهموز اللام
فقال الخليل قلب اللام الى موضع العين فصار جائى على وزن فالع
فاعل اعلال قاض فصار جاء اذ لو لم يقلب لانقلبت الياء همزة
فصار جاء بهمزتين وهو مستكره وقال سيبويه واصحابه لا باس
باجتماع همزتين اذ يعلم ما يقتضيه الاصول فتنقلب الثانية فى جاء يا
ويعل اعلال قاض واعترض على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك
لكان الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة وحق قياسها ان تصح كما فى
دارئ ومستهزئون ورئيا فانها اذا خففت اثبت الياء على الاصل
ولو كان جاء كذلك لكان الافصح جائى ولما لم يجز دل على ان الياء
اصلية ولا يكون ذلك الا على مذهب الخليل بنقل الياء التى هى عين
الى موضع اللام واجابوا عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها ان تصح
مطلقا بل هنا تفصيل وهو انه ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب

وان كان القلب جايزا فالاعلال جائز ولما كان القلب في جاء واجبا
كان الاعلال ايضا واجبا ولما لم يكن القلب في داري ومستهزؤن
ورئيا واجبا لم يكن الاعلال ايضا واجبا واعترض اصحاب الخليل
على شيخهم هذا التفصيل اما على قولهم ان كان القلب واجبا فالاعلال
واجب فبانه منقوض بايمة لان اصلها ائممة بهمزتين وقلب الهمزة
الثانية ياء واجب هنا مع ان الاعلال غير واجب واما على قولهم
ان كان القلب جائزا فبانه منقوض بخطيئة فان قلب الهمزة فيه ياء
جائز مع وجوب الادغام بعد القلب اجاب الاصحاب اما عن
الاول فبان النقض غير وارد لان اصل ايمة أأممة فلما ارادوا
الادغام نقلوا حركة الميم الى الهمزة ثم قلبت الهمزة ياء وحركة الياء
والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم اخشى الله واخشوا الله
ولو انهم فانهم لم يقلبوا الياء والواو الفا واما عن الثاني فكذلك
لانه لا شيء يقتضي قلب الهمزة في خطيئة ياء الا ارادة الادغام فكيف
يجوز القلب من غير الادغام فان الادغام من جملة شروط
تخفيفها فثبت ان ما اعترضوا به على مذهب سيبويه مرفوع
عنه فوجب المصير اليه اذ القلب خلاف الاصل ونقل عن ابي علي
انه كان يقوي قول الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه من اعلالين
وهما قلب العين همزة واللام ياء واذا كانوا قد قلبوا في شاك مع انه
ليس اجتماع همزتين ومع انهم لو لم يقلبوا لاجتمعوا على الكلمة اعلالين
فلهم بان قلبوا فيما لم يقلبوا لزمهم اعلالان لا اولى قوله او الى منع
الصرف بغير علة على الاصح نحو اشياء فانها لفعاء وقال الكسائي
افعال وقال الفراء افعاء واصلها افعلاء اي الوجه السادس هو ان
يعرف القلب بانه لو لم يقدر لادى على الاصح الى منع الصرف بغير علة فانه

اعلالان اولى

9

لو لم يقدر لاجل عدم القلب يلزم احد المذهبين كما سنذكره والاصح
منهما مذهب الكسائي اي منع الصرف بغير علة كما اشار اليه المص
في شرح المفصل وبينت لك ههنا ايضا وهذا معنى ما ذكر في الشرح
المنسوب الى المص من ان قوله على الاصح اشارة الى مذهب الكسائي
فعلى هذا يتعلق قوله على الاصح بقوله باداء وقيل هو متعلق بقوله
يعرف اي يعرف القلب بهذا الطريق ايضا على الاصح لكن ما ذكرناه
اقل اولى لان ترك القلب فيه مطلقا لا يؤدي الى منع الصرف من
غير علة بل اللازم ح احد المذهبين فلو لم يتعلق قوله على الاصح بقوله
باداء كيف يصح الحكم باداء ترك القلب الى منع الصرف من غير علة
على التعيين فتامل ثم اعلم ان في اشياء مذاهب احدها ماذهب اليه
سيبويه وهو ان اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء
بزنة لفعاء وقال الكسائي وزنها افعال لان فعلا معتل العين يجمع على
افعال كقول واقوال وقال الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء وقال
ان شيئا في الاصل شيئ بزنة فيعل ثم خفف كما خفف بين وميت
ثم جمع على افعلاء كما في بين وابيناء ثم حذفت الهمزة التي هي اللام
تخفيفا كراهة اجتماع الهمزتين بينهما الف فوزنه افعاء ومذهب سيبويه اولى
اذ لا يلزم مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب مع انه ثابت
في لغتهم في امثلة كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظ من وجهين الاول
منع الصرف بغير علة والثاني انها جمعت على اشاوي وافعال لا يجمع على
افاعل ويلزم الفراء مخالفة الظ من وجوه الاول انه لو كان اصل شيء
شيئا كبين لكان الاصل شائعا كثيرا الا ترى ان بينا اكثر من بين وميتا
اكثر من ميت والثاني ان حذف الهمزة في مثلها غير جائز اذ لا قياس

يؤدى الى جواز حذف الهمزة اذا اجتمع همزتان بينهما الف والثالث
تصغيرها على أُشَيّاء فلو كانت أَفْعِلاء لكانت جمع كثرة ولو كانت
جمع كثرة لوجب ردها الى المفرد عند التصغير اذ ليس لها جمع القلة
والرابع انها تجمع على اشاوى وافعلاء لا تجمع على افاعل ولا يلزم
سيبويه شئ من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيرها
على أُشَيّاء لانها اسم جنس لا جمع وجمعها على اشاوى لانها
على فعلاء فيجمع على فعالى كصحراء وصحارى قال فى الصحاح واصل
اشاوى اشايئ قلبت الهمزة ياء فاجتمع ثلث ياءات فحذفت الوسطى
وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واوا **قوله** وكذلك الحذف كقولك
فى قاض فاع الا ان يبين فيهما اى كالقلب الحذف فى انه يوزن باعتبار
ما صار اليه ويق فى قاض فاع الا اذا اريد البيان فى المقلوب والمحذوف
بان يق اصله كذا فيقال وزن ايس فى الاصل فعل ووزن قاض فاعل
قوله وتنقسم الى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه
فالمعتل بالفاء مثال وبالعين اجوف وذو الثلثة وباللام منقوص وذو الاربعة
وبالفاء والعين او بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف
مفروق اى وتنقسم الابنية الى صحيح ومعتل لانه اما ان يكون حرف من
حروفه الاصول حرف علة اولا والاول المعتل والثانى الصحيح واقسام المعتلات سبعة لانه اما ان
يتعدد فيه حرف العلة اولا فان لم يتعدد فاما ان يكون فاء او عينا
او لاما فان كان فاء يسمى مثالا لمماثلته الصحيح فى الصحة وان كان عينا
يسمى اجوفا لان اعتلاله فى وسطه الذى هو كالجوف وذا الثلثة لكون
ماضيه على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك وان كان لاما يسمى ناقصا
لنقصانه عن قبول بعض الاعراب وذا الاربعة لكونه على اربعة احرف
اذا اخبرت عن نفسك فانه لما صار فى الاجوف الى ثلثة احرف فى الناقص

اولى

اولى لكون حرف العلة فى الاخر الذى هو محل التغيير فكانه خالف ذلك
الاصل فسمى باسم مستانف ولا يرد عليه الصحيح نحو ضربت لانه على
الاصل وسلم عن المنافى وان تعدد فيه حرف العلة فاما ان يكون
اثنين او اكثر فان كان اكثر فهو كواو وياء لاسمى الحرفين ولم يذكره المص
لقلته وان لم يكن اكثر فاما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فيسمى لفيفا
مفروقا لالتفاف حرفى العلة فيه وافتراقهما وان اقترنا فاما ان
يكون فى الفاء والعين كويل ويوم ولا يبنى منه فعل او فى العين واللام
كقوى ويسمى لفيفا مقرونا لالتفاف حرفى العلة فيه مع الاقتران **قوله**
وللاسم الثلاثى المجرد عشرة ابنية والقسمة تقتضى اثنى عشر سقط منهما
فُعِلُ وفِعُلُ استثقالا وجعل الدُئِل منقولا والحبك ان ثبت فعلى
تداخل اللغتين فى حرفى الكلمة وهى فَلْسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حِبْرٌ عِنَبٌ
إِبِلٌ قُفْلٌ صُرَدٌ عُنُقٌ قدم الثلاثى المجرد لكونه اكثر استعمالا واخف وانما
تقتضى القسمة اثنى عشر لان الفاء يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا
والعين مفتوحا ومضموما ومكسورا وساكنا واللام محل الاعراب
لا تنقسم الاوزان باعتباره والحاصل من ضرب الثلثة فى الاربعة اثنى
عشر سقط فُعِلُ وفِعُلُ بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالا لانتقال فيهما
من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان فى المخرج
لكن الاول اخف لان فيه انتقالا من الاثقل وهو الضم للاحتياج
فيه الى تحريك العضلتين الى ما دونه فى الثقل وهو الكسر اذ لا يحتاج
الى تحريك عضلة واحدة وعلم منه ان الفتح اخف منهما اذ لا يحتاج
فيه الى تحريك العضلة ولذا وضعوا البناء الاول فى الفعل عند الاحتياج
واما نحو يضرب وان كان فيه انتقال من الكسر الى الضم فلم يعباوا به
لان الضم فى معرض الزوال بالناصب والجازم واورد على البناء الاول

فعل

الدُئل واجيب بانه اسم قبيلة فهو من الاعلام المنقولة من الفعل لانه
اسم لابي الاسود الدئلي وان سلم انه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس
كما زعم بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان حين
غزا المدينة قوله جاؤا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل
فلم لا يجوز ان يكون منقولا من الفعل ايض سلمناه لكنه شاذ وارد
على البناء الثاني الحِبُك بكسر الفاء وضم العين وجوابه منع ثبوته
اذ المشهور بكسرتين او الضمتين وان ثبت فهو محمول على التداخل فان
المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ
بالباء المضمومة من اللغة الثانية والحبك تكسّر كل شئ كالرمل والماء
اذا مرت بهم الريح وانما قال في حصر في الكلمة لان التداخل يكون في كلمتين
ايض وهذا اكثر كما قالوا قنط يقنط مثل ضرب يضرب وقنط يقنط
مثل علم يعلم ثم لما قالوا قنط يقنط بالكسر فيهما او بالفتح علم ان الماضي عن
احدهما والمضارع من الاخرى قيل جاء رئم للاست ووعل لغة في
الوعل واجيب بانهما من الاجناس المنقولة من الافعال كتنوط من الاحد
وتبشر لطائرين قال الاصمعي انما سمي تنوطا لانه يدلي خيوطا من شجرة
ثم يفرخ فيها ثم بدا في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الاربعة في العين
ثم بالمكسور مع الثلثة ثم بالمضموم كذلك وسقط ما فيه الخروج من الضمة
الى الكسرة وعكسه لما مر وذكر لكل واحد مثالا من الاسماء ونحن
نذكر من الصفات على ذلك الترتيب وهي صَعْبٌ وبَطَلٌ وحَذِرٌ
وطَمُعٌ من طَمع يطمع طمعا فهو طَمِع وطُمُعٌ وصِفْرٌ وزِيَمٌ اي متفرق وبِلِزٌ
اي ضخم ومُرٌّ ولُكَعٌ اي لئيم وسُرُحٌ يقال ناقة سرح اي سريعة قوله
وقد يرد بعض الى بعض ففعل مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه
فَخْذٌ وفِخَذٌ وفِخْذٌ وكذلك الفعل نحو شهد ونحو كتف يجوز فيه كَتْفٌ

ويعل بوزن نكته

الوعل لغة

النقل

وكتف

وكِتْفٌ ونحو عضد يجوز فيه عَضْدٌ ونحو عنق يجوز فيه عنْقٌ وفي نحو
ابل وبلز يجوز فيه ابْلٌ وبلْزٌ ولا ثالث لهما اي ويجوز رد بعض هذه
الاوزان الى البعض ففعل ان كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز
فيه سكون العين مع فتح الفاء للتخفيف ومع كسره لنقل كسرة الخاء اليه
وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قويا فيتبع ما قبله وليس فخذ كجبر لعينه
واصالة جبر وكذلك الفعل كشهد يجوز فيه هذه الاوجه وذكروا الفعل
ههنا لاشتراكه مع الاسم في هذا الحكم هذا اذا كان ثانيه حرف حلق
وان لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه وجهان اسكان عينه مع فتح الفاء
وكسره كما ذكرنا وفي نحو عضد يجوز فيه عَضْدٌ بالاسكان مع فتح الفاء
ولا يجوز فيه عُضْدٌ بضم الفاء نقلا من الضاد كما نقلوا الكسرة في كتف لثقل
الضمة وقد جوزه بعضهم ونحو عنق يجوز فيه عنق بالسكون استثقالا
مع ضم الاول ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل وبلز بالسكون استثقالا
لكسرتين ولا ثالث لهما يريد ليس في الكلام فعل بكسرتين الا ابل في الاسماء
وبلز في الصفات وقيل معناه لا فرع اخر لهما كالكتف والفخذ مثلا
وفيه نظر لان لعضد وعنق ايض فرعا واحدا فقط ولم يقل هناك ولا
ثالث لهما فما الترجيح وقال بعضهم هذا تضعيف لمجئ الابد والاطل
والحبك ولان الابل من الاسماء والبلز من الصفات فكيف يصح الجمع
بينهما و لا ابد بالدال وح يستقيم قوله ولا ثالث لهما اي في الصفات
قال ثعلب لم يات من الصفات على فعل الا حرفان امرءة ابد
اي ولود واتان بلز اي ضخم فالمص ما اراد حصر مجئ الفعل مطلقا
في المثالين المذكورين والا لكان لفظ نحو لغوا اذ لا نحو لهما بل اراد
حصر مجئ الفعل صفة في المثالين فنعم ولا جوازا اسكان العين في
كل فعل اسما كان او صفة بقوله ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابْل وبلْز ثم

نعم جاء في الصفات
الا البلز

خصص ثانيا اتيان الفعل في الصفات بالمثالين المذكورين
بقوله ولا ثالث لهما هذا ما ذكروه والحق ما ذكروا ولا يؤيد ما
ذكره الزوزني في شرح السبعيات من انه اجمع البصريون
على انه لم يات على فعل من الاسماء الا ابل ومن الصفات الا بلز
وحكى الكوفيون اطلا من الاسماء ايض وهي الخاصرة فقد اتفق
الفريقان على اقتصار فعل على الثلثة هذا ما ذكره ثم ما نقل من
نحو ابد يمكن انه لم يثبت عندهم او لا يكون بطريق الاصالة او يكون
فصيحا ومراده بيان اللغة الفصيحة واما قولهم يلزم ان يكون
لفظ نحو لغوا محمد نوع لان الافراد الذهنية لفعل اعم من هذين
المثالين وان لم يوجد في الخارج غيرهما فقوله نحو ابل وبلز للنظر
الى الافراد الذهنية وقوله ولا ثالث لهما اشارة الى انه لم يوجد في الخارج
منها غيرهما وبعضهم يقول انه لم يجز اسكان العين في شيء مما جاء
على فعل الا في الابل والبلز بمعنى انه جاء على فعل كثير من الالفاظ لكن
لم يجز اسكان العين في شيء منها غير الابل والبلز وذلك لان المص
حكم في الحبك بكسر الحاء وضم الباء بانه من التداخل ولو لم يثبت الحبك
بكسرتين عنده كيف يمكن الحكم بالتداخل ههنا والتصحيف الذي ذكره
بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرنا وهذا ايض ضعيف لانه
لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المص فان قوله ونحو ابل وبلز يجوز فيه
ابل وبلز تصريح بان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان وقوله
ولا ثالث لهما على هذا التفسير يدل على انه لا يجوز الاسكان الا في ابل
وبلز وهل هذا الا تناقض بين ولا يرد هذا على التفسير الذي ذكرنا
لان حاصله انه بين ان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم
اشار الى انه لم يجئ على فعل الا لفظان وهذا لا فساد فيه كما عرفت

وايض

وايض كل ما جاء بكسرتين على زعم هذا القايل كالابط والحبك والاتن
يجوز فيه الاسكان فكيف يصح هذا الحكم واما حكم المص بالتداخل
فبناء على اللغة غير الفصيحة وهي الحبك بكسرتين فان قلت ما تريد
بالفصيح وباي شيء يعلم انه غير فصيح وغيره فصيح قلت المراد الفصاحة
اللفظية فان الفصاحة قسمان قسم راجع الى المعنى وهو خلوص
الكلام عن التعقيد وقسم راجع الى اللفظ وهو ان يكون اللفظ على السنة
الفصحاء الموثوق بعربيتهم اكثر واستعمالهم لها اكثر وانت لو
تصفحت كلامهم صفحة بعد صفحة واستقريت كتبهم ورقا بعد
ورق للايجاد تجد الحبك بالكسرتين الا قليلا وتجده بضمتين كثيرا قوله
ونحو فعل يجوز فيه فعل على راي مجيء عسر ويسر اي ونحو فعل بالسكون
يجوز فيه فعل بالضم مجي عسر ويسر بالضم في عسر ويسر بالسكون فان
الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والاكثر
لا يجوزون ذلك اذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز
ان يكون الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة وكان الاخف اكثر
استعمالا قوله وللرباعي المجرد خمسة وهي جعفر زبرج بوثن درهم قمطر
والقياس يقتضي ان يكون للرباعي المجرد ثمانية واربعون بناء اذ هو
الحاصل من ضرب اثني عشر في الاربعة التي هي احوال اللام الاولى لكن
لم يات الا ما ذكره للاستثقال الجعفر النهر الصغير والزبرج الزينة
والبرثن مخلب الاسد والقمطر ما يصان فيه الكتب وامثلتها من الصفة
سلهب للطويل ودفلس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع للاكول وسبطر
للطويل الممتد واعلم ان في ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحثا
لان درهما معرب وهبلعا في الصفات انما يكون رباعيا ان قلنا
باصالة الهاء وان قلنا بزيادتها كما هو مذهب ابي الحسن فلا و

ذلك فى ذى الزيادة انشاء الله تعالى قوله ونزاد الاخفش نحو
جخدب واما نحو جندل وعلبط فتوالى الحركات حملهما على باب
جنادل وعلابط اى اختلفوا فى بناء فُعْلَلٍ بضم الفاء وفتح اللام فاثبته
الاخفش وروى جخدبا بفتح الدال لنوع من الجراد وسيبويه يروى بالضم
فهو كبرثن وروى الفراء طحلبا وبرقعا بفتح اللام والقاف وقال ابو على
هو معرب والحق ثبوته لانهم يقولون مالى عنه عندد اى بد فالدال الثانى
فى الالحاق واثالوجبا الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون ملحقا به وايضا
ذكر المص فى اعلال العين انه صح عليب لمحافظة الالحاق وهذا يدل
على ثبوته واما نحو جندل لارض فيها حجارة وعلبط للقطيع من الغنم
فنادر وايضا علم بالاستقراء انه لا يوجد كلمة فيها اربع حركات
متواليات فلذلك قيل الاصل جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعي
وكذلك هدبد للبن الخاثر مقصور على هدابد قوله وللخماسى المجرد اربعة
وهى سفرجل قرطعب جحمرش قذعمل اى وللخماسى المجرد اربعة ابنية واقتصر
يقتضى مائة واثنتين وتسعين سقط البواقى للاستثقال القرطعب الشئ
القليل والجحمرش العجوز والقذعمل الابل الضخم وامثلة الصفة همرجل للواسع
الخطو وجردحل للابل ضخم وقهبلس للفيشلة العظيم وخبعثن
للشديد قوله وللمزيد فيه ابنية كثيرة ولم يجئ فى الخماسى الا عضرفوط
وخزعبيل وقرطبوس وقبعثرى وخندريس على الاكثر اى وللمزيد فيه
من الثلاثى والرباعى ابنية كثيرة اذ يكون الزيادة واحدة او اثنين او
ثلثة او اربعا ومواقعها اما قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين
العين واللام او بعد اللام وتكون متفرقة او مجتمعة فلا يليق ذكرها
بهذا المختصر فلذلك ترك المص ومن الخماسى لم يجئ الا عضرفوط للخطاة
ويقال له بالفارسية كربا سو وخزعبيل للباطل وقرطبوس للداهية

وقبعثرى

حخدب بدل صح
بروية صح
عليب بدل صح

وقبعثرى للابل القوى والف ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كان
الالف للتانيث لما لحقه تانيث آخر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية مقصود
وهو الخماسى اذ ليس لنا اصل سداسى فنلحقه به فهى لتكثير الكلمة واتمام
بنائها وهذا معنى قول الزمخشرى وهى فى قبعثرى كالف كمثرى كتابه لا لحاقها
على الغاية هكذا ذكر فى شرح الهادى ويظهر لك من هذا انما ذكر
فى الصحاح من ان الف قبعثرى الالحاق بنات الخمسة ببنات الستة
غير صحيح وخندريس وهى الخمر القديمة وانما قال على الاكثر لان الاكثر
يقولون ان النون اصلية فيكون مزيد الخماسى وبعضهم يقول ان النون
زائدة فهو مزيد الرباعى واستدل على الاول بانه اذا تردد فى حرف بين
ان يكون اصليا او زائدا فالاصل اصلى وعورض هذا بانه اذا تردد
لفظ بين وزنين احدهما على تقدير اصالة حرف والثانى على تقدير زيادته
وشئ منهما لم يوجد فى ابنيتهم فالحمل على الزائد اولى لكثرة الزيادة
واجيب عنه بوجهين الاول ان ذلك فيما تكثر فيه الزيادة والخماسى لم تكثر فيه
الزيادة والثانى انه قد ثبت عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير
اصالة النون الا الواو والياء وهما اخوان هكذا ذكر فى الشروح وفيه
نظر لان ماذكر فى الجواب الاول انما يصح ان لو الحقه الخصم بمزيد الخماسى
وليس كذلك وانما يريد الحاقه بمزيد الرباعى ومراد المص الحاقه بمزيد
الخماسى فالامر بالعكس يعرف بالتامل ثم اذا عرفت ذلك بقى الجواب
عن مثل عضرفوط وهو سهل فانه يتغاير البناءان باختلاف الحركات
فكيف بالحروف واما مرزنجوش فمعرب ولذلك لم يذكره ههنا ويتحقق
حكمه فى ذى الزيادة ان شاء الله تعالى قوله واحوال الابنية قد تكون
للحاجة كالماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول وافعل
التفضيل والصفة المشبهة والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر

الف صح
الحمة بنات صح

والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون للمجانسة كالامالة وقد تكون للتوسع كالمقصورة والممدودة وذى الزيادة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف لما ذكر ان التصريف علم باصول يعرف بها احوال الابنية علم ان مسائله هى المباحث المتعلقة باحوال الابنية فاشار ههنا الى بيان الاحوال ليشرع فى المسائل فالمذكور الى ههنا من المبادى وذلك لانه ذكر اولا تعريفه ثم شرع فى موضوعه وهو الابنية من حيث يعرض لها الاحوال المذكورة فى الكتاب اذ احوال الابنية عارضة للابنية فيكون الابنية موضوع هذا العلم لان معروض مسائل العلم يكون موضوعا له والابنية كما عرفت عبارة عن الحروف والسكنات والحركات الواقعة فى الكلمة فيبحث من الحروف من حيث انها ثلثة او اربعة او خمسة ومن حيث انها زائدة او اصلية وكيف يعرف الزائد من الاصلى بالمقابلة بالفاء والعين واللام سواء كانت تلك الحروف ثابتة او محذوفة مستقرة فى موضعها او منقولة عنه الى غير موضعها بالقلب من حيث انها من حروف العلة او لا وهى من قوله ابنية الاسم الى قوله وبالفاء واللام لفيف مفروق ثم شرع فى الحركات والسكنات الواقع فى الاسم الجامد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مجردا او مزيدا مما لا يتحقق فيه باعتبارها حال من الاحوال التى هى مسائل هذا العلم واما ما يحصل فيه باعتبارها حال من الاحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته عند ذكره ولما فرغ من المبادى شرع فى المسائل وهى احوال الابنية وقسمها الى ما تكون للحاجة والى غيره والمراد بالاول ما يتوقف عليه فهم المعنى والتلفظ بالكلمة والاول يسمى بالاحتياج المعنوى وهو من قوله كالماضى الى الجمع والثانى بالاحتياج اللفظى كالتقاء الساكنين

فان

فان التلفظ باذهب مثلا من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء فانه الابتداء بالساكن متعذر وكذا الوقف فانه وان كان على المتحرك ممكنا من حيث التلفظ لكن لما كان ممنوعا من جهة الصناعة كما سيجئ الحقه بالاحتياج اللفظى واما غيرها من الابواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج اليه قوله الماضى الثلاثى المجرد ثلثة ابنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ نحو قتله وضربه وقعد وجلس وشربه ووَمِقه وفَرِحَ ووَثِقَ وكَرُمَ انما كانت ابنية الماضى ثلثة لان اوله مفتوح لخفته وامتناع الابتداء بالساكن ثلث احوال اذ لا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع فان اللام يسكن ح ولا يشكل هذا بالمجهول ولا بالمكسور الاول كضُرِبَ وشِهِدَ لعروض الضم والكسر فيهما ثم ذكر لمفتوح العين اربعة امثلة لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه اما مضموم او مكسور والمكسور العين كذلك لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه اما مفتوح او مكسور مثل يَوْمَقُ يَوْثِقُ لان مكسور العين فى الماضى انما يكسر فى المضارع اذا كان مثالا ولم يذكر لمضموم العين الا مثالا واحدا لانه ابدا لازم مضموم عين المضارع قوله وللمزيد فيه خمسة وعشرون ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط اى وللثلاثى المزيد فيه لان الرباعى سياتى بعده وهو اما ان يكون موازنا للرباعى او غير موازن والموازن اما ان يكون ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج او باحرنجم

و للمعين صح

و ونق صح

بناء

قلسى

اقعنسس

اما الملحق بدحرج فنحو شملل اى اسرع وحوقل اى ضعف وهرم وبيطر
اى عمل البيطرة من البطر وهو الشق وجهور اى جهر وقلنسى اى لبس
القلنسوة وقلسى مثله قال فى الصحاح يقال قلسيته فتقلسى وقلنسته فتقلنس اى
البسته القلنسوة فلبسها واما الملحق بتدحرج فنحو تجلبب اى لبس
الجلباب وتجورب اى لبس الجورب وتشيطن اى فعل فعلا مكروها
وترهوك اى تبختر وتمسكن اى اظهر الذل والمسكنة وتغافل وتكلم
وينبغى ان يعلم ان تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق
لا يكون فى اول الكلمة وفى نحو تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء
لا بالتاء كما مر وفى تمسكن كلام يأتى فى باب ذى الزيادة انشاء الله تع
وليت الالف فى تغافل للالحاق لان الالف لا تقع للالحاق حشوا الا
فى الاسم ولا فى الفعل لكن المص قيد ذلك بالاسم فى ذى الزيادة و تضعيف
العين لا يكون للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك فى شرح الهادى
ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو واما الملحق باحرنجم فنحو
اقعنسس اى تاخر ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر
ودخول الظهر ضد الحدب واسلنقى اى وقع على القفا فهذه اقسام
الملحقات وهى خمسة عشر واما غير الملحق من الموازن فثلثة نحو اخرج
وجرب وقاتل وانما حكمنا بان شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه
لان شرط الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا
دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه على ذلك فان قلت
فقد قالوا اخرج اخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين
الاول ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور
فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد وبمجيئه

اقعنسس

فى بعض الصور فانهم لم يقولوا قحطابا وعربادا بل قحطبة وعربدة يقال
قحطبه اى صرعه ورجل معربد اى يؤذى نديمه فى سكره والعربدة
سوء الخلق الثانى ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير الموازن
فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهب واشهاب واغدودن
اى طال الشعر وتم من الغدن وهو الاسترخاء واعلوط يقال اعلوط
البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه وانما حكمنا على اقعنسس بانه موازن
لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن له لانا لم نعن بالموازنة صور
الحركات والسكنات وانما عنينا بها وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع
موقعها فى الاصل الملحق به وان كان ثمة زيادة فلا بد من مماثلته
فى الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا فى الاصلية
والزيادة جميعا اما فى الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزائدة فى الاصل واما فى الزيادة فلان النون واقعة فى الاصل
بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موضعها **قوله** واستكان
قيل افتعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من الكون فالمد قياسى
لما ذكر ان غير الموازن سبعة واستكان من جملتها اشار الى انه اما
افتعل واستفعل فقال بعضهم انه استفعل ثم اختلفوا فقيل هو
من الكون لانه يقال استكان اذا خضع وذل اى صار له كون خلاف كونه
كما يقال استحال اذا تغير من حال الى حال الا ان استحال عام فى كل
حال واستكان خاص بالتغيير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل
وقيل هو من الكين وهو لحم الفرج لانه فى اسفل موضع واذل اى صار
مثله فى الحقارة والذل وقال الاخرون انه افتعل من السكون وزيدت الالف
لاشباع الفتحة كقول عنترة ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة
مثل الفنيق المكدم اى ينبع العرق من خلف اذن ناقة يقال كدمه اى

عام

الاخرون

غضوب ذو الغضب

منسوب موثّقه الخلق والزبانة المتبختر والفنيق الفحل المكدم من الكدم
وهو العض يقال كدمه اى اثّر فيه بحديدة وقول اخر فانت من الغوائل
حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح اى بمنتزح والمنتزح المبعد وقال
ابو على الفارسى فى قوله تعا وما ضعفوا وما استكانوا الا قول انه افتعلوا
من السكون وزيدت الالف كما فى منتزاح لكنه عندى استفعلوا
مثل استقاموا والعين حرف علة ولذا ثبت فى اسم الفاعل نحو
مستكين وفى نحو يستكين على انه يجوز ان يكون من الزيادات اللازمة
كما قالوا امكان وهو مفعل من الكون ثم قالوا امكنة واماكن وتمكن
واستمكن على توهم اصالة الميم للزومه واثباته فى جميع متصرفاته قوله
ففعل لمعان كثيرة لما كان فعل بالفتح اخف ابنية الافعال جاء لمعان
لا تنضبط كثرة وسعة فقل ما يوجد فعل غيره له معنى الا وقد استعمل
فى معناه فهذا معنى كثرة معانيه ووجهها قوله وباب المغالبة يبنى
على فعلته افعله نحو كارمنى فكرمته اكرمه الا باب وعدت وبعت
ورميت فانه افعله بالكسر وعن الكسائى نحو شاعرنى فشعرته اشعره
بالفتح يعنى بالمغالبة ما يذكر بعد المفاعلة على الاخر فاذا قلت كارمنى
الى مسندا الى الغالب اى المقصود بيان الغلبة فى الفعل الذى جاء
بعد المفاعلة على الاخر فاذا قلت كارمنى اقتضى ان يكون من غيرك
اليك كرم مثل ما كان منك اليه فان غلبته فى الكرم واردت بيانه
فتبنيه على فعل بفتح العين لكثرة معانيه ثم خصوا من ابوابه بالرد
اليه ما كان عين مضارعه مضموما وان كان من غير هذا الباب
نحو كارمنى فكرمته بكارمنى فاكرمه وضاربنى فضربته يضاربنى فانه
ههنا ضربته وضربك ولكنك قد غلبته فى الضرب ويجوز ان لا يكون
ضربته ولا ضربك ولكنكما ضربتما غيركما للتغلبه فى ذلك او ليغلبك

ولذا

وكذا البواقى وانما فعلوا كذلك لان المفعل بمعنى المغالبة قد جاء
كثيرا من هذا الباب نحو الكبر وهو الغلبة فى الكبر والكثر وهى الغلبة
فى الكثرة والقمر وهو الغلبة فى القمار فنقلوا من غير ذلك الباب اليه
ليدل على المراد الموضوع له ثم استثنى من هذه القاعدة
معتل الفاء واويا كان نحو وعد او يائيا نحو يسر فانه لا ينقل الى
يفعل بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم اذ لم يجئ منه مثال مضموم
العين فيقال واعدنى فوعدته اعده وياسرنى فيسرته ايسره
ومعتل العين واللام اليائيين فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى
على الكسر فيقال بايعنى فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه اذ لم
يجئ اجوف ولا ناقص يائى من يفعل بالضم لانك لو ضممت عينه
لانقلب الياء واوا فالتبس بذوات الواو وعلى هذا حمل الجوهرى
قول جرير شعر فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكى عليك نجوم الليل والقمرا
اى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل
بكاسفة اى الشمس لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوءها وقيل يريد الواو
بمعنى مع اى الشمس تبكى مع النجوم والقمر ثم حذفها وهذا بعيد واستثنى
الكسائى ما فيه حرف حلق نحو شاعرنى فشعرته اشعره بالفتح لاستثقال
حرف الحلق وهو غير مستقيم لثبوت الضم فى مثل فاخرنى فان ابا زيد
حكى شاعرنى فشعرته اشعره وفاخرنى ففخرته افخره بالضم فيهما
وايضا اعتبار هذه القاعدة وهى النقل الى يفعل بالضم اولى لان
هذه القاعدة قد ثبتت كما عرفت وحرف الحلق لا يمتنع عنها
لان ما فيه احد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح فلو لم ينقل الى يفعل
بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك
فالنقل اولى قوله وفعل تكثر فيه العلل والاحزان واضدادها كسقم ومرض

وحزن فرح اى فعل تكثر فيه العلل كسقم ومرض والاحزان كحزن واضداد
الاحزان كفرح وجذل يريد ان هذه المعانى تكون فيه اكثر منها
فى غيره لا انه يكون فيها اكثر منه فى غيرها فان فعل فى غير هذه
المعانى اكثر منه فلذلك قال تكثر فيه العلل ولم يقل يكثر فى العلل قوله ويجيء
الالوان والعيوب والحلى كلها كالكلم عليه وقد جاء أدم وسمر وعجف
وحمق وعجم ورعن ويجيء الالوان كادم وسمر والعيوب كعجف الهزال والعجف
فانه من عيوب البدن وملح بالكسر والضم وحمق والعجف الهزال وخرق
من الاخرق وهو ضد الرفق وعجم اى عيي من العجمة وهو عي فى اللسان
كانه من عيوب النفس والحلى كبلج والبلجة نقاوة بين الحاجبين
كلها على فعل والمراد ان كل ما كان من الصفات المذكورة ياتى
بالكسر لان الكسر مختص به ثم اشار المصنف الى ما جاء فيه الكسر والضم
بالامثلة المذكورة قوله وفعل لافعال الطبايع ونحوها كحسن وقبح
وصغر ومن ثم كان لازما قوله لافعال الطبايع اى الصادرة عن الطبيعة
وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها بما يصدر عنها
ويكون الصادر عنها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد كحسن وقبح
وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين
الملمس ونحو ذلك بل المراد بالحسن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغى
ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف ذلك
فكانه اراد بقوله ونحوها الصغر والكبر والمراد بهما ليس عظم الهيكل
وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التفاوت
الظاهر الذى يعرض الشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف وانما
لم يجعلها من افعال الطبيعة بل نحوها لاختلافها باختلاف الاحوال
والاوقات وانما ضمت العين فيها لانها لما كانت خلقة وطبيعة لصاحبها

يمكث بالضم والكسر صح متن

فانهن صح

مسلوب

مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة كفعلهم فيما لم يسم
فاعله ولما كان جميع افعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بالغير
من صدر عنه كان لازما قوله وشذ رحبتك الدار جواب اعتراض
وهو ان فعل قد يكون متعديا فاجاب بانه شاذ والاصل رحبت
بك وكثر استعماله حتى حذفوا الباء اختصارا فهو غير متعد فى الحقيقة
فانك لو قلت فى شرفت بك اشرفت كذا الا يكون متعديا فشذوذه
من جهة استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملتبس به قال الخليل قال
نصر بن سيار ارحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى اى اوسعكم وقال
وهى شاذة ولم يجيء فى الصحيح فعل بضم العين متعديا بغيره
واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائى اصل قلته قولته بالضم
وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه يتعدى قوله واما باب سدته جواب
اعتراض آخر وهو ان يقال اصل سدته وقلته سودته وقولته
بضم العين كما هو مذهب الكسائى ثم نقلت ضمة العين الى الفاء
وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل بضم العين متعديا
والجواب منع انه فى الاصل مضموم العين وذلك لان المعتل
اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجيء فى الصحيح فعل بالضم
متعديا فهو فى الاصل بفتح العين ثم اختلف العلماء فى كيفية
صيرورته الى ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت
وبيعت بفتح العين ثم لما علم ان العين حذف لالتقاء الساكنين
عند انقلابها الفا ولا يتميز الواوى عن اليائى حولوا الواوى الى
فعل بالضم واليائى الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة الى
الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين فقيل سدت وبعت ورده
المصنف بقوله لا للنقل اى ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم

اى رحبت بك صح متن

فالصحيح ان الضم لبيان
بنات الواو ولا للنقل
الى ص وكذلك باب
بعته وراعوانى
باب خفت وهبت
بيان البنية صح متن

لما يلزم من النقل من باب الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلاختلاف معانى الابواب واشار الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء وتقريره ان يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتح ما قبلهما وانقلبتا الفا ثم حذفتا ثم ضم الفاء فى الواوى وكسر فى اليائى دلالة عليهما فلا يرد النقض وانما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لم يفرقوا فى خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم فى خفت ثم قال المصنف مجيبا عن ذلك انما كسروا فى خفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة على البنية اهم من بيان بنات الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى والثانى باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين ثم لم يتركوا بيان بنات الواو والياء حذرا من فوات المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة دلت على انه مكسور العين فى الاصل فراعوا فيه بيان البنية والمراد ببنات الواو المعتل الواوى وبنات الياء المعتل اليائى اى لبيان انه واوى او يائى قوله وافعل للتعدية غالبا وهى ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل فى المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل فى المعنى تقريره انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذى صيرته خارجا وفى تمشية هذا المعنى فى فسقته نظر لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قيل معناها ان تجعل الفعل قبل التعدية

لان معنى باب فعل بالضم الفعل الطبيعى ومعنى باب فعل بالفتح غيره صح

18

للفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى المعدى الفعل لكان اولى قوله وللتعريض للتعريض وهو ان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل كقولك اتبعته اى عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قوله وللصيرورة اى يجيئ افعل لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل كاغد البعير اى صار ذا غدة والغدد هى التى فى اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه قوله ومنه احصد الزرع اى ومن افعل الذى للصيرورة وانما فصله لانه ليس كالاول فى حصول المعنى وتحققه وانما معناه قارب وقت حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه على معنى حصول ذلك الشيء ولهذا جعله بعضهم للحينونة قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تع افمن يمشى مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع كبه يقال كببته فاكب من الغرائب والشواذ ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل فى الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل فى القشع ومطاع كب وقشع انكب وانقشع قوله ولوجوده اى ويجيئ افعل لوجود الشيء على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا وفى معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا قوله وللسلب اى وللسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اى ازلت شكايته وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته قوله وفعل للتكثير غالبا

على صفة نحو احمدته واجلته صح

للسلب نحو اشكيته وبمعنى فعل نحو قلته واقلته صح

للتكثير غالبا نحو غلقت وقطعت وجولت وطوفت وموتت الابل صح صح

وللتعدية نحو فرّحته ومنه فسّقته وللسلب نحو جلّدت البعير وقرّدته و

بمعنى فعِل نحو زِلته وزيّلته صح متن

وهو ٢ اما فى الفعل نحو جوّلت وطوّفت او فى الفاعل نحو موّتت الابل او فى
المفعول نحو غلّقت الابواب فان فقد ذلك لم يسغ استعماله
فلذلك كان موّتت الشاة لشاة واحدة خطا لان هذا الفعل
لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهى
واحدة وليس ثمّ مفعول ليكون التكثير له وينبغى ان يعلم
ان هذا بخلاف قولك قطّعت الثوب فان ذلك سايغ وان
كان الفاعل واحدا ذكره المصنف فى شرح المفصل ثم قال
فيه ان قوله فى المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم
فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير فى الفاعل هو المصحح وذكر فى
الشرح المنسوب الى المصنف ان الفعل ان كان لازما فالتكثير
فى فاعله وهذا على اطلاقه غير صحيح لانه قد يكون التكثير فى الفعل
دون الفاعل نحو جوّلت وطوّفت وقد يكون فى الفاعل نحو موّتت
الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير فى متعلّقه يعنى
فى مفعوله كقولك غلّقت الابواب وزاد عليه بعض الشارحين ان المراد
بالتكثير فى المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول
جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا على بلا
تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا بخلاف ظاهر ما ذكره المصنف
فى شرح المفصل **قوله** وللتعدية اى يجئ باب فعل للتعدية وقد عرفت
معناها وانما فصل قوله فسّقته لانه مخالف لفرّحته فى انه لم يصيره
فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعلنا منسوبا اليه اذ معنى فسّقته
قلت له يا فاسق او نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا **قوله**
وللسلب اى يجئ باب فعل للسلب نحو جلدت البعير اى ازلت جلده
وقرّدته اى ازلت قراده وزلته وزيّلته بمعنى اى فرقته **قوله** وفاعل

وفاعل لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا بالاخر للمشاركة صريحا فيجئ العكس ضمنا نحو
حال من اصله متعلق بلنسبة
ضاربته وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا نحو كارمته وشاعرته والمتعدى الى
واحد مغاير للفاعل
متعديا الى اثنين نحو
جاذبته الثوب بخلاف
شاتمته وضاربته وبمعنى
فعّل نحو ضاعفت وبمعنى
فَعَلَ نحو سافرت وتفاعل
لمشاركة امرين فصاعدا
فى اصله صريحا نحو تشاركا و
من ثم نقص مفعولا عن
فاعَل وليدل على ان الفاعل
اظهر ان اصله حاصل له
وهو منتف عنه نحو تجاهلت
وتغافلت وبمعنى فعل نحو
توانيت ومطاوع فاعلت
نحو باعدته فتباعد صح
متن

لنسبة اصله وهو المراد باصله مصدر فعله الثلاثى الى احد الامرين متعلقا
بالاخر صريحا ويجئ عكس ذلك ضمنا وهو نسبة الى الامر الاخر متعلقا
بالاول كما اذا قلت ضارب زيد عمروا فانه يدل صريحا على نسبة
الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا
بزيد ولاجل تعلقه بالامر الاخر جاء غير المتعدى اذا نقل الى فاعل
متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى هنا والمتعدى
الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل
فى المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك متعديا الى
مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب
مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل فى المجاذبة احتيج
الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فيتعدى الى اثنين واما
ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله
كما فى شاتمت زيدا ويجئ لمعنى فعّل اى للتكثير نحو ضاعفت بمعنى
ضعّفت وبمعنى فعَل اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت
بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس ثم فعل ثلاثى من لفظ سافرت
بمعناه فيتمثل به كما فى شغلته واشغلته هكذا ذكر المصنف فى شرح
المفصل لكن نقل الجوهرى سفرت اسفر سفورا اذا خرجت
الى السفر فانا سافر وقوم سَفْر مثل صاحب وصحب **قوله** وتفاعل
اى تفاعل لمشاركة امرين او اكثر فى اصله اى مصدر فعله الثلاثى
صريحا نحو تضارب زيد وعمرو وانما قال صريحا احترازا عن فاعل
ولاجل انه تشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا عن فاعل
وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره
مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل للنسبة الى المشتركين فيه

وتفعّل لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر وللتكلّف نحو تشجّع وتحلّم و
للاتّخاذ نحو توسّدت وللتجنّب نحو تأثّم وتحرّج متن صح

من غير قصد الى تعلق له فلذلك جاء الاول زائدا عن الثاني بمفعول
ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول واحد كضارب لم
يتعد وان كان من المتعدى الى مفعولين كجاذبته الثوب يتعدى الى واحد
وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادى فى فاعل معلوم دون
تفاعل ولذلك يقال اضارب زيد عمروا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال
ذلك فى تضارب ويجئ ايضا ليدل على ان الفاعل اظهر على ان المعنى
الذى اشتق منه تفاعل حاصل له مع انه ليس فى الحقيقة كذلك فمعنى
تجاهل زيد انه اظهر الجهل من نفسه وليس عليه فى الحقيقة ويكون
بمعنى فعل نحو توانيت اى ونيت من الونى وهو الضعف ويجئ للمطاوعة
ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر
متعد به كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل
عن تعلق فعل متعد وهو باعدته اى بهذا الذى قام به تباعد وقد يتكلم
بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر
معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع لانه طاوع الاول
والاول مطاوع لانه طاوعه الثانى **قوله** وتفعل لمطاوعة فعل وقد عرفت
معناها وللتكلف ومعناه ان الفاعل يتعانى فى ذلك الفعل ليحصل له
بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها ليحصل
ولما كان هذا ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت
لمن نسب اليه فرق بينهما بان معنى التفعل ممارسة ~~الفعل التفاعل اظهار~~
الفعل ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل ليظهر انه
عليه فان الفاعل فى تحلّم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل فى تجاهل لا يطلب
ان يكون جاهلا **قوله** وللاتخاذ المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل نحو توسدت التراب اى اتخذته وسادة وللتجنب اى ليدل

علي

وللعمل المتكرّر فى مهلة نحو تجرّعته تحسّيته تفهّمه وبمعنى استفعل نحو تكبّر وتعظّم وانفعل
لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو اسفقته فانسفق وازعجته فانزعج
قليلا ويختص بالعلاج والتاثير ومن ثمّ قيل انعدم خطاء وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته

على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم وتحرج اى جانب الاثم والحرج
قوله وللعمل اى وليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو
تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة ومنه تفهم كانه حصل الفهم
شيا بعد شئ وبمعنى استفعل اى للطلب نحو تكبر وتعظم اى طلب ان
يكون كبيرا وعظيما **قوله** وانفعل لازم لانه للمطاوعة وهى تقتضى
اللزوم وهو مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل
قليلا نحو اسفقت الباب اى رددته فانسفق وازعجته فانزعج
اى ابعدته فانزعج **قوله** ويختص بالعلاج يعنى خصوا هذا البناء
بالمعانى الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوه بالمطاوعة
ارادوا ان يكون جليا واضحا فلا يقال علمته فانعلم وقال فى شرح
المفصل انعدم ليس بجيد **قوله** وافتعل للمطاوعة وقد عرفت معناها
وللاتخاذ نحو اشتوى اى اخذ الشواء لنفسه وبمعنى التفاعل نحو
اجتوروا واختصموا اى وتجاوروا وتخاصموا وما وقع فى بعض
النسخ من قوله وللمفاعلة بدل قوله وبمعنى تفاعل خطا لانه لو كان للمفاعلة
لوجب ان يقال فى مثالنا اجتور زيد عمروا واختصم بكر خالدا مثلا
لا اجتوروا واختصموا يعرف بالتامل **قوله** وللتصرف نحو اكتسب ومعنى
الكسب تحصيل الشئ على اى وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعمال
فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف
الله بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل الا على وجه مبالغة واعمال فيه قال الزمخشرى لما كان الشر مما تشتهيه
النفس وهى منجذبة اليه وامارة به كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن فى باب الخير كذلك وصفت بما لا دلالة على الاعمال والتصرف
قوله واستفعل للطلب ومعناه نسبة

فاغتمّ وللاتخاذ نحو اشتوى
وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا
واختصموا وللتصرف نحو
اكتسب واستفعل للسؤال
غالبا اما صريحا نحو استكتبته
او تقديرا نحو استخرجته و
للتحول نحو استحجر الطين و
ان البغاث بارضنا تستنسر
وبمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ
متن صح

وللرباعي المجرد بناء واحد نحو دحرجه ودربخ وللمزيد فيه ثلثة تدحرج واحرنجم
واقشعر وهي لازمة متن صح

الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد
يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا
نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس ههنا طلب صريح بل المعنى
لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب وللتحول
الفاعل الى اصل الفعل نحو استحجر الطين اى تحول الى الحجر ومعناه
انه صار حجرا وان البغاث بارضنا تستنسر اى تتحول الى صفة النسر
والبغاث بالحركات الثلث طاير دون الرخمة اى من جاورنا عز بنا
تنبيه ذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر الا
معنى الثمانية وسره ان ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة
الا في تفعل وتفاعل فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق افعال
وافعل وافعوعل وافعول اذ ليس لها ايضا معنى غير المبالغة تقول
شهب بالكسر شهبا وللمبالغة اشهب اشهبابا واشهاب اشهيبابا
وكذا المشوش واعشوشبت الارض واحلولى مبالغة خشن وعشبت
وحلى وقد جاء في افعوعل لفظان متعديان نحو احلوليته اى استطبته
واعروريته اى ركبته عريانا وفي شرح الهادي ان افعول للمبالغة
كافعوعل نحو اخروط بهم السير اى امتد واجلوذ بهم السير اى دام
مع السرعة واعلوط اى لزم وفي الصحاح اعلوطني فلان اى لزمني
قوله وللرباعي المجرد بناء واحد لانهم التزموا فيه الفتحات لخفتها
ولما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات في كلمة واحدة سكنوا
الثاني لان اسكانه اولى من اسكان الاول والرابع لامتناع الابتداء
بالساكن ووجوب فتح آخر الماضي اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن
اسكان الثالث ايضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير المرفوع فيلزم
التقاء الساكنين ثم مثل بمثالين احدهما متعد وهو دحرجته فتدحرج
والثاني

المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فان كان مجردا على فعل
كسرت عينه او ضمت او فتحت ان كانت العين حرف حلق غير الف متن صح

21

والثاني لازم وهو دربخ يقال دربخ الرجل اى طاطا راسه ولم
يات من مزيد الرباعي الا ثلثة تدحرج يقال دحرجته فتدحرج
واحرنجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اى رددتها فارتد
بعضها الى بعض واقشعر فاصله قشعر يقال اقشعر جلد الرجل اذا
اخذته قشعريرة قوله المضارع ذكر حد المضارع في النحو واشار
ههنا الى انه باى شيء يحصل ثم ان الماضي اذا كان مجردا مفتوح
العين فمضارعه مكسور العين نحو ضرب يضرب او مضموم العين
نحو نصر ينصر لانه لما تخالف معنى الماضي والمضارع داموا تخالف
لفظهما باختلاف حركة العين اذ هو الميزان ثم المطابقة في مفتوح
العين في الماضي ومكسورها في الغابر اتم من المطابقة في مفتوح
العين في الماضي مضمومها في الغابر اذ المخالفة بين الفتح
والكسر اعظم من المخالفة بين الفتح والضم اذ الفتحة علوية والكسرة
سفلية والضمة بينهما فلعل المصنف قدم ذكر مكسور العين المضارع
على مضمومها لذلك وقد يكون مفتوح العين بشرط ان يكون
عينه او لامه من حروف الحلق نحو سال ومنع لاستثقال حرف
الحلق والمراد انه لا يفتح عين المضارع فيه الا ان يكون مع حرف
الحلق لا ان كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا فانه ليس بلازم
نحو دخل يدخل ونبح ينبح واما ان كان فاؤه حرف الحلق فلم
يفتحوا في مضارعه نحو امر يامر لسكون حرف الحلق في المضارع
فلا يكون مستثقلا وغير الف فيه نظر لان الالف لا يكون اصلا
في فعل فلا حاجة الى الاحتراز الا ان يعتبر المنقلبة انصح يمكن
تمشية كلامه بان يقال معناه ان الماضي المجرد المفتوح العين
ان كان عينه او لامه حرف حلق بفتح عين مضارعه وهو اعم من

وشذ ابى يابى واما قلى يقلى فلغة عامر وركن يركن فمن التداخل ولزموا الضم
فى الاجوف بالواو والمنقوص بها والكسر فيهما بالياء ومن قال طوحت واطوح
وتوهت واتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده او من التداخل متن صح

ان يكون حرف الحلق فيه اصلية او منقلبة فلو لم يقيد بقوله غير الف لورد
نحو قال فانه لا يجوز فتح عين المضارع فى مثله **قوله** وشذ ابى يابى اذ ليس
عينه ولا لامه حرف حلق غير الف والالف منقلبة عن الياء فلا يجوز
ان يكون الفتح لاجلها لان انقلاب الياء الى الالف للفتح فلو كان الفتح
لاجلها لزم الدور وكانهم لما علموا ان الياء ينقلب الفا على تقدير فتح
العين سوغوا فتحها اذ يكون ح مع حرف الحلق او حملوه على منع يمنع
لانه بمعناه واما قلى يقلى فلغة بنى عامر والفصيح قلى يقلى بالكسر وركن يركن
بالفتح من التداخل لانه جاء ركن يركن مثل نصر ينصر وركن يركن مثل
علم يعلم فاخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى وذكر صاحب الكشاف
فى تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل فى سورة البقرة انه قرا الحسن ويهلك
بفتح اللام مبينا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى يابى وذكر فى آخر حم الاحقاف
انه قرا فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك
قوله ولزموا اى اذا كان العين او اللام واوا وجب ان يكون عين المضارع
مضموما نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة ولئلا يلتبس وكذلك وجب الكسر فى
مضارع الاجوف والمنقوص اليائيين نحو باع يبيع ورمى يرمى بالياء
لذلك ولا ينتقض هذا بخاف يخاف وعمى يعمى لان الكلام فيما عين ماضيه
مفتوح **قوله** وشذ من قال طوحت اشارة الى اعتراض وهو ان يقال قد ثبت
طوحت وتوهت بالواو مع الضم فالى اطاح يطيح وتاه يتيه فقد كسر عين المضارع
من الاجوف الواوى فاجاب بانه شاذ عند من قال توهت وطوحت اذ قياسه
ان يقول طاح يطوح وتاه يتوه واما من قال تيهت وطيحت فلا يرد ذلك عليه
ثم قال او من التداخل بان يكون الماضى من الاول والمضارع من الثانى وهذا
ضعيف لانه ان ثبت بالياء فالماضى والمضارع منه والا فلا يثبت التداخل لكن
لو ثبت طيحت اطوح بكسر الفاء فى الماضى او طحت اطيح بضمها فيه لتحقق التداخل

٢٢

ولم يضموا المضارع فى المثال ووجد يجد بالضم ضعيف ولزموا الضم فى المضاعف
المتعدى نحو يشد ويمد وجاء الكسر فى يشده ويعله وينمه ويبته ولزموه فى حبه يحبه
وهو قليل وان كان على فعل وفتحت عينه او كسرت ان كان مثالا متن صح

وقوله اطوح واتوه اسم التفضيل فلذا لم يعل **قوله** ولم يضموا اى لم يضموا عين
المضارع فى معتل الفاء لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة
للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمة وهو مستثقل
ووجد يجد بالضم ضعيف وهو لغة بنى عامر قال قائلهم لو شئت قد
نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادى لا يجدن غليلا يقال نقعت بالماء روبت
والغليل حرارة العطش والفصيح فيه الكسر **قوله** ولزموا الضم فى المضاعف
المتعدى نحو يشده ويمده وقد جاء الكسر فى يشده ويعله وينمه ويبته ولزموه
فى حبه يحبه وهو قليل لما علموا ان المضاعف المتعدى يلحقه الضمير نحو
يشده لزموا الضمة فى عينه لانهم لو كسروه لزم النقل من الكسر الى الضم وهو
مستثقل والفتح غير سايغ لاشتراط حرف الحلق فى العين او اللام لا فيهما
او نقول انما ضموا ليحصل نوع من الخفة بجرى اللسان على سنن واحد
وقد جاء اربعة افعال بالضم والكسر نحو نمه ينمه وبته يبته وعله يعله وشده يشده
هكذا ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف والتقييد بقوله اربعة افعال
يوهم انه لم يجئ غيرها لكن ذكر صاحب الكشاف فيه انه قرا ابن عباس
فخذ اربعة من الطير فصرهن بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة
امرا من صره يصره ويصره اذا جمعه نحو ضره يضره ويضره وقال الجوهرى
حبه يحبه بالكسر شاذ لانه لا ياتى من المضاعف المتعدى يفعل بالكسر
الا ويشركه يفعل بالضم وقال الواحدى فى شرح ديوان المتنبى حببت لغة
فى احببته شاذ لم يستعمل منه الا المحبوب **قوله** وان كان على فعل فتحت
عينه او كسرت ان كان مثالا اى وان كان عينه مكسورا فالمضارع
مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقا للمخالفة عينهما او مكسورا بشرط ان
يكون معتل الفاء ليسقط الفاء فى المضارع لما سيجئ فيحصل الخفة نحو
ومق يمق وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو نعم ينعم

واخواته مع انه يجوز فيه الوجهان ولم يجوز والضم للاستثقال **قوله** وطى تقول فى باب بَقِيَ يَبْقَى ابْقَى يَبْقَى اي كل ياء مفتوحة قبلها كسرة تقلبها طى الفا بقلب الكسرة فتحة فيقولون فى بَقِيَ بَقَا وفى بَنِيَ بَنَا للتخفيف قال الحاسى نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم،، جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا اى نبعد سهامنا فى الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل فتخرج النار منه لشدة رمينا ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم اى نقتل الرؤسا **قوله** واما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل اى جاء بالكسر فى الماضى والضم فى المضارع من تداخل اللغتين لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع المفتوح بالضم ومضارع المكسور بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضل لا من قولك فضلته اذا غلبته فى الفضل لان ذلك ليس فيه الا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع لانه من المغالبة **قوله** وان كان على فعل ضمت العين فى المضارع لما مر من ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير الماضى والمضارع فيه حركة لا يحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الاخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها **قوله** وان كان غير ذلك كسر ما قبل الاخر ما لم يكن اول ماضيه تاء زائدة نحو تعلم وتجاهل فلا يغير او تكون اللام مكررة نحو احمر واحمار فيدغم اى وان كان الماضى غير الثلاثى المجرد وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد كسر ما قبل الاخر فى المضارع نحو دحرج يدحرج وقاتل يقاتل ثم استثنى منه شيئين الاول ما كان اول ماضيه تاء زائدة وهو ثلاثة ابواب الاول التفعل نحو تعلم فانه يبقى فى مضارعه يتعلم بفتح اللام اذ لو كسر لالتبس امر مخاطبه بمضارع علم يعلم اذ المغايرة بينهما ح انما هو بحركة التاء

وهي

[library stamp]

وهي قد لا تدفع اللبس لاحتمال الذهول عنها وهذا التعليل فى مثل ما قيل فى غير افعال القلوب حيث لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لشخص واحد والثانى التفاعل نحو تجاهل فانه يبقى فى مضارعه يتجاهل بالفتح ايضا لا بالكسر لئلا يلتبس امر مخاطبه بمضارع جاهل والثالث التفعلل ولم يذكره المص نحو تدحرج فانه بفتح فى مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين امره للمخاطب ومضارع دحرج ولم يجوزوا الضم استثقالا لاجتماع الضمتين وللفرق بينهما وبين مصادرها الثانى مما استثناه المكرر اللام نحو احمر واحمار فانه يبقى فى مضارعهما يحمر ويحمار بالادغام وتحقيقه انه فى الاصل كان مكسورا فادغم لاجتماع المثلين **قوله** ومن ثم كان اصل مضارع افعل يؤفعل الا انه رفض لما يلزم من توالى همزتين فى المتكلم فخفف فى الجميع **وقوله** فانه اهل لان يؤكرما شاذ اى لاجل ان المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضى كان اصل مضارع افعل يؤفعل لكن لما اجتمع فى المتكلم همزتان خفف بحذف احدهما وحمل اخواته وهى ما فيه التاء والياء والنون عليه وقد رد الشاعر الهمزة فى قوله،، شيخ على كرسيه معمما فانه اهل لان يؤكرما،، للضرورة وهو شاذ قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تع ليس كمثله شيء لك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتاكيد كما كررها من قال شعر وصاليات ككما يؤثفين وقبله لم يبق من آى بها يحلين غير رماد وحطام كنفين وغير ود جاذل او ودين الآى جمع آية وهى العلامة والحطام ما يكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعى اداته ومنه قول عمر فى ابن مسعود رضى كنيف ملئ علما والود الوتد ادغم والجاذل المنتصب مكانه لا يبرح واراد بالصاليات الحجارة التى جعلت لها اثافى من صلى النار بالكسر اى احترق والثفية القدر اذا

فذهب الكسر للادغام صح

جعلت لها اثافى و فى قوله يؤثفين اراد يثفين فاخرج على الاصل
اى لم يبق من علامات واثار كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكور اثافى
الامر لما كان البحث عن كيفية عمل الامر واسم الفاعل واسم المفعول
وافعل التفضيل والصفة المشبهة متعلقا بعلم النحو ذكرها هنالك ثمة
ولما كان البحث عن كيفية وضعها وصيغها متعلقا بعلم الصرف لكونها
من الاحوال الغير الاعرابية وقد ذكرها هنالك بالعرض عدها هنا
ليعلم انها من علم الصرف قوله الصفة المشبهة من نحو فرح على فرح
غالبا وقد جاء معه فى بعضها الضم نحو ندس وحذر وعجل وجاءت
على سليم وشكس وحر وصفر وغيره ومن الالوان والعيوب والحلى
على افعل ومن نحو كرم على كريم غالبا وجاءت على خشن وحسن وصعب
وصلب وجبان وشجاع وقود وجنب وهى من فعل قليلة وقد جاءت
على نحو حريص واشيب وضيق ويجيء من الجميع معنى الجوع والعطش وضدها
على فعلان نحو جوعان وشبعان وريان وعطشان قد ذكر حد الصفة
المشبهة فى النحو والمراد هنا بيان كيفية بناءها وقدم ما عين ماضيه
مكسور لان اكثر الصفة المشبهة منه واكثر ما يجيء منه فعل بكسر العين وقد
جاء مع الكسر فى بعضها الضم نحو ندس وهو الفطن الى آخره وجاءت
على فعيل نحو سلم سليم فهو وعلى فعل نحو شكس فهو شكس اى سيء الخلق
وعلى فعل نحو حرت حر فانت حر وعلى فعل نحو صفر فهو صفر اى خال
وفى الحديث ان اصفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى
وعلى فعول نحو غار الرجل على اهله يغار غيرة وغيرا وغارا فهو غيور وقال
فى الصحاح يقال رجل غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران غيارى
بفتح الغين وضمها ورجل مغيار وقوم مغايير ويقال امرأة غيور
ونسوة غير وامرأة غيراء ونسوة غيارى هذا من غير الالوان

والعيوب

والامر واسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل تقدمت فى الكافية نسخة

[stamp]

والعيوب والحلى ومنها يكون على افعل نحو اسود واعور وابلج ثم ذكر
ما عين ماضيه مضموم وآخر عنه مفتوح عين الماضى اذ هى منه قليلة مثلثة
بخلاف غيره فانه استغنوا فيه باسم الفاعل وقد جاء قليلا نحو الا
المذكورة ثم بين ان معنى الجوع والعطش وضدها يجيء من الجميع اى اما
يكون عين ماضيه مفتوحا او مضموما او مكسورا على فعلان نحو جوعان
وهو ضد شبعان وعطشان وهو ضد ريان قوله المصدر بعض ابنية
المصدر سماعى وبعضها قياسى وقدم المصنف السماعى وضبطه ان تقول
عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان زيد فيه شيء او لا فان
لم يزد فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم كقتل وفسق وشغل وان
زيد فتلك الزيادة اما تاء التانيث او الف التانيث او الالف والنون المشبهتان
بها وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور والحاصل من
ضرب الثلثة فى الثلثة تسعة والامثلة على الترتيب مذكورة فى المتن ثم ارد ف
ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا فى آخره الالف والنون
لم يجيء الا هذا البناء فذكره هنالك للمناسبة مع لبيان هذا اذا كان العين
ساكنا وان كان العين متحركا فاما ان زيد فيه شيء او لا فان لم يزد فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح
كطلب او مكسور كخنق ولم يجيء مضموم العين منه وان كان مكسورا فلم
يجيء منه الا مفتوح العين كصغر وان كان مضموما فلم يجيء منه الا
مفتوح العين كهدى كراهة لتوالى الكسرتين او الضمتين او التنقل من احدهما
الى الاخرى واما ان زيد فيه شيء وهو متحرك العين فالزائدة اما تاء التانيث
فقط او لا اما على الاول فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور بحسب القسمة
لكن لم يجيء منه الا مفتوح الفاء وعينه اما مفتوح كغلبة او مكسور
كسرقة ولم يجيء مضموم العين منه واما على الثانى فاما فيه مدة او ميم زائدة

كشغل وشغل فى الجد والثلاث ونشدة ولرحمة ونشدة ولبان
وفسق وشغل وذكرى وبشرى ولبان وطلب
ودعوى وغفران ونزوان وغلبة
وحرمان وصغر وهدى وسؤال
وخنق وذهاب وصراف ودخول
وسرقة ودراية وبغاية ومدخل
وزهادة وخنيف وصهوبة ونباية
وسعاية وتحام ونباية
وتجبة ومرجع ومسعاة
وكراهية

بالاستقراء فان كان فيه مدة فهي اما الواو والالف او الياء فان كانت الالف
فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح كذهاب او مكسور
كصراف او مضموم كسوال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء
فقط او الياء والتاء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح كذهادة
او مكسور كدراية او مضموم كبغاية وان كانت التاء والياء فالفاء
مفتوح لا غير ككراهية واخر ذكرهما للقلة هذا اذا كانت المدة الالف
وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما
مضموم كدخول او مفتوح كقبول واخر مفتوح الفاء للقلة ولم يجئ
مكسور الفاء لثقل النقل من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك
الزيادة هي التاء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة والقياس ذكرها
مع دخول لكن اخر لقلته بالنسبة الى المتقدم وان كان المدة الياء فلم يجئ
مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر كوجيف
هذا اذا كان فيه مدة واما اذا كان فيه ميم زائدة فاما معها زيادة اخرى
اولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح كمدخل او مكسور كمرجع او مضموم كمكرم
وهو نادر ولم يذكره ههنا وفي هذا القسم بحث سنشير اليه انشاء الله تع
وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء سواء كان مفتوح العين كمسعاة او لا
كمحمدة قوله الا ان الغالب هذا في المعنى متشئ من قوله كثيرة فكانه قال
المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا اضبطه الا ان الغالب الخ فان ذلك نوع من الضبط
قال الخليل الاصل في مصدر الثلاثي المجرد فعل لانه يرجع اليه اذا اريد المرة
الواحدة وان اختلفت ابنية نحو دخلت دخلة وقمت قومة ثم فرق بين
اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم كقعود وجزوع وابقوا المتعدي
على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل فجعل له الاثقل وجعلوا الزيادة
في المصدر عوضا من المتعدي قوله ونحوها ارادبه نحو الصابر ما ليس

نحو كتب على كتابة وفي الاصغر منعها
نحو حفق على حفقان متن

منها لكن يشابهها كعبر الرويا عبارة او يضادها كبطل بطالة حمل للنقيض
على النقيض كما قالوا الحيوان والموتان ثم اشار الى ان ما في مدلوله حركة
واضطراب حركوا عين مصدره ولذا لم يعل نحو جولان قوله وفي الاصوات
اي غلب في الاصوات فعال قالوا صرخ صراخا ونبح نباحا وقد جاء
في مصدر بكى الدا اذ لا يخلو البكاء في الغالب من الصراخ فاجروه
مجراه والقصر لجعلهم له كالحزن لانه قد يخلو عن الصراخ انشد ابن
الانباري لحسان بن ثابت شاهدا لهذا شعر بكت عيني وحق لها بكاها وما
يغني البكاء ولا العويل ص قوله ونحو هدى
وقرى مختص بالمنقوص ولا ينتقض بنحو الصغر لان الكلام فيما ما ضيه
على فعل بالفتح قوله ونحو طلب اي لم يجئ مصدر على فعل بفتحتين مما
مضارعه مكسور العين او مفتوحة الا لفظان الاول الحلب من حلب
الجرح يعني علاه الجلبة وهي جلدة تعلو الجرح عند البرء وجلب في قوله
وجلب الجرح مصدر مضاف الى الفاعل والثاني الغلب قوله وفعل
على قوله فعل اي الغالب في فعل بالفتح على كذا وفي فعل بالكسر على كذا
وكما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا
ههنا بحركة العين نحو فرح على فرح وجهل على جهل وكذا قوله
وفعل نحو كرم عطف على قوله فعل اسم ثم اشار الى ان اكثر مصادر فعل
بالضم يكون على فعالة ويجئ على فعل وفعل كثيرا وغيرهما نادر وبيانه
ان الاشياء الواقعة على ثلثة مراتب غالب وكثير ونادر والكثير مرتبة
متوسط بين الغالب والنادر ومثلوا لذلك بالصحة والمرض والجذام
فان الصحة غالبة والمرض المطلق كثير ليس بغالب والجذام نادر قوله
والمزيد فيه عطف على قوله الثلاثي المجرد اي المصدر الثلاثي المجرد
سماعي لا ضبط له والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي

نحو صرخ على صراخ وقال الفراء
اذا جاءك فعل مما لم يسمع
مصدره فاجعله فعلا للحجاز
وفعولا لنجد متن

مختص بفعل الاجلب
الجرح والغلب وفعل
اللازم نحو فرح على فرح
عطف ص والمتعدي نحو
جهل على جهل وفي الالوان
والعيوب نحو سمر وادم على
سمرة وادمة وفعل نحو كرم
على كرامة غالبا وعظم
وكرم كثير متن

ثم اعلم ان اكثر ما يجيء المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصّية توصية
ولا يحذف منه الهاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت الهاء منها
عاد الى تفعيل كقوله الوت الناقة سيرها شرد وبدا فهي تنزي دلوها
تنزيا كما تنزّي شهلة صبيا يصف ناقة بانها تحرك دلوها وامرأة
شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاصة لا توصف بها
الرجال قوله والتزموا اى التزموا حذف حرف العلة وتعويض التاء
عنها في نحو تعزية والمراد بها مصدر فعّل اذا كان ناقصا واصلها
تعزيي حذفوا احدى اليائين تخفيفا وعوضوا التاء وفي نحو اجازة
واستجازة والمراد به مصدر افعل واستفعل من الاجوف واصلهما
اجواز واستجواز على وزن اكرام واستعظام فنقلوا حركة الواو الى الجيم
انقلبت الواو الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز
ترك التعويض في افعل عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة
كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا منه ولم يجز ذلك في فعّل لما يلزم من
جعل الياء عوضة للتحريك في النصب والمحذوف في الرفع والجر مع
ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف اقام قوله ونحو
ضارب اى جاء مصدر فاعل على مفاعلة وفعال وجاء على فيعال
قالوا قاتلة قيتالا ومن ثم قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث كان
جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها قوله ونحو
تكرم يريد ان ما في اوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي الا
انك اذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقص كسرت العين منهما نحو
تمنّى تمنّيا وتجافا تجافيا لان الناقص ان كان يائيا فلتجانس الكسرة
وان كان واويا فلانه اذا كان في اخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة
وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة قوله والباقي واضح وهو ان يؤتى بالمصدر

على حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الاول ويزاد قبل الاخر الف
نحو استخرج استخراجا وانطلق انطلاقا واحرنجم احرنجاما واقشعر
اقشعرارا قوله ونحو التردّاد اى التفعال كالتردّاد بمعنى الرد والتجوال
بمعنى الجولان مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه وكذا فعّيلى تقول كان
بينهم رمّيّا اى الترامي الكثير والحثيثى اى الحث الكثير من الجانبين قال
عمر لولا الخلّيفى لاذّنت اى لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول
بسببها عن تعهد اوقات الاذان لاذنت وقيل سئل الزمخشري عنه اهو
قياسي او سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
قوله ويجيء المصدر اطلق المصنف الكلام لكن قال في الصحاح ما كان فاؤه
حرف علة وان سقطت فاؤه في المستقبل كيقي فالمصدر منه مفتوح
العين ايضا وان سقطت في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع وان
ثبت الفاء في مستقبله كيوجل او كان لامه ايضا حرف علة وان سقطت
فاؤه في المستقبل كيقي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقى ثم
اشار الى ان مكرما ومعونا نادر ان لم يجيء على الافصح مصدر غيرهما على
مفعل ولذا جعلهما الفراء جمعا على حد تمرة وتمر استبعاد المفعل في المصدر
وانما قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك
وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرء بعضهم فنظرة الى ميسره
بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة
وانما لم يجعل معونا مما جعل على مفعول كمجلود مثلا للزوم كثرة
التغيرات وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم
الا النقل وذكر في الصحاح ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة واحد
المكارم وانه يقال ارض مكرمة للنبات اذا كانت جيدة للنبات ولم
يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر وقوله ولا غيرهما مبتدأ محذوف الخبر

اى لا غيرها جاء ثم ان جعل المصدر الميمى قياسا مع ذكر مدخل وغيره
فى السماعى موضع تامل قوله ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد يجيء
المصدر على زنة مفعوله نحو اخرجته مخرجا واستخرجته مستخرجا قياسا
مطردا وهو يصلح للمفعول والمصدر واسم الزمان والمكان والميسور
بمعنى اليسر كالمعسور بمعنى العسر كقولهم دعه الى ميسوره والى معسوره وقال
سيبويه هما صفتان معناهما الى زمان يوسر فيه والى زمان يعسر فيه ف
يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن مفعول والمفتون فى قوله تع بايكم المفتون
بمعنى الفتنة اذا لم يجعل الباء زائدة واذا جعلت زائدة فهو اسم
مفعول قوله وفاعلة اى ما جاء من المصدر على فاعلة اقل مما جاء على مفعول
كالعافية بمعنى المعافاة والباقية بمعنى البقاء قال الله تع فهل ترى لهم
من باقية والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تع ليس لوقعتها كاذبة قوله
ونحو دحرج اى مصدر الرباعى وما الحق به يجيء على فعللة وفعلال بكسر الفاء
فى فعلال نحو دحرج دحرجة ودحراجا وجلبب جلببة وجلبابا قوله ونحو زلزل
اى مضاعف الرباعى ايض كذلك الا ان فى فعلال منه جاء الكسر والفتح والكسر
افصح لانه اصل كما عرفت ويجوز فيه الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال
فعلال لا فعفال من زل خلافا للكوفيين على ما سيجيء ثم اعلم ان ترتيب
هذا الباب انه ذكر الثلاثى المجرد ثم الثلاثى المزيد فيه ومزج به الرباعى
المزيد لاشتراكه معه فى الضابط كما مر ثم ذكر جواب اشياء كانت ترد عليه
منها ان يقال التفعال والفعيلى مصدر ولم يذكره فى المجرد ولا فى المزيد
فاجاب بان التفعال ليس مما نحن فيه لانا انما نبين مصدرا يشتق منه فعل
مشتمل على معناه وزيادة وهو ليس كذلك بل زيد فى مصدر الثلاثى المجرد
زيادة للايذان بكثرته وتكريره فقالوا ترداد وجوال تجوال وليس فى فعله دلالة
على هذا الترديد والتكثير فهو ليس بجار على الفعل وكذا فعيلى يقال كان بينهم

زيدا

رميا ثم صار الى حجيرى ولا يريدون مجرد رمى السهم والحجر من الجانبين
بل مع المبالغة والكثرة ولما كان ذلك قياسا كما مر اشار للمناسبة الى
هنا قسما اخر قياسا من الجميع وهو المصدر الميمى واخره الى هنا
لئلا يطول بذكره تارة فى المجرد وتارة فى المزيد ومنها ان يقال ترك
المفعول والفاعلة فاجاب بانه نادر والمرباع الغالب ثم ذكر الرباعى
قوله المرة هذا اشارة الى بيان كيفية بناء المرة والنوع فنقول الفعل
الذى يراد بناء المرة والنوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثى
فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه فاما المجرد فاما ان يكون فى مصدره
التاء اولا فان لم يكن فى مصدره التاء وهو الثلاثى المجرد الذى لا تاء
فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان فيه التاء
وهو الثلاثى المجرد الذى فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل
والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة فالاولى للمرة والثانية
للنوع واما البواقى وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه
فان كان فى مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق
القرائن ايض نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة فان لم يكن فيه
التاء فالبناءان على مصدره مزيدا فيه التاء نحو انطلاقة وتدحرجة
واحدة او حسنة وشذ قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانهما من
الثلاثى المجرد الذى لا تاء فى مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء ولقيان
اتية ولقية فان قيل ان كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يعدهما
فى قوله واحوال الابنية الى اخره والا فلم ذكرهما ههنا قلت هما منه
الا انهما فى الحقيقة نوع من انواع المصدر لان المصدر يدل على جنس
الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات وجميع انواعه فاجمل ذكرهما هنا
لقوله والمصدر وفصل ههنا ذكر فى شرح الهادى ان المراد بالنوع الحالة التى

عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا ركب وكان ركوبه
حسنا يعنى ان ذلك عادة فى الركوب وهو حسن الطعمة يعنى ان ذلك
لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة
لحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى مات عليها قوله اسماء الزمان
والمكان هى الاسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل
فيه مطلقا اى من غير تقييد بشخص او زمان فاذا قلت مخرج فمعناه
موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق ولم يعلموها فى مفعول وله
ظرف فلا يقولون مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق
الى التقييد وقال وافول النابغة شعر كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم
نمقته الصوانع بان المضاف محذوف والتقدير كان موضع مجر الرامسات
والمجر مصدر مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها الرامسات الرياح
التى تثير التراب وتدفن الاثار من الرمس وهو الدفن والقضيم جلد ابيض
كتب فيه ونمقته نمقه تنميقا زينه بالكتابة وامرأة صناع اليدين اى حاذقة ماهرة
بعمل اليدين ومعنى البيت تشبيه الموضع الذى جرت فيه الرياح بالرق الذى
زينته الصوانع بالكتابة والنقش وانما تاولوا هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم
يقدروا المضاف فاما ان جعلوا المجر مصدرا او اسم مكان لا سبيل الى الاول
والالم يستقم الاخبار بقوله قضيم لان الرق لا يصح تشبيه بالجر ولا الى الثانى
والالم يكن لنصب ذيولها وجه لما مر قوله مما مضارعه الخ هذه الاسماء اما ان
يبنى من ثلاثى المجرد او غيره فان بنيت من الثلاثى المجرد فلا يخلو من ان يكون
معتل اللام او الفاء او لا فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان
يكون مضارعه بالكسر او لا فان لم يكن بالكسر سواء كان بالفتح او بالضم فالاسم
بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب ومقتل من قتل يقتل وان كان مضارعه
بالكسر فالاسم بالكسر نحو مضرب هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء

وان كان

وان كان احدهما فى ان كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو مرمى وان كان
معتل الفاء فالاسم بالكسر نحو موعد وجميع ذلك فى الثلاثى المجرد واما
غيره فسيجيئ ان شاء الله تع وانما فعلوا ذلك لانهم ارادوا ان يوافق
حركة عينه حركة عين المضارع الذى هو منه فى مفتوح العين ومكسورها لا فى
مضموم العين لعدم مفعل بالضم الا مكرم ومعون كما عرفت فلما امتنع
الضم صير الى الفتح للخفة وصير الى الكسر فى اثنى عشرة كلمة الكسرة اخت الضمة
ولهذا جاء الكسر والضم فى مضارع الفعل الواحد كثيرا كيحشر ويحشر فقالوا
المنسك لمكان النسك وهو العبادة والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الابل
والمفرق لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط
يقال هذا مسقط راسى اى حيث ولدت والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف
والمسجد وهو اسم البيت المبنى للعبادة سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما
موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير والباقى ظ وفتحوا فى المنقوص نحو مرمى
للخفة وكسروا فى معتل الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد
اخف من موعد وذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتحة والواو منفوحة
واما المنخر لثقب الانف وهو من النخير للصوت بالانف فهو فى الاصل بفتح
الميم وكسر الخاء واما جاء بكسرتين ففرعه اتباعا لكسرة الخاء كما قالوا منتن
بكسرتين فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهما نادران اذ مفعل بكسرتين ليس
من الابنية قوله ونحو المظنة اى الكسرة فى المظنة شاذ لان مضارعها مضموم
العين فالقياس الفتح ومظنة الشيئ موضعه الذى يظن كونه فيه وكذا المقبرة
فيهما وضماليس بقياس اما الفتح فلانه لم يريدوا بها موضع وقوع الفعل وزمانه
بل ارادوا لمكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او زمانه واما الضم فظ لان
مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل انما يكون الضم غير قياسى
لو اريد بهما مكان الفعل اما لو اريد بها المكان الخاص فلا وان التعرض لكون المقبرة

فتحا غير قياسي خارج عن الغرض قال المصنف في شرح المفصل وقد
يدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس كالمزلة والمقبرة
ومع مخالفته كالمظنة واما جاء على مفعلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل
ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وذكر في شرح الهادي ان ما جاء على
مفعلة بالضم يرادبها انها موضوعة لذلك ومتخذة له فاذا قالوا المقبرة
بالفتح ارادوا مكان الفعل واذا ضموا ارادوا البقعة التي من شانها
ان يقبر فيها اي التي هي متخذة لذلك وكذا المشرقة الموضع الذي يشرق
فيه الشمس المهيا لذلك والمشربة كذلك لانها الموضع المهيا للشرب او المهيا
لان يشرب ماء السماء قبل غيره لارتفاعه فهذه الاشياء لم يذهب بها
مذهب الفعل لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج صيغها عن صيغ
ما هو الجاري على الفعل الذي دليلا على اختلاف معناها والتانيث
في هذه الاسماء لارادة البقعة او للمبالغة ليدل على ان لها شانا في
انفسها والظاهر ان معنى قوله ليس بقياس ان ادخال التاء فيها ليس
بقياس مطرد بل هو مقصور على السماع وهذا ليس مخالفا لما ذكر
في شرح المفصل من ان بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتامل
وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة
فكله على لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج
وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فاجري
على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر
والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان والمكان مفعول فيها
من حيث المعنى وكان استعمال لفظ المفعول له اقيس قوله الالة هي كل اسم
مشتق من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما
يفتح به والمكسحة فانه اسم لما يكسح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان

٢٩

ما يستعان به كالمحلب وصيغتها المطردة مفعل ومفعال ومفعلة وقيل
ان ما الحق به الهاء سماعي وانما فصلها عن المسعط ونحوه مما جاء
بضمتين في الحكم بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس
بقياس كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس
كاخواته في جواز الاطلاق على كل آلة وانما هي اسماء الآلات مخصوصة
فلا يقال مدهن الا للآلة التي جعلت المدهن ولو جعلت الدهن
في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيرها والمسعط الاناء الذي يجعل
فيه السعوط والمنخل ما ينخل به الشئ والمدق ما يدق به والمحرضة اناء
الاشنان وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء ذكر في شرح الهادي
انه المشهور قوله المصغر اي المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شئ ليدل على
التقليل فالمزيد فيه كالجنس لشموله ولغيره فلما قال ليدل على تقليل خرج ما سواه
اذ دلالة الزيادة على العلة من غير خواصه وانما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم
في الشروح ليشمل نحو ما احيسنه فانه من المصغر اذ لو لم يكن منه كيف يقال انه
شاذ فان شذوذه على تقدير كونه مصغرا اذ التصغير من خواص الاسماء
وايضا لو قيل المصغر الاسم الذي زيد فيه شئ ليدل على التقليل لا يحسن ان
يقال التصغير من خواص الاسماء يعرف بالتامل وانما قلنا زيد فيه شئ ولم
نقل ياء كما قال بعض الشارحين لان الزيادة غير منحصرة في الياء لما تعرف
وتقييد الياء بكونها ثالثة ايضا غير صحيح اذ في البعض لا يكون كذلك نحو ذيا
وتيا وقوله ليدل على تقليل يشتمل على معانيه الثلثة الاول تحقير ما يجوز ان
يتوهم عظمه وذلك اما مبهم كقولك رجيل وعمير اخبرت بحقارته
من غير بيان ما اوجب حقارته واما معين نحو عويلم وزويهد وبحقيره
من جهة قلة علمه وزهده وكذا احيمر واصيفر تريد ضعف حمرته وصفرته
والثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كقولك دريهمات ودنينيرات وهذا

مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشائعان الكثيران فى هذا الباب والمعنى
الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما به يجوز ان يتوهم بعده وبجيئه
فى الظرف اكثر منه فى غيره كقولك جيئتك قبيل الشهر وسيتحقق ذلك فى
اخر الباب انشاء الله تع واعترض على هذا الحد بانه غير جامع لانه لا يتناول
التصغير الذى للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس سوف ندخل بينهم دويهية
تصفر منها الانامل فصغر الداهية والمراد به الموت واى داهية اكبر منه
ولا التصغير الذى للشفقة كما يقال يا بنى واجيب عن الاول بان الداهية
اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد
ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر
الصغير الذى لا يعتد به وعن الثانى بانه داخل فى الحد ولم قلتم بانه ليس
فيه التقليل فان الشفقة لا تنافيه قوله فالتمكن سنبين ان شاء الله تع ان التصغير
لا يدخل الحروف والافعال فالكلام فى الاسماء فنقول اما ان يكون فيها مانع
يمنع من التصغير او لا الاول لا يصغر كما سيجئ واما الثانى فاما متمكن او غير
متمكن وغير المتمكن ايض سياتى والمتمكن باعتبار التصغير قسمان قياسى
وشاذ والشاذ سنذكره والقياسى اما فى جمع وله تفصيل يذكر واما فى المفرد
فالمراد ههنا بيان التصغير القياسى للاسم المفرد المتمكن الذى ليس فيه مانع
يمنع من التصغير فنقول يضم اوله لان المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل
الفعل المبنى للمفعول على الفعل المبنى للفاعل فضم مثلا وليكون اللفظ
مشاكلا للمعنى لان المخرج يصغر بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول
لجواز ان يكون اول المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف
من الكسر ولئلا يلزم بناء فعل وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين
المصغر والمكبر كما فى مثل صُرَد وهو طائر وخص الياء لانه اخف من الواو
ولم يزد الالف مع كونها اخف من الياء لانها زيدت للجمع فى نحو دراهم

٤٩

٣٥

ولم يعكس لان الالف اخف من الياء والجمع الاثقل من المصغر وانما جعلوها
ثالثة لان الحرف الثالث فى الفعل للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين
كدعى واقيم فناسب ان يراد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة ولانها لو
زيدت اولا لالتبس بالمضارع فى بعض المواضع ولو زيدت ثانية تقلب
واوا فتعين ان يكون ثالثة اولا يمكن ان يكون فى الاخر لئلا يلتبس بياء الاضافة
فلما تعين ان يكون ثالثة فى الثلاثى فكذا فى البواقى وانما كانت ساكنة
لئلا ينقلب الفا وتقدير كلامه بضم اوله ويفتح ثانيه اذا لم يكن المكبر كذلك
كصُرد وتقول الضمة والفتحة فى المصغر غيرهما فى المكبر كما قيل فى فلك
وهجان مفردا وجمعا فلا يحتاج الى التقدير قوله وكسر اى وكسر ما بعد الياء
فى الاسم الذى على اربعة احرف كقولك جعيفر للمناسبة بين الياء وما بعدها
لا فى الثلاثى لان الثالثة محل الاعراب ثم استثنى من الحكم بالكسر اربع صور
الاولى ما فيه تاء التانيث نحو طليحة لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث للخفة
والثانية ما فيه الف التانيث المقصورة والممدودة كجبيلى وحميراء
مراعاة لبقائهما على حالهما وقيد الالف بالتانيث لانهم يقولون فى تصغير
معزى وكساء معيز وكسى والثالثة الالف والنون المشبهتان بالفى
التانيث نحو سكيران لشبههما بهما وقوله المشبهتين بهما احتراز من نحو
سرحان وسلطان وشيطان فانك تقول فى تصغيرها سريحين
وسليطين وشيطين والرابعة الف افعال جمعا نحو اجمال لمحافظة
عليها وقيل بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره
اعيشير يقال برمة اعشار اذا كانت البرمة وهى قدر من الحجر مكسورة
قطعا واعلم انه احترز بالمتمكن عن الاذن للبناء لان نحو خمسة عشر
ايضا يصغر على هذا الوجه كما سيجى قوله ولا يزاد اى لا يزاد ياء التصغير
على ما زاد على اربعة اصول يعنى لا يصغر الا الثلاثى والرباعى على الافصح

وقيل اى لا يزاد الصور المستثناة على الاربع المذكورة قوله فلذلك اى لاجل انه يتضم الاول ويفتح الثانى ويزاد الياء الساكنة بعدها ويكسر ما بعد الياء
فى الاربعة الا ما استثنى ولا يصغر الا الثلاثى والرباعى لم يجى فى غير الصور المستثناة الا فعيل وفعيعل وفعيعيل لانه ان كان ثلاثيا جاء
فعيل كفليس وان كان رباعيا من غير مدة قبل اخره جاء فعيعل كدريهم وان كان مع مدة جاء فعيعيل كدنينير هذا التقدير على التفسير الاول
لقوله لا يزاد على اربعة ظاهر واما على التفسير الثانى فمشكل لانه لم يعلم بعد ان الخماسى لا يصغر فكيف يحكم بانحصار الابنية فيما ذكر مشيرا
الى العلة بقوله فلذلك فان ما تقدم لم يدل عليه غاية ما امكن فيه ان يقال لما حكم بانحصار ابنية التصغير فيها استشعر اعتراضا بالخماسى
فاشار الى جوابه بان الكلام فى اللغة الفصيحة وتصغير الخماسى ضعيف
ثم بين انه اذا صغر على ضعفه ففيه ثلثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس كما فى جمع التكسير فيقال فى تصغير جحمرش جحيمر وعلته ما ذكر
سيبويه وهو انه لا يزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع اى يشتغل فانما حذف الذى ارتدع عنده والثانى ان يحذف ما اشبه
الزايد اى ما كان من الحروف الزوايد فى الجنس او فى التشبيه فيقال فى تصغير جحمرش وفردوق جحيرش وفريذق بحذف الميم لانها من الزوايد
والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء والثالث ان يبقى حروفها فيقول فى سفرجل وسفيرجل فان الاخفش حكى قال سمعت من يقول سفيرجل
بكسر الجيم وانما قال بكسر الجيم لئلا يظن انه قال على مثال قريطيس فظهر توجيه قوله واذا صغر الخماسى على التفسير الثانى لقوله ولا يزاد على اربعة واما على
ولا يزاد التفسير الاول فاظهر والكلمات التى ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها ههنا من نحو مستخرج وغيره فغير مناسب اذ لها موضع

يذكر

[stamp]

يذكر فيه وكانه لم يلاحظ ترتيب الباب ثم اعلم انه انما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما
والثانى مفتوحا والثالث ياء التصغير ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك يدخل نكوم فى فعيعل ولو اعتبروا الحروف الاصول
الادى الى ذكر اكثر ابنية الاسماء فى التصغير اذ يلزم حينئذ ان يقال فيما كان على اربعة احرف مثلا كجعفر ومكرم وعنسل انما تصغر على
فعيلل ومفيعل وفيعل وكذا فى الجميع فيودى الى الكثرة ولاجل الدلالة على هذه الارادة كرر العين فى امثلة التصغير دون اللام مع ان
عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان قوله ويرد لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء واقسام الابنية الحاصلة واجاب عن الخماسى حين يرد على
الابنية شرع فى تفاصيل الابواب وكيفية العمل فى الاسماء اذا اريد تصغيرها فنقول الاسم الذى اريد تصغيره لا يخلو اما ان يكون قد
حصل فيه التغيير اولا فان لم يحصل فحكمه ظاهر وان حصل فالتغيير اما بالقلب وبالحذف وبالزيادة فان كان بالقلب فالقلب اما لازم او غير
لازم ويعنى باللازم ما كانت علة القلب فيه ثابتة فى المكبر والمصغر وبغير اللازم ما كانت العلة فيه ثابتة فى المكبر دون المصغر فان كان
غير لازم فيرد الى اصل كباب وناب يقال فى تصغيرها بويب ونييب
لان علة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما فلما ضم الاول فى التصغير ذهب المقتضى والناب السن وميزان اصله موزان انقلب الواو
ياء لسكونها فلما ضم الاول فقيل مويزن وكذا موقظ اصله ميقظ انقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك فى التصغير قيل مييقظ وان
كان لازما فلا يرد كقائم فان علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه وذلك موجود فى مكبره ومصغره فيقال فى تصغيره قويئم بالهمزة

وكتراث وهو المال الموروث اصله وراث قلبت الواو تاء للضمة و ذلك
موجود فى المصغر فيقال فى تصغيره تريّث اصله وُدَدُ قلبت الواو
همزة للضمة فيقال فى تصغيره اديد لبقاء علة القلب فى المصغر قوله وقالوا
عييد لقولهم اعياد جواب اعتراض وهو ان يقال اصل عيد عِود قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقد ذهب المقتضى فى التصغير ولم
يقولوا عويدا اجاب بانهم لما جمعوه على اعياد فرقا بين جمعه وبين جمع
عود حملوا المصغر عليه لان التكسير والتصغير من واد واحد اى انه فى المعنى
مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد فى الاسم فغيروا صيغته ولو
قيل ابتداء قالوا عييد فرقا بينه وبين مصغر عود لكان مستقيما ايضا
وكانه انما عدل الى ذلك لبيان جمعه ههنا قوله فان كانت مدة لما بين ان الف
باب ينقلب واوا فى التصغير لما مر وكان حكم الف ضارب وياء ضيراب
مثل فى وجوب الانقلاب الى الواو لانهم لما اضطروا الى تحريكهما وجب
قلبهما حرف لين وكان الواو اقعد لانضمام ما قبلهما ذكره ههنا وان لم
يكن هذا موضع ذكره نظرا الى هذه المناسبة وان تغايرا فى ان احدهما رد
الى الاصل دون الاخر قوله والاسم على حرفين لما فرغ مما وقع فيه التغيير بالقلب
شرع فيما غير بالحذف والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الاصول حرفان فنقول
الاسم الذى بقى من حروفه الاصول حرفان لا يخلو من ان يكون من غير زيادة
فيه او مع زيادة فان كان من غير زيادة فالمحذوف اما فاء او عين او لام
وحكم الجميع رد المحذوف ليمكن بناء فعيل ثم مثل لكل واحد مثالين تمثيلا
واضحا وقيل كل ومذ بقوله اسما لان الاول لو كان فعلا والثانى حرفا لا يصغران
والسنة الاست الحر اصله الحرح الفرح واصل مذ منذ خففت بحذف النون
وانما حكموا بذلك لان الاصل فى الاسماء ان يكون على ثلثة احرف وكانه لو لم
يكن اصله منذ لم يقل عند ملاقاة الساكن مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر ان كان

ادد هو علم صح

مع

مع زيادة فاما ان يمكن جعل الاسم بها على فعيل او لا فان لم يمكن فهو قسمان
احدهما ان يكون الزيادة همزة وصل كابن واسم فانك لو بنيت فعيلا منهما
لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها فاما ان تحذفها فيختل بفعيل او تثبتها
فتجعل الف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها وصلا وابتداء ايضا
بتحريك ما بعدها والثانى ان يكون الزيادة تاء التانيث كبنت واخت وهنت
اصلها بنوة واخوة وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك
يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت
فعيلا من هذا القبيل من غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التانيث
وهى فى حكم كلمة اخرى فوجب الرد فاذا رددت المحذوف زال [illegible]
فزال حكمها فلذلك يقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فتقول
اخيّة وبنيّة وهنيّة هذا اذا لم يمكن جعل الاسم بالزيادة على بناء فعيل
وان امكن فحكمه ان يستغنى بالزيادة عن المحذوف فيقول فى ميت وزنه
فيعل مُيَيْت ولو رددت المحذوف لقلت مُيَيِّت وفى هار هوير وهو اسم
فاعل من هار يهور هورا اصله هائر حذفت عينه كما فى شاك شاذ والسين
مقلوب هائر كما وقع فى بعض الحواشى اذ حكم مثله ان يكون الياء فيه ثابتة كالثاء
ولذلك كنت تقول فى الرفع هذا هوير بكسر الراء وفى النصب رايت هويريا
باثبات الياء لفظا كما تقول هذا قويض ورايت قويضيا وقد ذكره
المصنف فيما حذف منه حرف اصلى لا يرد عند التصغير وهذا الكلام مل
وكان هذا السهو نشا مما ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف وهو انك
لو رددت المحذوف لقلت هويير وهو سهو وصوابه ان يقال
هويئر بالهمزة كما يقول فى تصغير قائم قويئم او هويّر بالادغام لان الواو
حذف منه قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة فى المصغر فتقلب الواو المردودة
فرع بقائها فى المكبر فاذا لم يثبت فى المكبر لم يثبت فى المصغر فتقلب الواو

المردود ياء وتدغم في ياء التصغير وناس مشتق من الانس ففاؤه محذوفة
فاذا صغر قيل نويس ولو رد لقيل انيس قوله واذا ولي لما انجر الكلام الى ذكر
اخت واخية وقد يقع فيها بعد ياء التصغير ما وجب فيه القلب
والادغام اورد المصنف ههنا حكم الاسماء التي يقع فيها بعد ياء
التصغير ما يجب قلبه الى الياء وادغامها فيه وذلك على قسمين احدهما
ان يجتمع فيه عند التصغير ياءان والثاني ان يجتمع ثلث ياءات فيقول
اذا ولي ياء التصغير واو كعروة او الف منقلبة كعصا او زائدة كرسالة
قلبت تلك الحروف ياء وادغمت فيقال عرية وعصية ورسيلة اما في عروة
فلاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون واما في عصا فلان
الالف لما وقعت فيه بعد ياء التصغير واضطروا الى تحريكها ردوها الى
اصلها فصار كالاول واما في رسالة فلانهم اضطروا الى تحريكها
بحكم قلبوها ياء وادغموا وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف فان
تلك الهمزة ايضا تقلب ياء وتدغم نحو عطاء واصله عطاو وقلبت الواو
همزة لوقوعها طرفا بعد الالف فاذا صغر انقلبت الالف ياء وزال
الموجب فرد الى اصله وقيل عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها فحصل عطيي ثم حذفت الياء الاخيرة لما سيجيء فقيل عطي
ثم اوردوا اعتراضا على الاصل المذكور بانه منقوض باسود وجدول
فانه قد جاء في تصغيرهما اسيود وجديول مع انه ولي ياء التصغير
واو فيهما فاجاب بانه قليل وليس بلغة فصيحة وانما كلامنا فيها
ثم ان من صحح في تصغير اسود نظر الى المكبر ومن اعل ثم ادغم فلان
التصحيح في المكبر انما كان لئلا يلتبس بالفعل والتصغير يدفع ذلك
ومن صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الالحاق ومن
اعل وادغم وقال جديل فلان الادغام لا يخرج عن حركته وسكونه ثم

اشار

اشار الى كيفية العمل عند اجتماع ثلث ياءات في آخر الكلمة فقال
حذفت الاخيرة استثقالا للياءات وخصت الاخيرة بالحذف
لتطرفها وكثرة تطرق التغيير الى الآخر واذا حذفت صار نسيا وجعل
الاعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ورايت عطيا ومررت
بعطي ولولا عندنا لقيل عطي في الرفع والجر وعطييا في النصب
كقاض وكذا اداوة وهي المطهرة فتقول في تصغيرها اديّة واصلها
اديوة لانه انقلبت الالف الواقعة بعد ياء التصغير ياء فصارت
اديّوة ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت اديّية بثلث
ياءات حذفت الاخيرة نسيا وقيل اديّة واصل غويّة غويوية لانقلاب
الف غاوية في التصغير واوا ثم قلبوا الواو الثانية من غويوية ياء
وادغمت فصارت غويّيّة بثلث ياءات واصل معيّة معيوية لانه
حذف من معاوية الالف ليمكن بناء التصغير ثم قلبت الواو ياء وادغمت
فاجتمع ثلث ياءات وحذفت الاخيرة منها نسيا قال بعض الشارحين
لا يجوز تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا فانه يقتضي جواز قولك هذا عطيّ
بكسر الياء حال الرفع ولم يقل به احد فهو متعلق بقوله حذفت الاخيرة
فان بعض النحويين جوزوا هذا عطيي حملا على احيي بسكون الياء بعد حذف
الضمة والكسرة منها واثباتها لعدم موجب حذفها هذا حاصل كلامه
وانا اقول ان ثبت هذا النقل فله وجه في احيي اذ ليس فيه تنوين ليلزم
التقاء الساكنين الموجب للحذف لكونه غير منصرف بخلاف عطيي فانه
اذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى ساكنان التنوين والياء ولا بد
من حذف الياء والحق انه يجوز ان يكون متعلقا بقوله نسيا فانه لما حكم
بحذف الاخيرة من الياءات واراد كلية هذا الحكم من غير الاختصاص
ببعض الصور وكان في تصغير احوى خلاف هل الحذف فيه اعلالي او لا

اشار الى ان الحكم كذلك فى الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة الى
ان فى بعض صور اجتماع الياءات خلافا فى ان الحذف اعلالى او لا نظهر
لك من هذا ان الاقتضاء الذى حمل هذا الشارح على تفسيره ممنوع فان
تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضى جواز قولك عطى حال الرفع
يعرف بالتامل قوله وقياس احوى اعلم ان احوى صفة مشبهة من الحوة
وهى لون يخالط الكمة مثل صداء الحد فاحوى كاسود فى عدم اعلال العين
وهو ما يلى ياء التصغير فيه الواو ولذا ذكره ههنا وفى تصغيره الوجهان
فمن اعل مصغر اسود يعل مصغر احوى ومن لم يعل لم يعل فنقول على المذهب
الاول اصل مصغر احوى أحيوٌ وقلبت الواو الاخيرة ياء لانكسار ما قبلها
فصار احوى ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت ياء التصغير فيها فصار
احيى بثلث ياءات فحذف الاخيرة ثم اختلفوا فى ان الحذف اعلالى
او اعتباطى فذهب سيبويه وعيسى بن عمرو وكثير من النحويين الى ان الحذف
اعتباطى وذهب ابو عمرو الى انه اعلالى ثم اختلف القائلون بان اعتباطى
فى انه متصرف او لا فاختار سيبويه وكثير من النحويين انه غير منصرف
للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولهم هو افيضل
منك فيقال هذا احىُّ ورايت احىَّ ومررت باحىّ واختار عيسى بن عمر
ومن تبعه انه منصرف فيقول هذا احىٌّ ورايت احيا ومررت باحىٍّ واستدل
عليه بوجهين الاول انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما فى الاصل اخير واشر
فلما فات الوزن بالحذف لم يعتبروه فكذا ههنا واجيب عنه بان مبنى وزن
الفعل فى امثاله على الهمزة الكائنة فى الاول فلما حذفت فات بخلاف ما نحن
فيه اذ الهمزة ما حذفت فيه الوجه الثانى انهم قالوا فى تصغير اعلى عبل بالتنوين
فدل على انهم صرفوه واجيب بان اصل اعبل اعيلى اعل اعلال قاض فصار
اعيل باسكان الياء فمن لم يعوض عن الاعلال التنوين يبقى الياء ساكنة فى الرفع

والجر

والجر بلا تنوين ومن يعوض عن الاعلال التنوين يقول فى الرفع والجر اعيل
جاعل ان التنوين للعوض عن الاعلال لا للصرف عنده ويدل عليه
قولهم افيضل منك كما تقدم هذا كله على مذهب من يجعل الحذف
اعتباطيا واما من يجعله اعلاليا وهو ابو عمرو ويقول هذا احىٍّ فى الرفع
والجر ويرد عليه ان التنوين اما ان يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف
وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم ان يقول عطى بكسر الياء فى الرفع
والجر ورايت عطيا فى النصب اذ لا فرق بين اليائين ولا قائل واما
الثانى فلوجهين الاول ما ذكر آنفا فان اعلاله عنده كاعلال القاض
الثانى انه يلزم صرف افيضل اذ التصغير كما دخل فى احى دخل فى افيضل
فان قال ابو عمرو والمفرق ان افيضل باق كمال صيغة افعل وهذا اخرج
عنها بالحذف اجيب بان الاعلال غير مخل بالزنة بدليل منع صرف
اعلى فان قال المفرق بين اعلى وبين احى لان الالف فى اعلى ثابتة وليس الياء
فى احى كذلك فمنع صرف اعلى لبقاء الالف ولم يمنع احى بحذف الياء اجيب
بان ثبوت الالف فى اعلى متفرع على منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف
لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهبه فلو كان منع صرفه لثبوت الالف
لزم الدور فثبت ان ما ذكره ابو عمرو توهم وهذا كله على مذهب من يعل
مصغر اسود واما من لم يعل ونقول اسيود فقياسه ههنا ان يقال
اصله احيو وقلبت الواو الاخيرة ياء فحصل احيوى ثم يعل الياء الاخيرة
اعلال قاض فى الرفع والجر فمن مذهبه تعويض التنوين عن الاعلال يقول
أحَيْوٍ رفعا وجرا واحيوى نصبا ومن ليس مذهبه التعويض يقول احيوى
فى الرفع والجر بالساكن واحيوى فى النصب قوله ويزاد للمؤنث قد ذكرنا
ان التغيير الواقع اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فلما فرغ من الاولين
وما يتعلق بها شرع فى الثالث فنقول تلك الزيادة اما حرف تانيث او لا

فان لم يكن حرف التانيث فاما كلمة براسها كما فى بعلبك اولا فان لم يكن
كلمة براسها فاما ان يكون مدة اولا فهذه اربعة اقسام فان كان الاول
وهو ان يكون الزيادة حرف التانيث فاما ان يكون تاء او الفا مقصورة
او ممدودة فان كانت تاء فاما ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة
ابدا كضويربة فى تصغير ضاربة فرقا بين تصغير المذكر والمؤنث وان كانت
مقدرة فيظهر فى الثلاثى كعينية لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير
وعريب وعريس شاذ والقياس بالتاء لانهما مونثان والعرس بالكسر امرأة
الرجل والعرس بالضم طعام وليمة العروس يذكر ويؤنث وانما يلحق التاء
بهما لان العرب فى الاصل مصدر سمى به وللنظر الى المصدر الذى هو الاعراب
وهو مذكر وقال فى الصحاح الحرب يؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل
تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المازنى لانه فى الاصل
مصدر وقال المبرد الحرب قد يذكر وانشد شعرا وهو اذا والحرب هفا عقابه
ومن جمع حرب تلتظى جرابه يقال هفا الطائر بجناحيه اى خفق وطار وجراب
البير جوفها من اسفلها الى اعلاها ولا يظهر فى الرباعى للاستثقال وشذ
قديديمة ووريئة وقليل فى وجه الحاق التاء لهما ان الظروف كلها مذكرة غيرهما
فلو لم نظهر التاء فيهما الظن انهما مذكران اذ لا يعلم تانيثهما بالاخبار عنهما
لانهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما بل بالتصغير
فقط ولان القدام بمعنى الملك وبمعنى الجهة والوراء بمعنى ولد الولد وبمعنى
الجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم انهما بمعنى الملك وولد الولد فاثبت
التاء ازالة لهذا الوهم وان كانت الفا مقصورة وهى رابعة يثبت لخفة
الاسم نحو حبيلى وان كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالا فيقول
فى حجيجبى وهو اسم رجل سيد فى قوم حجيجب وفى حولايا وهو علم مكان حويلى
وانما قيل حويلى لانه لما حذفت الف التانيث بقى حولاى قلبت الالف ياء

لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت فى الياء الاخيرة فحصل
حويلى منصرفا لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف
تانيث وان كانت ممدودة تثبت سواء كانت فى الثلاثى او غيره
لانه لما زادت على خمسة حرف اشبهت كلمة اخرى وتثبت كما ثبتت
بك فى بعلبك وانما تثبت الكلمة الثانية فى بعلبك لئلا يلتبس
بتصغير غير المركب وتركوا ما قبل الثانى مفتوحا تشبيها بتاء التانيث
بتلك المنزلة وكذا المركب المتضمن للحروف والمضاف فيقول خميسة عشر
سواء اردت العدد او سميت به وفى اثنى عشر واثنى عشر ثنيا عشر و
ثنيا عشره وتقول أُبى بكر وعبيد الله فعلم حكم القسم الثانى ايضا
وهو ان يكون الزيادة كلمة براسها قوله والمدة الواقعة هذا هو القسم
الثالث وهى ان يكون الزيادة هى المدة وتلك المدة اما ثانية او ثالثة
او رابعة ذكر الثانية فى قوله فان كانت مدة ثانية فالواو والثالثة فى
قوله واذا ولى ياء التصغير للمناسبة المذكورة فاشار هنا الى ذكر الرابعة
وهى ان كانت واقعة بعد كسرة التصغير سلمت وياء لسكونها وانكسار
ما قبلها نحو كريديس فى كردوس وهى قطعة عظيمة من الخيل ومفيتيح
فى مفتاح وانما قال ان لم تكن ايا ها اى ان لم تكن ياء لانها لو كانت ياء
بقيت على حالها كقولك منيديل فى منديل وان لم تكن واقعة بعد الكسرة
بان لم يكسر ما بعد ياء التصغير كما فى سكران وحمراء واجمال فتبقى المدة على
حالها قوله والزيادتين اشارة الى القسم الرابع فيقول تلك الزيادة اما
فى الثلاثى او فى الرباعى فان كانت فى الثلاثى فاما واحدة او ثنتان او ثلث
فان كان واحدة فظاهر اذ يمكن بناء التصغير من غير التغيير نحو مكيرم
فلذلك لم يذكره هنا وان كانت اثنتين ولا تكون احدهما المدة الواقعة
بعد كسرة التصغير اذ حكم ذلك قد علم فى القسم الثالث فاما ان تكون احديهما

فضلى اولا فان كانت احديهما فتبقى الفضلى وهي الميم في الامثلة المذكورة
اذ الميم موضحة للمسمى والزيادة الاخرى توضح ما يعرض له من انفعال
وافتعال او غير ذلك والمعتلم من الاعتلام وهو هيجان شهوة الضراب
وان لم يكن احديهما فضلى فانت عند التصغير مخير في حذف ايتهما شئت
كقلنسوة النون والواو ههنا زايدتان ولا مزية لاحدهما على الاخرى
لحذفت الواو فان شئت حذفت الواو وقلت قليسنة وان شئت حذفت
النون قلت قليسية وكذا حبنطى فان حذفت الالف قلت حبينط
وان حذفت النون قلت حبيط بقلب الفه ياء لكسرة ما قبلها ثم يعل
اعلال قاض والحبنطى الصغير البطن والنون والالف فيه للالحاق
بسفرجل فلذا يقال حبنطى بالتنوين فان كانت الزيادة ثلثة غير المدة
اذ هي تبقى ابدا نحو مقيديم في مقاديم جمع مقدم فتبقى الميم لانها
الفضلى من الثلث فتقول مقيعس في مقعنسس فيحذف النون والسين
ويبقى الميم لانها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل واما ان كان
تلك الزيادة في الرباعي فتحذفها مطلقا اي سواء كانت احديهما فضلى
اولا فانك تحذف الجميع فتقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون
لانك لو ابقيت شيا منها لخرج عن امثلة التصغير وقوله غير المدة اي
غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير فانه لا يخل ثبوتها لانك اذا قلت
في احرنجام حريجيم بحذف الزيادة كلها غير هذه الالف لكان على بناء
فعيعيل قوله ويجوز لما بين انه قد يحذف الزائد عند التصغير اشار الى
جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة ان لم يكن فيه المدة كما اذا صغرت
مغتلما وحذفت التاء كان لك ان تقول مغيليم فتاتي بياء بعد كسرة التصغير
والغلمة بالضم شهوة الضراب وقد غلم البعير بالكسر غلمة واغتلم اذا هاج
والمغتلم الفحل الذي يشتهي الضراب والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدة

ان

ان ذلك لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فانه يخل واما ان
كان فيه المدة فلم يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما تقول حريجيم
في احرنجام قوله ويرد جمع الكثرة بعد الفراغ عن المفرد شرع في الجمع
وهو اما جمع قلة او جمع كثرة فان كان جمع قلة فيصغر على بنائه لقرب
القلة من معنى التصغير فتقول في اكلب واجمال اكيلب واجيمال وان شئت
ترده الى الواحد فتقول كليبات وجيلات وتقول في الزيدون و
والهندات الزيديون والهنيدات لانا نرد جمع الكثرة الى الواحد ونجمع
جمع السلامة فانها جمع السلامة على حاله اولى هذا اذا كان جمع قلة
واما اذا كان جمع كثرة فلا يصغر على بنائه للتنافي بين الكثرة والتصغير
فينظر ان كان للمفرد جمع قلة ايضا كغلمان فان شئت رددته الى مفرده
وهو الغلام فتصغره ثم تجمع جمع السلامة اما بالواو والنون كما
في مثالنا هذا فتقول غليمون وانما جمعت بالواو والنون مع انه لا
يجوز ذلك في مكبره لان المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو
والنون واما بالالف والتاء كما اذا اردت تصغير دور ترده الى مفرده
فتصغره ثم تجمعه على دويرات على حسب ما يقتضيه الاصول وان شئت
رددته الى جمع القلة فتصغره وتقول غليمة وادير هذا اذا كان له جمع
قلة واذا لم يكن تعين الرد الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة
كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات ولا يفوت بذلك
معنى جمع الكثرة بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة او تقول الايماء
بفوت معنى جمع الكثرة لما مر من ان تصغير الجمع للدلالة على قلته ما يتوهم
كثرته هذا في الجمع واما اسم الجمع فتصغره على بنائه لانه لا واحد له من لفظه
ولانه منزلة جمع القلة ويعلم مما ذكرنا ان معنى قوله ويرد انه يجب الرد اي
في جمع الكثرة ان يرد الى احد الامرين ولا يجب في جمع القلة ان يرد الى

مفرده بل يجوزوا ما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم انه يتعين تصغيره
على لفظه وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر فانه ليس له جمع قلة ولا
يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتاء ويمكن ان يقال انما
لم يستثنه لانه علم مما ذكر في الكافية انه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة
فيكون قوله هنا ثم الجمع جمع السلامة محمولا على ما يجوز جمعه جمع السلامة
ولا يشكل بجمع الكثرة الذى ليس له واحد مستعمل في الكلام نحو
عباديد لانا نقول قال سيبويه نرده الى ما يجوز ان يكون واحده
فعباديد اما جمع فعلول او فعيل او فعلال وايا ما كان فتصغيره عبيديد
وجمعه بالواو والنون عبيديدون وبالالف والتاء على عبيديدات
قوله وما جاء لما فرغ من التصغير القياسي في التمكن شرع فيما هو شاذ
وذلك على ثلثة اقسام لان شذوذه اما من جهة اللفظ ومن جهة
المعنى اما الذى من جهة اللفظ فكانيسيان وقياسه انيسين لكانه مصغر
انسان لكن استغنى عنه بانسان كما جاء يدع على ودع فترك ودع لل
استغناء عنه بترك وكذا عشيشية والقياس عشية ووجهها انك
لما صغرت عشية اجتمع ثلث ياءات والقياس حذف الاخيرة
كما في عطية ومعية ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير
عشوة وهو ما من اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى شينا
اذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وذكر
في الصحاح انه يقال خبخبوا عنكم من الظهيرة اى ابردوا واصله
خببوا بثلث باءات ابدلوا من باء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل
وخص الخاء لان في الكلمة خاء ثم قيل فيه وهذه علة جميع ما يشبهها
من الكلمات وكذا اغيلمة واصيبية في غلمة وصبية وقياسها غليمة
وصبية فكانهما تصغير اغلمة واصبية لان غلاما فعال كغراب وصبيا

فعيل

فعيل كقفيز وهما يجمعان في القلة على افعلة كاغربة واقفزة فردوهما
في التصغير الى بابهما ومن العرب من يجريها على القياس فيقول صبية
وغليمة واما الذى من جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير ان يكون
الشئ الذى يصغر عندهم مستصغرا فشذوذه المعنوى اما لانه ليس المراد
الاستصغار بل قرب الشئ من الشئ كقولهم اصغير منك ولا يستقيم
ان يكون المراد انه صغير لان لفظ اصغير يدل على الزيادة في الصغر
فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما من التفاوت
اذ لو قلت هو اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا او بعيدا
وكذا باقي الامثلة واما لان المراد الاستصغار لكن لا في المصغر بل
في شئ اخر كقولهم ما احيسن زيدا فان معنى التصغير الوصف بالصغر
والفعل لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير من نسب اليه الفعل
ولذلك قال الخليل في ما اميلحه انما يعنون الشئ الذى يصفه بالملح
كانك قلت زيد مليح وعلم من هذا ان الاصل في الفعل ان لا يصغر قوله
ونحو جميل يريد ان هذه الاسماء وضعت في الاصل في الفعل على التصغير
كانهم تكلموا في الاصل تصغيرها وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور
والكعيت العندليب قال سيبويه سالت الخليل عن كميت فقال انما صغر
لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا جمعوه ردوه الى المكبر
المقدر لانه للمصغر جمعا على حياله فقالوا في جميل وكميت جميلان وكمتان
فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكمت لان فعلان جمعه وفي كميت
مكت فدل على ان مكبره في التقدير امكت لان فعل اجمع قوله وتصغير الترخيم
هو ان يحذف الزوائد كلها ويصغر الاسم وسمى تصغير الترخيم لما فيه من
الحذف لان الترخيم التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا فيقول حميد
في احمد ومحمد ومحمود ولا يبالى بالالتباس ثقة بالقرائن قوله وخولف

لما فرغ من كيفية تصغير ما يصغر من الاسماء المعربة قياسا وشاذا وما ادى ذلك اليه من ذكر حكم الفعل اشار الى حكم اسماء المبنية واردفها بذكر اسماء المعربة التى لا تصغر اما الاسماء المبنية فهى باعتبار التصغير قسمان قسم يصغر لكن بخلاف تصغير المتمكن وقسم لا يصغر اما الاول فبعض اسماء الاشارة والموصولات فزادوا قبل اخرها ياء وزادوا بعد اخرها الفا فقيل فى ذا وتا ذيا وتيا لانهم لما زادوا ياء قبل الاخر انقلبت الالف ياء وادغمت ياء التصغير فيها وفتحوا الى الف فيها وانما خولف بتحقير المبهمات بتحقير الاشارات لمخالفتها لسائر الاسماء لانها يقع على كل جنس بخلاف نحو رجل وفرس فازالوا ضمة الصدر وعوضوا عنها الالف فى الاخر لان هذه الاسماء مبنية وسكون الاخر هو الاصل فى البناء فناسب ان يؤتى فى الاخر بحرف لازم السكون ثم اتوا بالياء ثانية لانه لما لم يضم الصدر لم يمتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الاول ولا يصغر ذى وذه لئلا يلتبس بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغير تا عن تصغيرهما ولا يجوز ان يقال زيد قبل اخرها ياء ان لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال فى الذى الذى وفى اللتى التى لكن قالوا الذيا واللتيا لانهم لما زادوا قبل الاخر ياء اجتمعت مع ياء اخرها عوضا وفتحوا الالف وفتحوا ما قبل ياء التصغير ايضا ليكون ما قبل ياء التصغير فيهما واحدا واما الذيون فلانهم زادوا فى الذين لما قبل ياء التصغير فيهما وحلا قبل الياء وقبل النون الفا فصار الذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية واما اللتيان فانما حصل برده الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وانما قيدنا بالبعض لان ثم وهنا وما وذو الطائية لا تصغر واما القسم الثانى فكالضمائر فانها لا تصغر لان التصغير كالصفة وهى لا توصف واين ومتى ومن وما واما المشبه بالحروف والحروف لا توصف ولا تصغر ولانها على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث استغناء بتصغير المكان

عن تصغيره ومنذ للاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا لانها بحذف النون والتصرف فيهما ادخل فى الاسمية من منذ واما الاسماء المعربة التى لا يصغر فهى مع لتعذر بناء فعيل منه وغير لتوغله فى معنى الحرف وحسبك لمعنى الفعلية فيه والاسم العامل عمل الفعل فى حال عمله فلا تقول ضويرب زيدا ويجوز تصغيره فى غير وقت عمله نحو ضويرب زيد لعدم قوة معنى الفعل فيه قوله المنسوب الغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصفة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة مكان من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاول وانما لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لانه اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم وانما قال ليدل اخره ليخرج نحو كرسى فاذا قلت بغدادى فقد الحقت اخره الياء المشددة ليكون معنا الشئ المنسوب الى البغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول انه يقتضى ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثانى ان الذى الحق اخره ياء مشددة لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانها واحد والجواب عن الاول انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عن الياء فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصدق ما ذكر فى تعريف احدهما على الاخر فكيف يكون احدهما عين الاخر وعن الثانى انه من الظاهر البين ان المراد من الملحق باخره ياء مشددة هو المنسوب اليه ومن الياء المشددة والمجردة عن الياء المشددة هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا ثم اعلم ان اعتراض الثانى يدل على انه يتوهم ان الضمير فى قوله ليدل عائد الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عائد الى الالحاق الذى يفهم

من قوله الملحق ان قرئ بالياء وان قرئ بالتاء فهو عائد الى الياء المشددة اى لبدل الالحاق
والياء المشددة على نسبة الملحق الى المجرد عن الياء والصواب ان نقول ان الضمير يعود
الى المجموع المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة وهو الملحق باخره الياء
بالمعنى المراد هنا الا بالمعنى الذى ذكر اللة واعتراض باعتباره قوله وقياسه لما غيرت
نسبة الاسم من مدلول الى مدلول اخر مغائر له الا ترى ان قولك دمشق اسم
البلد ودمشقى للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال اى طرقت الى الاسم تغيرات
لانه كان عريا عن الياء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار عليها المرفت الى الاسم
تغيرات شتى وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد فى كلامهم
ومعدولة من ذلك ثم ان المصنف قدم التغيرات القياسية وبعد الفراغ
منها اشار الى غير القياسية اما القياسيه فمنها حذف تاء التانيث وهو واجب
لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو بقيت تاء التانيث لكنت مؤنثا المذكر ولا
يرد عليه ما قيل من ان التاء لتانيث المنسوب اليه لا التانيث المنسوب لان المراد
انهم استكرهوا اثبات تاء التانيث فى صفة المذكر وايضا يلزم اجتماع التانيثين
فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرءة بصرتية وايضا استكرهوا وقوع تاء التانيث
وسطا وانما قيدنا بالتاء لان الف التانيث لا يجب حذفها الا ان التاء علم
للتانيث وليس الالف كذلك ثم اذا حذفت تاء التانيث واذا جعلت
ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مونث وجب ادخال التاء بعد الياء نحو امرءة
بصرية وهذا غير ذلك ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح اذا الاسم
بهما فالنسبة الى ضاربان وضاربون ضاربى لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد
فيقع الزيادة ضائعة ولانك لو قلت ضارباني وضاربوني لجمعت على الكلمة
اعرابين احدهما بالحرف والثانى بالحركة اما اذا سمى بهما فلا يخلو اما ان تعربه
اعراب المفرد كما تقول تمسرين حال الرفع او تجريه فى الاعراب على ما كان عليه كما
كما تقول فى حال الرفع قنسرون فعلى الاول تنسبها الا انك اخرجتها عن احكامها التى

[illegible]

كانت لها فكانها لغير التثنية والجمع كما فى عمران وعسلين وعلى الثانى تحذفها لان
احكامها باقية وقنسرين علم لبقعة غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ويفتح
الثانى هذا شروع فى سائر اقسام التغيرات القياسية فنقول الاسم الذى يراد
النسبة اليه اما ان يكون جمعا اولا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مركبا اولا فان
لم يكن مركبا فاقسامه المذكورة فى الكتاب اربعة الاول ان يكون فى الاسم
كسرة بحيث اذا نسب الى ذلك الاسم تجتمع مع ياء النسبة كسرتان او اكثر
الثانى ان يكون فى آخره حرف علة الثالث ان يكون فى اخره همزة بعد الف
الرابع ان يكون على حرفين بحذف الفاء والعين او اللام ويمكن جعل الاقسام
خمسة بان يجعل القسم الاول ما فيه تاء التانيث وزيادة التثنية والجمع
ثم يذكر بقية الاقسام على الترتيب الذى ذكرنا اما القسم الاول فنقول فى
ضبطه لا يخ اما ان يكون ذلك الاسم على ثلثة احرف او اكثر فان كان على
ثلثة احرف فاما ان يكون لامه حرف علة اولا فان كان حرف علة فسنذكر
فى القسم الثانى من الاقسام الاربعة انشاء الله تعالى وان لم يكن حرف علة
فان كانت عينه مكسورة فاما ان يكون فاءه ايضا مكسورا اولا فان لم
يكن فاءه مكسورا فتحت عينه سواء كان فيه التاء نحو شقرى فى النسبة الى
شقرة وهى شقايق النعمان او لم يكن كنمرى كراهة لتوالى اليائين والكسرتين
مع قلة حروف الكلمة وان كان فاءه ايضا مكسورا كابل فمنهم من يفتح العين
لما ذكرنا ومنهم من يبقى الكسر لان اللسان يعمل فى جهة واحدة فلا يثقل
وان كان على اكثر من ثلثة احرف فاما ان يكون على اربعة احرف او اكثر
منها فان كان على اكثر كقذعمل ومستخرج يكون لم يغير الكسر البتة ولا تشبيه
بنمر لبعده منه وان كان على اربعة احرف فاما ان يكون قبل الحرف المكسور
او بعده حرف لين اولم يكن فان لم يكن فاما ان يكون الحرف الثانى من ذلك
الاسم متحركا او ساكنا فان كان متحركا كعلبط فلم تغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا

فالافصح بقاء الكسرة فنقول تغلبى لان عدد حروف الاسم كثيرة فلا يجرى عليه
الخفة وضع حركة مكان حركة ولان الساكن حاجز بين المتحركين فخفف اللفظ
ومنهم من يفتح فيقول تغلبى لان الثانى ساكن فهو كالمعدوم فصار كنمر
وحكم تقذعمل ومستخرج وعلبط كما ذكرت مذكور فى شرح الهادى
ويمكن ان يقال كلام المص ايض دال عليه فان تقديره ويفتح الثانى من نحو
نمر بخلاف نحو تغلبى وحذف لفظة نحو لتقدم ذكره ثم اراد بنحو تغلبى
ما زاد على ثلثة احرف من القسم الذى نحن فيه سوى الذى تقدم فيه على المكسور
او تاخرت حرف لين ويكون قرينة ذكر ذلك من بعد دون البواقى
فافهم وانما قال على الافصح مع انه لا خلاف فى البعض كقذعمل ومستخرج
وعلبط لانه لما اراد ان حكم جميع ما كان على اكثر من ثلثة احرف سوى المستثنى
يخالف حكم جميع نحو نمرى وجاز فى تغلبى الفتح كما م اشاره الى ان حكم الجميع
يخالفه على الافصح فان الفتح فى تغلبى ليس الافصح هذا اذا لم يكن قبل المكسور
ولا بعده حرف لين واما ان كان فاما ان يكون بعده او قبله حرف لين فان
كان بعده فيكون على وزن فعيل او فعلية لا محالة اذ الكلام فيما لا يزيد
على اربعة والاتمبرة بالتاء والى هذا القسم اشار بقوله وتحذف الياء ولما
كان فعول وفعيل وفعولة وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظا وحكما
ذكر الجميع ههنا فنقول اما ان يكون معتل اللام اولا فان لم يكن معتل اللام
فيحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة او فعولة
دون فعيل وفعول لكن بشرط صحة العين ونفى التضعيف فيقول فى حنيفة
وشنوءة حنفى وشنائى وفى حنيف وشنوء حنيفى وشنوئى فرقا بينهما
والمؤنثة اولى بالحذف لاستثقالهم اياه اما معتل العين فلم يفرقوا
فيه وقالوا طويلى فى طويل وطويلة لتحرك الواو والفتح ما قبلها فلو قلبو
الزم زيادة التغير مع اللبس ولو لم تقلبوا لزم الاستثقال وكذا قوولى

فى قوول

فى قوول وقوولة واما المضاعف فلم يفرقوا فيه ايض كشديدى وحرورى
فى المذكر والمونث لانهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددى وحررى
لادى الى الثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرورى الريح
الحارة وبمعنى الحرارة ايض يقال رجل حرورى حرورة قوله ومن فعيلة
اى ويحذف الياء من فعيلة بشرط ان لا يكون مضاعفا فيقول فى
جهينة جهنى وفى عيينة وقويمة عينى وقومى ولا يشترط فيهما صحة العين
لان حرف العلة اذا تحرك وانضم ما قبلها لا انقلب فلا يلزم المحذور
واما المضاعف فلا يفرق فيه تقول فى خبيب وخبيبة خبيبى لان
حذف الياء يؤدى الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين فى الاخر ولزم
التغير مع اللبس لو ادغم فقوله بخلاف شديدى وطويلى اشارة
الى ما احترز عنه فى فعيلة بقوله بشرط صحة العين ونفى التضعيف
ولم يذكر ما احترز عنه فى فعولة بهذا القول ولا ما احترز عنه
بقوله غير مضاعف فى فعيلة بضم الفاء وفتح العين اشار الى ان الغرض
الاصلى هنا ذكر فعيل وفعلية واما فعول وفعولة وفعيل وفعيلة فبا
للمشابهة المذكورة قوله وسليقى مبتداء وما بعده عطف وهذه لما
كانت ترد اعتراضا على فعيلة فاجاب بانها شاذ والقياس سلقى
وسليمى وعميرى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة والسليقى من تكلم
بسليقة اى بطبيعة معربا من غير تعلم قال شعرا ولست بنحوى يلوك لسانه
ولكن سليقى اقول فاعرب وقيل فى سلمى وعميرى انما جعل كذلك لئلا
يلتبس بسلمية التى فى غير الازد وعمرة التى فى غير الكلب قوله وعبدى وجذمى
فلان هذان ايض كانا واردين اعتراضا فعلية حيث ضموا اولهما والقياس
الفتح كحنيفى فى حنيفة لكن ضم العين للفرق بين هذا المنسوب والمنسوب
الى عبدة اسم رجل وكذا ضم الجيم للفرق ايض لان الجذيمة جذيمتان فا

الى جذيمة عبد القيس بالفتح على الاصل والى جذيمة اسد بالضم وانما
قال اشذ لان فى عدم الحذف الواقع فى الصور الاولى رجوعا الى الاصل
واما الضم فلا وجه له قوله وحزنبي وارد على فعيلة والقياس حزني وحزنة
موضع يسمى بصيرة الصغرى ثم تركت ياءه فى النسبة لئلا يلتبس بالنسبة
الى حرف علما وهو جمع حزنة وهى عزوة المزاءة قوله تقفى فتقفى وارد
على فعيل والقياس تقيفى قوله قريشى وفقمى وملحى وارد على فعيل والقياس
قريشى اسم دابة فى البحر قريشى وفقيمى ومليحى وقيل انما فعلوا ذلك لدفع
اللبس فالخصم قالوا فى قريشى اسم دابة فى البحر قريشى وفى فقيم بنى تميم فقمى
وفى مليح مليحى فقوله ثقفى مبتداء وما بعده عطف عليه وقوله شاذ خبره
قوله وتحذف الياء لما تكلم فيما لم يكن معتل اللام من فعيل وفعيلة وما نسبها
شرع فى معتل اللام منهما وقدم وفعيلا مذكرا ومونثا فتقول اذا نسبت
الى غنى او غنية حذف الياء الاولى وقلبت الاخيرة واوا لكراهة اجتماع
الياءات مع الكسرتين ثم كسرة النون فتحة كما فى نمر فتقول غنوى واذا نسبت
الى قضى قضية وامى وامية حذفت الياء الاولى وقلبت الاخيرة واوا
وجاء اميى باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة لم يجئ غنى الكسرة وامون
بفتح الهمزة شاذ والقياس الضم قوله واجرى لما كان حكم تحية حكم غنية ذكر
حكمها هنا مع انها تفعلة لا فعيلة فاذا نسبت اليها تحذف الياء الاولى
وتقلب الاخيرة واوا فيقال تحوى قوله واما نحو عدوى لما فرغ من فعيل
وفعيل معتل اللام شرع فى فعول منه فتقول اذا نسبت الى عدو يقال
عدوى بالواوين اتفاقا واختلف فى عدوة وقال المبرد عدوى ايضا
فقد خالف ههنا باب الصحيح اذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث
وههنا لا يفرق فنظر الى مقتضى اصل النسب ولم يجعلها استثنى لباب
شنوءة لان الادغام اجراه مجرى الحرف الواحد وقال سيبويه عدوى بحذف

احدى

احدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر والمؤنث كما فى الصحيح
ثم ان المصنف ضم فعولا الى فعيل فى الاول لاشتراكهما فى الشرط واخر
فعيلا عنها وفى الثانى ضم فعيلا الى فعيلة لاشتراكهما فى الحكم واخر فعولة
عنهما ردما للاختصار والمناسبة فيهما قوله وتحذف الياء الثانية
لما فرغ مما وقع فيه بعد المكسور حرف لين ومما يتعلق به من الابحاث
شرع فيما وقع فيه حرف اللين قبل المكسور حرف لين فنقول لا يخلو اما
ان يكون المكسور ايضا حرف علة بحيث يجب الادغام اولا فان كان الثانى
فاما ان يكون فى اخره حرف علة كالقاضى وقد يذكر فى القسم الثانى اولا
ينسب الى ذلك الاسم كما هو كعاطى وقائلى وعاورى وان كان الاول
فيحصل ياء مشددة لا محالة كسيد وميت وتحذف الياء الثانية
وتقول سيدى وميتى كراهة كسرتين واربع ياءات ولم تحذف الاولى
لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فيلزمه الثقل لم تنقلب
الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت قوله ومهيمى لما كان
حكم مهيمى حكم سيد فى حذف احدى اليائين حال النسبة وان كان على
اكثر من اربعة احرف والكلام فيما هو على اربعة احرف ذكره ههنا
فنقول مهيم ان كان اسم فاعل من هيمه العشق لهيمه اذا جعله هائما
فيحذف منه الياء الثانية فى النسبة كما فى سيد ويقال مهيمى وان كان
تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا حرك راسه من النعاس
فيقال فيه مهيمى وذلك لانه لما صغر مهوم وحذف منه الواو الاولى
فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم
ادغم فقيل مهيم ولفظ اسم الفاعل من هيم ايضا مهيم فلو نسبوا
الى هذا ايضا بحذف احدى اليائين لالتبس ولو ابقوا اليائين ونسبوا
اليه كما هو وقالوا مهيمى لزم الاستثقال فزادوا ياء لان السكون من

غير ادغام كالاستراحة وخص مهيّم تصغير مهوم بهذه الزيادة دون
مهيم اسم فاعل من هيّم لانه حذف منه احدى العينين فكان
التعويض بها اجدر وذكر ان طائيا شاذ لان اصله طيئى حذفت الياء
الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا وجه شذوذه وقيل فيه نظر لان هذا
الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب كما ذكرنا
حذف الياء الثانية وقد حذفت فوجه شذوذه ان يقال حذفت الياء
الاولى والقياس حذف الثانية المتحركة الفا فطائى شاذ من حيث
حذف الاولى والقياس حذف الثانية وهذا ليس بسديد اذ لو كان
كذلك لا يكون القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه فى الاعلال فالوجه
انه حذف الثانية كما ذكرنا اولا لكن لما كان هذا القلب مختصا بحال
النسبة ذكر شذوذه فيها ولما كان القلب فى نفسه ايضا شاذا ذكره
فى الاعلال قوله وتقلب الالف لما فرغ من القسم الاول شرع فى القسم الثانى
وهو ما يكون آخره حرف علة فهى اما الف او ياء او واو فان كان الفا
فاما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة فتقلب
واوا سواء كانت منقلبة عن واو او ياء اما اثباتها فلانها بدل من
اصل فحذفها اجحاف بالاسم لنقصه عن اقل الاصول واما قلبها واوا
فلانها ان كانت عن واو كعصا فظاهر وان كانت عن ياء كرحى فلئلا تجتمع
الكسرة والياءات وان كانت رابعة فاما منقلبة اولا فان كانت منقلبة
فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو ومن الياء كملهوى من اللهو
ومرموى من الرمى لانها بدل من اصل فهى كالاصل ويجوز حذفها
فيقول ملهى ومرمى لان الاسم لم ينتقص بحذفها عن اقل الاصول
وان لم يكن منقلبة فاما ان يكون الحرف الثانى من الاسم الذى هو فيه
ساكنا او متحركا فان كان ساكنا كحبلى فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها

واوا

واوا تشبيها بملهى وقلبها واوا مع زيادة الالف قبلها تشبيها لها
بالالف الممدودة كصحراوى وان كان الحرف الثانى من ذلك الاسم متحركا
فلم يجز فيه الا الحذف كجمزىّ فى جمزى لان حركة الحرف الثانى بمنزلة
حرف آخر فالالف فيها فى حكم الخامسة الا ترى ان من صرف هندا و
دعدا لم يصرف سقر وقدم علمين لان الحركة صيرتها فى حكم زينب وسعاد
يقال حمار جمزىّ اى سريع من الجمز وهو ضرب من السير واعلم ان المراد
من المنقلبة ما كانت منقلبة عن حرف اصلى فالف الالحاق وان كانت
منقلبة عن الياء حكمه حكم الف التانيث فيجوز فى معزى معزوى تشبيها
بالمنقلبة الاصل كملهوى ويجوز معزى تشبيها بالف التانيث كحبلى
ومعزاوى كحبلاوى وان كانت خامسة كمرامى وهو مفعول من المرامى
او سادسة كقبعثرى وهو الجمل العظيم الشديد فالحذف لا غير لطول
الاسم فقول العامة مصطفوى خطا والصواب مصطفى قوله وتقلب الياء
لما فرغ مما آخره الف شرع فيما آخره واو او ياء وخلط حكم احدهما
بالاخر لتقاربهما فى الحكم فنقول الياء المتطرفة اما ان يكون مخففة
او مشددة فان كانت مخففة فاما ان يكون ما قبلها متحركا
او ساكنا والواو المتطرفة ايضا اما مخففة او مشددة لكن المخففة
لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانه لو انفتح ما قبلها انقلبت الفا وليس
فى الكلام متمكن فى آخره واو قبلها ضمة او كسرة واذا كان كذلك فلنتكلم
فى الياء المتطرفة المخففة التى تحرك ما قبلها فنقول تلك الحركة
لا يكون الا كسرة لانها لو كانت فتحة انقلبت الفا فلا يكون مما نحن فيه
وليس فى الكلام اسم فى آخره ياء قبلها ضمة فالياء المتطرفة المخففة
المكسورة ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت
ثالثة كما فى عمٍ من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب اى جاهل وكما

فى شج من شجى اى خرف قلبت فى النسبة واوا كراهة اجتماع الياءات
ويفتح ما قبلها كما فى نمر وان كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول
قاضى وهو الافصح كراهة لاجتماع الياءات والكسرتين لو لم تغير ولو
غيرت بان قلبت واوا وفتح ما قبلها كما فعل بعضهم اجراء لها
مجرى الياء الثالثة لسكون ثانية كما اجرى ملهوى مجرى رجوى يلزم
زيادة التغيير مع اجتماع حروف العلة وهذان القسمان قد وعدنا
بيانها فى القسم الاول وان كانت خامسة فاما ان يكون قبلها ياء مشددة
اولا فان لم يكن حذفت فيقال مشترى وان كانت قبلها ياء مشددة
كمحيى اسم فاعل من حيى يحيى واصله محيى اعلت الاخيرة اعلال قاض
فاذا نسبت اليه حذفت الاخيرة كما فى مشية فيصير محيى بار بع ياءات
كاميتى فيجوز الوجهان كما تقدم وان كانت سادسة حذفت كما فى مستعى
قوله ونحو ظبية لما فرغ مما فى اخره ياء او واو مخففة قبلها سكون فيقول فاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى التقادير فاما مذكر او مؤنث
واختلف فى مثل ذلك فقال سيبويه ان النسبة اليها كما هى من غير تغير
غير حذف التاء من المؤنث فيقال فى النسبة الى ظبى وظبية ظبيى كما فى
تمر وتمرة تمرى لان حرف العلة اذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح
ووافقه يونس فيما لا تاء فيه واما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن وتقلب
اللام واوا ان لم يكنها فيقال فى ظبية وغزوة ظبوى وغزوى قياسا على عموى
فى عم وهذا القياس بعيد لان ما قبل الياء والواو فى ظبية وغزوة ساكن وفى
عم متحرك وكان الخليل يعذره فى بنات الياء دون بنات الواو لوجهين الاول
انه حمل ظبيا على عم لئلا يجتمع الياءات فانه مستكره والثانى انه قد جاء
مثل ذلك فى اليائى حيث قال زنوى فى النسبة الى بنى زنية وقروى فى النسبة
الى قرية ولسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياءات وان كان مستكرها

مخففة قبلها حرف شرع فيما آخره ياء

لكن

٤٣

لكن السكون يجبره وعن الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوى بفتح الدال
شاذ عندهما والقياس السكون قوله وباب طى لما فرغ من الياء والواو
المخففة المتطرفة شرع فى المشددة وهى اما بعد الحرف الاولى والثانية
او الثالثة او الرابعة فان كانت بعد الحرف الاولى ياء برد الياء الاولى
الى اصلها ويفتح كما فى نمر وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات
فيقال فى طى طووى لانه من طويت وفى حى حيوى لانه من حيوت وان
واوا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين فى الاستثقال كاجتماع
الياءات فيقال دووى وكووى فى النسبة الى دو وهو البادية والى كو
وهو ثقب البيت وان كانت بعد الحرف الثانية كغنى وعدو فقد
تقدم فى القسم الاول وان كانت بعد الثالثة واليه اشار بقوله وما اخره
ياء مشددة بعد الثالثة احرف فلا يخلو اما ان يكون الياء الاخيرة
اصلية او زائدة فان كانت اصلية كمرمى ففيها وجهان الاول حذف
احديهما وقلب الاخرى واوا كما فى غنى والثانى حذفهما استثقالا وان
كانت زائدة ككرسى حذفت مع ما قبلها ويقال كرسى ايضا فهذه
الياء هى ياء النسبة والتى كانت قبلها حذفت وان كانت بعد الرابعة
كبخاتى اسم رجل فانك اذا نسبت اليه حذفت الياء واتيت ياء النسبة
وانما قيد اسم رجل لانه لو كان جمعا رد الى الواحد كما سيجئ والبخاتى نوع
من الابل وجمعه بخاتى غير منصرف واذا سمى به فلا ينصرف كما سمى بمصابيح
لكن اذا نسبت اليه صرفت لان ياء النسبة ليست من بنية الكلمة الا ترى
لو نسبت الى جمال لقلت جمالى منصرفا ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف
هكذا ذكر فى علا فى الشرح المنسوب الى المصنف وفيه نظر لانه ليس
بجمع ولو قيل المراد لو كان الياء للجمع لكان بعيدا من التوجيه يعرف بالتامل
ثم قيل فيه ومن ثم قالوا رايت يمانيا ولم يكن والرد على الزنة التى كانت

الاجماعيعنى من جهة ياء النسبة ليست من البنية لم يكن يمانيا ويمانيا
بتشديد الياء وتخفيفها واردا بطريق الاعتراض على ما قالوا مفاعل
ونحوهما لا يكون الاجماعا ونقول المعنى لاجل ان ياء النسبة لم يكن داخلة
فى بنية الكلمة قالوا رايت يمانيا يعنى بالتنوين منصوفا ولم يجعلوه من
الصيغ التى لا يكون الاجماعا هذا اقرب الى لفظه لكن يرد عليه الاعتراض
المتقدم وكذا القول فى النسبة الى الشافعى شافعى وشفعوى خطا
ذكر فى الصحاح ان النسبة الى اليمن وهو بلاد العرب يمنى ويمان مخففة
والالف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان قال سيبويه قال بعضهم
يقول يمانى بالتشديد ولم يذكر المصنف ما فى الاخره الواو المشددة
بعد الثلاثة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوى ولم ار له نقلا قوله وما
اخره همزة لما فرغ من القسمين الاولين من الاقسام الاربعة شرع
فى القسم الثالث منها وهو ما اخره همزة بعد الف فهى اما للتانيث
او اصلية او منقلبة عن حرف اصلى او عن حرف الالحاق فان كانت
للتانيث قلبت واوا كحمراوى فى حمراء لكون الهمزة اثقل من الواو ولم
تقلب ياء لئلا يجتمع ثلث ياءات مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة
الى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة الى بهراء اسم قبيلة والقياس صنعاوى
وبهراوى ومن العرب من يقول بقوله فابدلوا من الهمزة النون لان الالف
والنون تشابهان لالفى التانيث وروحانى بفتح الراء فى النسبة الى روحاء
وهو بلد والكلام فيه كما صنعانى وبضم الراء فى النسبة الى الملائكة والجن
ويقال لهم الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس فزادوا الالف
والنون للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان قال ابو عبيدة يقول
العرب روحانى لكل ما فيه الروح من الانسان والجن والدواب وجلولاء
اسم قرية وحروراء اسم قرية ينسب اليها الحرورية من الخوارج اذا كان

اول

اول مجتمعهم بها وتحكيمهم بها منها وان كانت اصلية تثبت على الاكثر
لقوتها باصالتها فتقول فى قراء وهو الرجل المتنسك من قرا اذا
انتسك قرائى ومنهم من يقلبها واوا استثقالا ولو كانت منقلبة
عن حرف اصلى ككساء ورداء اصلهما كساو ورداى قلبت حرف العلة
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة كما سيجئ او عن حرف الالحاق
نحو علباء وهو عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق
ففيها وجهان الابقاء تشبيها بالاصلية والقلب واوا تشبيها بالهمزة
التى للتانيث قوله وباب سقاية لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد
الالف همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة اشار الى بيان حكم ما انقلب
فيه حرف العلة الواقعة بعد الالف همزة وذلك بان لا يكون طرفا او يكون
الالف زائدة فباب سقاية وشقاوة اشارة الى الاول وباب راى وراية
الى الثانى فنقول فى الاول حرف العلة الواقعة بعد الالف ان كانت ياء
قلبت همزة فيقال سقائى بالهمزة لئلا يجتمع الياءات مع ذهاب المانع
وهو التاء ولو قلبوها واوا لم يبعد كما فى رداوى وان كانت واوا بقيت
فيقال شقاوى فى شقاوة اذ لم يستثقل الواو مع الياء كما استثقال
الياءات فيقال مع التاء باق تقديرا وخلف ياء النسبة عنها واما فى
الثانى وهو باب راى وراية وهو الاسم الثلاثى الذى يقع فيه الياء بعد
الف منقلبة عن حرف اصلى ويكون تاء التانيث فارقة بين الواحد وغيره
فيجوز رائى بياءات كظبيى لسكون ما قبلها ورائى بالهمزة كسقائى
اذ الياء فيها وقعت بعد الالف وراوى لاستثقال الياءات هنا لتقدم
حرف العلة عليها بخلاف ظبيى والياء اذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت
واوا كذا ههنا قوله وما كان على حرفين لما فرغ من الاقسام الثلاثة شرع
فى القسم الرابع والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند ياء النسبة من الاسم الذى

صار الى حرفين بالحذف وذلك على ثلثة انواع ما يجب فيه الرد وما يمتنع
وما يسوغ فيه الامران اما الذى يجب فيه الرد فصنفان الاول ان يكون
متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة
وصل كابوى واخوى وسنهى فى سنة اصله سنهة وهو الاست وانما
يجب الرد لانهم لو لم يردوا الاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة
العين لان الحركة لاجل ياء النسبة مع ان المحذوف لام وهو قابل
للتغيرات فان قلت هذا منقوض بقولهم دمى ودموى مع ان
دما متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لام ولم يعوض همزة
وصل قلت ان دما فى الاصل فعل بسكون العين عند سيبويه والاخفش
والاخفش بخلاف المبرد فعل بفتح العين واستدل عليه بقولهم دمى
يدمى دما كما يقال فرق يفرق فرقا وحذر يحذر حذرا والصفة
منه دم كحذر وفرق وهذا ضعيف لجواز ان يكون الشئ على وزن
فاذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك
نحو جنب الرجل يجنب جنبا اذا اشتكى جنبه والفعل ماخوذ من الجنب
بسكون النون والمصدر فعل بفتح العين فكذا فيما نحن فيه واستدل
ايضا بقولهم فى التثنية دميان وبقول الشاعر فلسنا على الاعقاب
تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما فانه لما اضطر اخرجه على
اصله وقال المصنف فى شرح المفصل ان قولهم دميان ويقطر الدما
لا ينهض دليلا لكونه شاذا وقال سيبويه انه يجمع على دماء ودمى
كدلاء ودلى وظباء وظبى ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك
وقال المبرد جمعه مخالف لنظائره وبالجملة بنى المصنف الكلام على
مذهب سيبويه الصنف الثانى ان يكون المحذوف فاء وهو معتل اللام
كشية وهى كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية حذفت

فاءها

فاءها كما سيجئ فاذا نسب اليها يرد المحذوف لانه لو لم يرد فاما ان
يقال شيى فيجتمع الياءات وهو مستكره او يقال شوى فلا يكون فيه
تنبيه على حذف الواو اذ ليس فى كلامهم كلمة فاءها ولامها واو اما
الواو اذا رد المحذوف وجب فتح الشين لانه لو ابقى لزم قلب الواو
مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واوا فيقال وشوى واجاز الاخفش
وشيى بالسكون على الاصل كما فى وحيى والفرق ان الواو فى وحى مفتوح
بخلاف ما نحن فيه قوله وان كانت لامه صحيحة هذا شروع فيما يمتنع
فيه الرد وهو ايضا فيه صنفان الاول ان يكون لامه صحيحة والمحذوف
فاء كعدة واصلها وعدة فاذا نسب اليها يقال عدى ولا يرد المحذوف
لانه لو رد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف او
يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف غير اللام التى
هى محل التغيرات وكذا زنى فى زنة واصله وزنة والثانى ان يكون اللام
صحيحة ايضا والمحذوف العين كسهى فى سه والاصل سته وانما لم يرد
فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين
ولم يعكس لان اللام محل التغير فهو اولى بالتغير بالرد فرارا والمحذوف
غيرها اى غير اللام سواء كان فاء او عينا وجاء عدوى فى النسبة الى
عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوف والا لوجب ان يقال وعدى بل هو
كالعوض عن المحذوف قوله وما سواهما لما فرغ مما يجب فيه الرد ويمتنع
شرع فيما سواهما وهو ثلثة اصناف الاول المحذوف اللام الذى سكن
وسطا اصلا ولم يعوض همزة وصل كغد والثانى المحذوف اللام المتحرك
الوسط الذى عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن والثالث محذوف
اللام الساكن الوسط الذى عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم واصله
سمو لما سيجئ وانما انحصر فيها لان الحذف ان كان غير اللام فاللام

ان كانت صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث اشار اليه بقوله وان
كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد وان لم يكن اللام صحيحة
فلا يكون المحذوف في الا الفاء اذ لم يثبت حذف العين الا في سه
وسذ وثبة على تقدير ان يكون من ثاب يثوب فانه قال الامام عبد القاهر
لا يوجد شئ حذف عينه اكثر من اثنين مذ وسه واما ثبة فالاكثر
على ان لامها محذوف من ثبيت اذا جمعت واجاز ابو اسحاق
ان يكون من باب ثاب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعض
الى بعض والثبوت الرجوع وايضا فانه قال بعض الفضلاء في شرح
تصريف ابن المالك نص اهل التفسير على انه ليس في اللغة العربية ما
حذف عينه سوى مذ وسه وثبة على قول فثبت انه لا يكون المحذوف
في الا الفا فدخل في فيما يجب فيه رد المحذوف حيث اشار اليه بقوله
او كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده فثبت انه ان كان المحذوف
غير اللام فهو داخل في الوجب والممتنع واما ان كان المحذوف اللام
فان جمع شرطين بان يكون متحرك الاوسط اصلا ولم يعوض همزة وصل
فهو ايضا مما يجب فيه الرد كما مر بقي ثلثة اضاف كما ذكرنا لانه في اما ان
ينتفي الشرط الاول والثاني او هما جميعا وحكم الكل جواز الامرين اما
في الاول كغد والاصل غدو وحر والاصل حرح فان شئت رددت
المحذوف لان اللام قابل التغيير وان شئت لم ترد لان اصله سكون
العين فلا يلزم من ترك الرد اخلال بالكلمة بخلاف اب واخ كما مر
واما في الثاني كابن واصله بنو فان شئت حذفت همزة الوصل ويكون
حكمه حكم اب فتقول بنوي وان شئت بقيت همزة الوصل وتقول ابني ولا
يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض واما في الثالث كاسم
فتقول اسمي وسموي ولم يذكر المصنف مثاله وابن الحسن الاخفش يسكن

ما اصله

ما اصله السكون كغد وحر لانه لما رد واصله السكون صار كغدو وقدر
فكما يقال فيهما غدْويّ وقِدْريّ فكذا يقال هنا غدْويّ وحرْحيّ
واما من لم يسكن فلان التغيير في غد حال النسبة وقع لوا ولم يكن في
اخر المنسوب اليه وقبله سكون مثل طوْويّ في طيّ فكما يفتح في طووي
فكذا يفتح في غدوي ثم يحمل غير المعتل على المعتل كغد لما كان لامه وا فقا
في الحذف والرد ولكن مذهب الاخفش اقيس قوله واخت وبنت خلف
في النسبة الى اخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبة الى اخ وابن لان
التاء تحذف في النسبة فيقال في اخت اخوي وفي بنت بنوي كما يقال في ابن
بحذف همزته وعلى هذا يقال في كلتا كلوي لان اصل كلتا على المختار
كلوى ووزنه فعلى ابدلوا الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف
لانها ينقلب ياء في النصب والجر فاذا نسبت اليها وجب حذف التاء
لانها انما ابدلت من الواو دلالة على التانيث كما عوض في اخت وبنت
عن المحذوف لذلك وهو يحذف التاء منهما فكذا هنا ورد الواو التي
ابدل عنها التاء كما في اخت وبنت وحذف سيبويه الالف كراهة
اجتماع الواوين لو قلبت واوا والياءات لو قلبت ياء فيقال كلوي وقال
يونس يجب ابقاء التاء في اخت وبنت لانها لما كانت عوضا عن المحذوف
فكانها اصل فيقال اختي وبنتي ويجب ان يعلم ان النسبة الى ابنة ابني
وبنوي اتفاقا كما في ابن فانه يجوز حذف الهمزة وابقاؤها اذ التاء
فيها ليس عوضا كتاء بنت حتى يبقيه يونس وعلى مذهب يونس يكون
النسبة الى كلتا كالنسبة الى حبلى بالوجوه الثلاثة لان التاء عنده كالاصل
هذا كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى واما على قول من يقول التاء
للتانيث غير عوض وان الالف لام ووزنه فعتل فقياس النسبة في كلتوي
وهذا القول ليس بشئ اذ لا يعرف فعتل ولا يكون تاء التانيث متوسطة

وذكر فی شرح المنسوب الی المصنف ان النسبة الی کلتا عند سیبویه کلوی
لان التاء عنده للتانیث فتحذف وتقلب اللام واوا وفیه نظر لان هذا
الکلام یدل علی ان وزن کلتا عند سیبویه فعتل ولیس کذلک لان المصنف
صرح فی شرح المفصل بان اصل کلتا عند سیبویه کلوی او وزنه فعلی
ابدل الواو تاء اشعارا بالتانیث قوله والمرکب لما فرغ من بیان التغیرات
القیاسیة فی غیر المرکب شرع فی بیان المرکب وهو اضافی وغیر اضافی وغیر
الاضافی اسنادی ومتضمن للحرف وامتزاجی فالاقسام اربعة اما غیر
الاضافی فینسب الی صدره لاستثقال النسبة الی کلمتین معا فحذفوا الثانیة
کما حذفوا تاء التانیث والف التانیث ولان الاسم اذا تلفظ به غلب علی ظن
السامع المراد منه قبل تمامه فکان الباقی کانه مذکور فکان الاولی نائبا
من الاول وانما لا ینسب الی خمسة عشر عددا لان الجزئین مقصودان
فلو حذف احدهما اخل المعنی ولو لم یحذف استثقل واما فی خمسة عشر
اسما فالاسمان کلاهما علم لا دلالة لعشرة ولا لخمسة فکان الثانی کتاء
التانیث ولم یکن فی الحذف اخلال واما فی الاضافی فان قصد الوضع
بالثانی مسمی مقصودا ثم اضاف الیه الاول فاذا نسب الیه حذف المضاف
کزبیری فی ابن الزبیر لان المضاف الیه وهو الزبیر مقصود بمدلوله وان لم
یکن الثانی کذا ذکر حذف المضاف الیه کعبدی وامرئی فی عبد مناف
وامرئ القیس لانه لم یقصد مناف والقیس وفی اضافة عبد وامرئ
الیه فلیس للثانی مدلول علی حیاله فینزل منزلة بعلبک فی ان الثانی لیس له
مدلول علی حیاله فیفعل به ما فعل ببعلبک وجاء منافی فی عبد مناف قال
سیبویه سالت الخلیل عن قولهم فی عبد مناف منافی فقال اما القیاس
فکما ذکرت لک الا انهم قالوا منافی فی خوف اللبس ولی فی هذا الکلام
نظر لان لقائل ان یقول لا نسلم ان الثانی لیس بمقصود فی عبد مناف فان

منافا اسم صنم وقد قصد المضاف الیه واضیف الیه یحقق هذا
المعنی ما ذکر فی الکشاف فی آخر سورة الاعراف فی تفسیر قوله تع
هو الذی خلقکم من نفس واحدة ان الخطاب لقریش والمعنی
خلقکم من نفس قصی وجعل من جنسها زوجها عربیة قرشیة
فلما آتیهما الله تع ما طلبا من الولد جعلا لله شرکاء فیما آتاهما الله
حیث سمیا اولادهما الاربعة بعبد مناف وبعبد العزی وعبد قصی
وعبد الدار وذکر فی حواشیه انه اضاف قصی ولدیه الی صنمیه مناف
والعزی وواحدا الی نفسه وواحدا الی داره التی هی دار الندوة وانما
قال مقصودا اصلا لیشمل کنی الاطفال کابی عمرو فان حکمه کذلک وان
لم یخطر بالبال اب منسوب الی رجل مسمی بعمرو ولکن اصل الکنی القصد
الی الثانی وانما اجریت فی هذه المواضع تفاؤلا وتقول فی ذات مال
ذووی لانک تحذف تاء التانیث وترد ذا الی اصله وهو ذوی کعصا
فتقول ذووی کعصوی وقولهم ذاتی خطا قوله والجمع لما فرغ من
المفرد شرع فی الجمع وهو اما مصحح او مکسر اما المصحح فقد ذکر حکمه
مع حکم التثنیة فی اول الباب لما وافق ما فیه التاء حکما والا فهذا
موضع ذکره واما المکسر فان کان باقیا علی معنی الجمعیة وجب رده
فی النسبة الی الواحد لان الغرض من النسبة الی الجمع الدلالة علی ان بینه
وبین هذا الجنس ملابسة وهذا یحصل بالمفرد فیقع لفظ الجمع ضائعا
فتقول فی النسبة لمن یعلم علم الفرایض فرضی ولمن یکثر النظر فی الصحف
صحفی بفتحتین وفرایضی وصحفی بضمتین خطا وان لم یکن باقیا علی معنی
الجمعیة بل صار علما وجب بقاؤه علی لفظه فیقول فی مساجد علما مساجدی
اذ لو قلت مسجدی لم یحصل المقصود وفی الانصار ایضا انصاری
لانه غلب علیهم حتی صار علما فحکمه حکم الاعلام واما قولهم الاعرابی فلکونه

جاريا مجرى القبيلة ولانه ليس بجمع لا يقال انه جمع عرب لان الاعراب
سكان البوادي من العرب والعرب غير العجم سواء كان ساكن
الحضر او البادية فلو كان جمعا له لكان المفرد اعم من جمعه وانه صح واذا
لم يكن شهر للجمع واحد ينسب اليه نحو عبادي في عباديد وهي الجبل المتفرقة
في ذهابها ومجيئها وقال الاصمعي هي الطرق المختلفة وقال يقال صاروا
عباديد وعبابيد اي متفرقين وانما لم يرد الى ما جاز ان يكون
واحده في القياس كما رده اليه في التصغير لانه ليس رده الى فعلول
او فعليل او فعلال اولى من رده الى الاخر بخلاف التصغير لان تصغير
الكل واحد وليست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس
على لفظ واحده الى واحده نحو محاسني في النسبة الى محاسن **قوله** وما
جاء اشارة الى ما فيه التغيرات الغير القياسية وبعضها تقدم كصنعاني
وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة الى الري وبدوي في النسبة الى بادية
وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب الى الهند ومروزي
منسوب الى مرو هذا في الاناسي وقالوا ثوب مروي على القياس كانهم
فرقوا بين الانسان وغيره وازلي منسوب الى لم يزل ولا يستقيم الا
بالاختصار فقالوا يزلي ثم ابدل من الياء الفا فقالوا ازلي كما قالوا
في ذي يزن اسم ملك يزني وثلاثي منسوب الى ثلثة لا الى ثلاث
لانه ليس المراد به المنسوب الى ثلاث الذي هو بمعنى ثلثة ثلثة بل المراد به لفظ
منسوب الى ثلثة وكذا رباعي وخماسي وغيرهما ومنه قولهم عبقسي
وعبشمي وعبدري في المنسوب الى عبد القيس والى عبد الشمس وعبد الدار
قوله وكثر مجيء فعال لما فرغ من المنسوب اشار الى كلمات تشابهه وهي
قسمان قسم لم يكن ملابسة الشيء او كان شيء من هذه الاسماء صنعة ومعا
شا يدا ومه وهو على فعال بالتضعيف لان التضعيف للتكثير فقالوا

العامل

العامل البيوت وبائعها بتات والبت الطيلسان ولصاحب العاج وهو
عظيم الفيل عواج ولصاحب الجمل جمال وقسم ملابس الشيء لا على صفة
التكثير وهو على فاعل كتامر لذي تمر وفاعل ههنا ليس بجار على الفعل
وانما هو اسم صيغ لذي الشيء الا ترى انك لا تقول تمر ولا درع ولذلك
قيل الفرق بينه وبين الفاعل انه لا يؤنث اذا كان ذي كذا فيقال جمل
شامل وناقة شامل كقوله تع السماء منفطر اي ذات انفطار لانه لو
كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله تع بقرة لا فارض اي ذات فرض
ولا لقال فارضة ومن هذا القبيل رجل كاس اي ذو كسوة وطاعم
اي ذو اكل وهو مما يذم به اي ليس له فعل غير انه ياكل ويشرب قال الحطيئة
ش دع المكارم لا ينهض لبقيتها واقعد فانك انت الطاعم
الكاسي قال الخليل ومنه عيشة راضية اي ذات رضى لان العيشة
لا توصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات الرضا حتى يكون بمعنى مرضية
وهو يشكل بدخول التاء فيجوز ان يحمل دخولها على المبالغة كما في علامة
ويجوز ان تجعلها راضية مجازا اذ الراضي في الحقيقة صاحبها ومن
هذا القبيل طالق وحائض بمعنى ذات طلاق وذات حيض اي ان
ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثها في زمان حتى لو ارادوا
الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء فقالوا حائضة الان وطالقة غدا كانك
قلت تحيض الآن وتطلق غدا هذا مذهب الخليل وحمل سيبويه
على انه صفة لشيء او انسان لان المرءة شيء وانسان والحمل
على المعنى معتل مهيع معيد وذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من
هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امرءة
ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر وامرءة عاشق
وناقة ضامر **قوله** الجمع الثلاثي ذكر في النحو شرائط الجمع المصحح والمراد هنا

بيان الجمع المكسر فان وقع فى البين ما يتعلق بالجمع المصحح فحو بالعرض
لغرض يذكر فى موضعه وينبغى ان يعلم ان اكثر المجموع سماعى لكن منها
ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه لم يسمع جمعه فالاسم المراد جمعه اما
ثلاثى او رباعى او خماسى قدم الثلاثى لخفته وكثرة اجناسه ثم من
الثلاثى ما يكسر منه ما لم يكسر استغناء عنه بجمع التصحيح اما الاول
وهو الذى يجمع جمع التكسير فاما مجردا او مزيدا والمجرد اما اسم او صفة
والاسم اما مذكر او مؤنث والمذكر اما ان يكون عينه ساكنا او متحركا
فان كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان
مفتوحا فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن كفلس فيجمع
فالباقى القلة على افلس وفى الكثرة على فلوس وان كان معتل العين
فان كان واويا كثوب فيجمع غالبا على افعال كاثواب وقد جاء فى الكثرة
على ثياب كما يجمع زند وهو عود يقدح به النار وعلى زناد وان كان
يائيا كسيل فلا يقال فيه سال لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحركة وشذ
ضياف فى جمع ضيف وانما جوزوا فى ثوب ثياب لان الواو ينقلب ياء
فيحصل الخفة بل يقال فيه سيول كما سيجئ **قوله** وربما يزيدان فعلا
قد يجمع على هذه الاوزان الاربعة فيقال وئلان فى زال وهو ولد النعام
وبطنان فى بطن وهو المطمئن من الارض وزنة فى غرد وهو ضرب من
الكماءة وسقف فى سقف **قوله** والجبة يعنى ان افعلة فى جمع فعل شاذ
لانها جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو حمار واحمرة وكساء واكسية
والنجد ما ارتفع من الارض قال عبد القاهر ان عبيدا ليس تكسير وانما
هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه وذكر فى الصحاح العبد خلاف الحر
والجميع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيب واعترض بعض الشارحين
بان قوله وباب ثوب يوهم ان نحو بيت لا يجمع على افعال لكن ليس كذلك

لانه

[stamp]

لانه يقال بيت وابيات وسيف واسياف وجوابه ان المراد بقوله باب ثوب
هو معتل العين سواء كان واويا او يائيا فالمراد المعتل العين يجمع على افعال
سواء كان واويا او يائيا وانما يجمع على فعال اذا لم يكن يائيا فكلام
المصنف يدل على هذا المعنى فانه لما قال وجاء زناد فى غير باب سيل
مخصصا فعالا دون افعال بهذا الحكم علم ان افعال غير مختص بالواوى
وانما مثل بزناد لئلا يتوهم اختصاص فعال بالمعتل العين فان قلت
هذا الكلام يدل على ان افعالا مختص بالمعتل العين وقد قالوا زند
وازناد وفرخ وافراخ وفرد وافراد وانف وآناف ورئد وهو اصل اللحى
وارئاد فما جوابك عن هذا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ما نقل
عن ابن جنى انه من التداخل يعنى بشبهه بفعل مفتوح العين اذ ليس
بينهما الا بفتح العين وهذا معنى التداخل ههنا والثانى انهم حملوا زندا
على عود وفرخا على طير او ولد وفردا على احد وانفا على عضو ورادا
على ذقن فجمعوها جمعها وعلم مما ذكرنا ان ما ذكر بعض الشارحين من
انه لو قال المصنف وجاء فعال فى باب ثوب دون باب سيل لكان اولى
ليس بصحيح فانه اراد الاشارة الى كلاب وكعاب وفراخ ونقال **قوله**
ونحو حمل لما فرغ من مفتوح الفاء شرع فى مكسوره كحمل فيجمع غالبا فى القلة
على احمال وفى الكثرة على حمول والحمل بالكسر ما كان على ظهر وراس وبالفتح
ما كان فى بطن او على شجرة **قوله** وجاء على قداح يريد ان فعلا قد يجمع
على هذه الاوزان الخمسة ايضا فيقال قداح فى قدح وهو السهم قبل ان
يراش ويركب نصله وقدح الميسر وارجل فى رجل وصنوان فى صنو اذا
خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد وكل واحدة صنو والاثنان
صنوان بكسر النون والجمع صنوان برفع النون وذؤبان فى ذئب وقردة
فى قرد **قوله** ونحو قرء هذا شروع فى مضموم الفاء وهو اما ان يكون معتلا

العين او لا فان لم يكن معتل العين كقرء فيجمع فى القلة على اقراء وفى الكثرة على قروء قوله وجاء على قرطة اى جاء فى جمع هذه المثلثة كقرطة فى قرط وهو ما يعلق من شحمة الاذن وخفاف فى الخف الذى يلبس واما خف البعير فيجمع على اخفاف وفلك فان النحويين يزعمون على ان الضمة فى الفلك جمعا كالضمة فى الأسد ومفردا كالضمة فى القفل وان كان معتل العين كعود فيجمع ايض على عيدان قوله ونحو جمل لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون عينه متحركا فح اما ان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان مفتوحا فالعين اما مفتوح او مكسورا و مضموم فان كان مفتوحا فاما ان يكون صحيح العين كجمل فيجمع غالبا فى القلة على اجمال و فى الكثرة على جمال او معتل العين كتاج ويجمع على تيجان قوله وجاء اى جاء جمع فعل بفتحتين على هذه الابنية الثلثة ايض كذكور فى ذكر وهو خلاف الانثى من الحيوان وازمن فى زمن وخربان فى خرب وهو ذكر الحبارى وحملان فى حمل وجيرة فى جار وحجلى فى حجل وهو الفيح قوله ونحو فخذ هذا هو مكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على افخاذ فى القلة والكثرة وجاء فيه نباء ان اخران كنمور ونمر فى نمر وهو سبع قوله ونحو عجز هذا مضموم العين من مفتوح الفاء فيجمع على اعجاز والعجز مؤخر الشى وجاء سباع فى سبع قوله وليس رجلة تكسيرا يريد ان فعلة بفتح الفاء وسكون العين ليس بجمع تكسير بل هو اسم جمع وذكر ابن الخباز فى شرح الدرة الالفية ان فعلة لم يكسر عليه الاسم واحد وهو رجل ثم اشار فيه الى انه لم يعد هذه الصفة تكسيرا غير ابن البراح فانه جعلها تكسير الرجل هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل فى شرح الدرة والظاهر انه ليس المراد بالرجل هنا الرجل الذى هو خلاف المرءة لانا لم نجد رجلة بمعنى الرجال منفردة وقد وجد رجلة بمعنى الرجالة وهى خلاف الفرسان فيكون المراد به الرجل بمعنى الراجل

فانه

فانه ذكر فى شرح الهادى انه جاء رجل بمعنى الراجل واستشهد بقول الشاعر اما اقابل منفردا عن دينى على فرسى او هكذا رجل الا با صحابى ومعنى البيت الانكار على من يرى ان مقاتلة هذا الشاعر لا يجوز الا فى حال مصاحبته مع اصحابه فقال لم لا اقاتل منفردا سواء الون فارسا او راجلا وذكر فى الكشاف انه يقال جاء رجل رجل اى رجل راجل و قول الشاعر ما زلت تحسب كل شىء بعدهم خيلا امكر عليهم و رجلا اى رجالة قوله ونحو عنب لما فرغ مما فتح فاء شرع فى مكسور الفاء وعينه اما مفتوح او اما مكسور ولا يكون مضموما فان كان العين مفتوحا كعنب فيجمع على اعناب وقد جاء اضلع وضلوع فى ضلع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة فى ضلع بالسكون وان كان العين ايض مكسورا كابل فيجمع على آبال فى القلة والكثرة قوله ونحو صرد هذا شروع فى مضموم الفاء وعينه اما مفتوح او مضموم فان كان مفتوحا كصرد وطائر فيجمع على صردان فى القلة والكثرة وجاء ارطاب فى رطب و رباع فى ربع وهو الفصل الذى ينتج فى الربيع وهو اول النتاج وان كان عينه مضموما ايض كعنق فيجمع على اعناق فى القلة والكثرة قوله وامتنعوا هذه قاعدة متعلقة بالابحاث المتقدمة ولا يجمع المعتل العين من الابواب المذكورة على افعل واويا كان او يائيا فلا يقولون اسيل فى سيل ولا اعود فى عود لاستثقال الضم على حرف العلة وما جاء منه شاذ والباب من السن وكذا لا يجمع المعتل العين اليائى على فعال ويجوز ذلك فى الواوى لما مر من امتناع سيال وجواز ثياب ولا يجمع المعتل العين الواوى على فعول لاستثقال الواوين والضمتين ويجوز فى اليائى فيمتنع ثوور ويجوز سيول قوله المونث لما فرغ من المذكر شرع فى المؤنث فعينه اما ساكن

او متحرك فان كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فان كان مفتوحا فقد ذكر لجمعه اربعة ابنية كقصاع فى قصعة وبدور
وبدر فى بدرة وهى عشرة الاف درهم ونُوَب فى نوبة قوله ونحو لقحة هذا
شروع مكسور الفاء من الساكن العين كلقحة وهى الحلوب من الابل
ويجمع غالبا على لقح وجاء لقاح وانعم فى جمع نعمة قوله ونحو برقة هذا هو
مضموم الفاء من الساكن العين كرقة وهى ارض غليظة فيها حجارة
فيجمع غالبا على بُرَق وجاء فيها بناء ان اخران وهى حُجُوز فى حُجْزة
وهى ما فيه التكة من السراويل وبرام فى بُرْمة وهى القدر من الحجر قوله
ونحو رقبة لما فرغ من الساكن العين شرح فى متحركه ففاؤه اما
مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفاء فان كان مفتوح الفاء
والعين اما مفتوح او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا
كرقبة فيجمع على رقاب وجاء على انيق قال بعضهم اصله انوق ثم استثقلوا
الضمة على الواو فقدموها فقالوا اونق ثم عوضوا من الواو ياء
لان التغيير يونس بالتغيير فقالوا اينق فوزنه اعفل وقال اخرون اصله
انوق كما ذكرنا لكن حذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة فوزنه
ايفل وما ذكرنا مبنى على ان الف الناقة من الواو وهو كذلك
لقولهم بعير منوّق اى مذلل وفى المثل استنوق الجمل اى صار ناقة
يضرب هذا المثل لرجل يكون فى حديث او صفة شيء ثم يخلط بغيره
واصله ان طرفة كان عند بعض الملوك فانشد شاعر شعرا فى وصف
جمل ثم حوله اى حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل
ويترجح تارة قال فى الصحاح اصلى تيريتيا رحذفت منه الالف
وبدن جمع بدنة قوله ونحو معدة على معد اى ان كان مكسورا عينه وهو
مفتوح الفاء كمعدة فيجمع على معد قوله ونحو تخمة على تخم لما فرغ من مفتوح الفاء

ذكر مضموما ولم يذكر فيه الا ما كان عينه مفتوحا قوله واذا صح
باب تمرة لما فرغ من التكسير الاسم الثلاثى المجرد غير الصفة مذكرا او مؤنثا
وكان بعض منه اذا صح يدخله تغيير ما ذكره ههنا اما لانه بسبب ذلك
التغيير قريب من التكسير او لانه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة
المذكورة فى النحو وهو قسمان قسم جمع بالالف والتاء وقسم جمع بالواو
والنون وقدم ما جمع بالالف والتاء اما لان الابحاث المتعلقة
به اكثر او لان كل القسمين من الاسماء المؤنثة والاصل فيها اذا صح ان
يجمع بالالف والتاء فاجمع بالواو والنون منها خارج عن القياس
كما سيجيء تمام الكلام وان كان فى الاسم غير الصفة لانه لم يشرع بعد
فى الصفة لكن ذكر ههنا ايضا لئلا يحتاج الى الذكر فى بحث الصفات
فيطول اذا عرفت ذلك فنقول المؤنث الذى جمع جمع الصحيح فاما
بالالف والتاء او بالواو والنون فان كان بالالف والتاء فان تحرك
عينه فلا كلام فيه اذ هو على القياس وان سكن عينه فالتاء التى فى مفرده
اما ملفوظة او مقدرة فان كانت ملفوظة فهو اسم او صفة فان كان
اسما فاما مضاعف او لا فان لم يكن مضاعفا ففاؤه اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فاما ان يكون معتل العين او لا
فان لم يكن معتل العين كتمرة ورمية يقال فيه تمرات ورميات بفتح العين
فرقا بين الاسم والصفة فان الصفة يبقى على السكون لما سيجيء ولم
يعكسوا لان الصفة لثقلها بالخفة اجدر وجاء الاسكان فى ضرورة
الشعر كقوله فتستريح النفس من زفراتها وان كان معتل العين فيبقى سكونه
ويقال بيضات لانهم لو حركوا فان قلبوها الفا لزم زيادة التغيير
وان لم يقلبوها لزم الاستثقال وبنو هذيل يسوى بين المعتل وغيره
فيحركون فيه ايضا ولم يعتبروا الحركة لعروضها قال قائلهم فى صفة النواة

اخو بيضات رائح متاوب والمتاوب اسم فاعل من قولهم تاوب اذا جاء
اول الليل قوله وباب كسرة لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره
وهو اما صحيح العين واللام او لا فان كان صحيح العين واللام ككسرة
وهي القطعة من الشي المكسور فيحرك عينه للفرق المذكور ثم يجوز
ان يكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع لا ضمة لعدم مقتضيها
ولئلا يلزم فعُل وتميم يجوز السكون لما سيجيء وان كان معتل العين
كديمة وهي مطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائي لقولهم قد يمت
السماء تديميا هكذا ذكره في الصحاح والحق انه واوي لا ستذكر
ومثال اليائي بيعة فيجوز فيه السكون مراعاة لحرف العلة والفتح ايضا
ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقالهم تحريك الياء بالكسر وان
كان معتل اللام فان كان واويا كرشوة فيجوز فيه السكون كرشوات
مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرشوات ولا باس بتحريكها وفتح
ما قبلها لما بعدها من الساكن كعضوات ولم يجز الكسر لما يلزم من
واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض وان كان يائيا
كقنية يجوز فيه الكسر ايضا لان الياء اذا انفتحت والكسر ما قبلها كانت كالصحيح
قوله ونحو حجرة هذا هو مضموم الفاء فان كان صحيح العين واللام كحجرة يحرك
عينه ايضا للفرق المذكور وتلك الحركة يجوز ان يكون فتحة للخفة وضمة
للاتباع لا كسرة وهو ظاهر مما مر وتميم يجوزون السكون ايضا كما سيجيء
وان كان معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين لحرف العلة والفتح لانها
يحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطة ولا يجوز فيه ضم العين لان ضم الواو
بعد الضم مستثقل والدُولة اسم الشيء الذي يتداول به بعينه وقال بعضهم الدَولة
والدُولة لغتان بمعنى وان كان معتل اللام فاما يائي كرقية ويجوز فيه السكون
لحرف العلة والفتح على الاصح لا الضم لئلا يلزم ما قبلها ضمة وهو مرفوض واما

واوي

واوي كعُروة ويجوز فيه الضم ايضا قوله وقد يسكن في تميم فانهم جوزوا السكون
فيهما وان لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء او ضمها
قوله والمضاعف لما فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو
سواء كان مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها يسكن عينه اذا جمع
بالالف والتاء لئلا يلزم فك الادغام الواجب لاجتماع المثلين
فيقال في شدّة وردّة وغدّة شدات وردات وغدات قوله
واما الصفات لما فرغ من الاسم شرع في الصفة وقال يسكن
عينها اذا جمعت بالالف والتاء سواء كان مفتوح الفاء او
مكسورها او مضمومها لما مر فيقول في صعبة وصفرة وصلبة
صعبات وصفرات وصلبات قوله وقالوا لجبات من الفرق بين جواب
سوال وهو ان يقال ما ذكرتم في الصفات منقوض بلجبات
وربعات بفتح العين مع كونها من الصفات واللجبة هي الشاة
التي اتى عليها بعد نتاجها اربعة اشهر فجف لبنها ويقال رجل ربعة
اي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامرءة ربعة واجاب بانهما
في الاصل اسمان وصف بهما ففتحوا نظرا الى الاصل قوله وحكم لما فرغ
مما فيه التاء لفظا اشار الى ما فيه التاء تقديرا وحكمه حكم ما فيه التاء
لفظا فيفتح في ارضات واهلات كما في تمرات ويجوز الاسكان
في اهلات لان الاهل فيه معنى الصفة فالفتح نظرا الى الاسمية والا
سكان نظرا الى الوصفية ويفتح ويضم في عرسات كما في حجرات والعرس
وليمة العروس ويسكن ويفتح في عيرات كما في ديمات والعير الابل التي
عليها الاحمال نص سيبويه على ان العرب لا يجمع الارض جمع تكسير
وحكى ابو زيد في جمع ارض اروض وزعم ابو الخطاب انهم يقولون
ارض واراض كما قالوا اهل واهال واراضي على غير القياس وجاء جمعي

عير عيران قوله وباب سنة لما فرغ مما جمع بالالف والتاء من الاسماء المونثة شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره اذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه وقسم يكون محذوف اللام فشرع فيه وذكر من الابحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذى فيه التاء ما يناسب هذا الموضع وقسمه ثلثة اقسام قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالالف والتاء وقسم جمع على افعل اما الاول فمنه ما غير اوله كسنون وقلون فى جمع سنة وقلة واصل سنة سنوة بدليل سنوات او سنهة لقولهم سانهت الاخير مسانهة وسنهت النخلة اتت عليها السنون والقلة عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان فالمقلاء الذى يضرب به والقلة الصغيرة التى تنصب والاصل قلوة ولما حذف منها اللام جمع بالواو والنون عوضا عن النقصان وكسر السين والقاف بينهما على انهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم لان جمع السلامة الحقيقى لا يكون فيه تغير ومنه ما لم تغير اوله كثبون فى ثبة والاصل ثبية وهى الجماعة وقلون فى قلة ايضا فعلم جواز الوجهين فى جمعها اى تغير الفاء وعدم تغيرها واما الثانى وهو ما جمع بالالف والتاء فمنه ما رد محذوفه كسنوات فى جمع سنة وعضوات فى جمع عضة وهى قطعة من الشئ وقوله جعلوا القرآن عضين قيل هو من عضوة اى فرقة لان المشركين فرقوا اقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا فنقص الواو وقيل نقص الهاء والاصل عضهة لان العضهة فى لغة القريش السحر يقولون الساحر عاضه ومنه ما لم يرد محذوفه كثبات فى جمع ثبة وهنات فى هنة واصلها هنوة واما الثالث وهو ما جمع على افعل فهو امة وهى خلاف الحرة والاكم اموة بالتحريك فجمعت على آمو كاكم فى اكمة وهى الربوة ثم قلبت الواو ياء

والضمة

والضمة كسرة ثم اعل اعلال قاض فيقال هذه آم ورايت آميا ومررت بآم فان قلت جمع الصحيح ما يسلم فيه بناء الواحد وفى بعض الامثلة من قوله واذا صح باب تمرة الى هنا لم يسلم بناء الواحد لسقوط التاء وتحريك العين فكيف عدها المصنف من جمع التصحيح قلت لم يحرك العين ولم يحذف التاء منها الا بعد مجئ الالف والتاء للجمع فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه قوله الصفة لما فرغ من الابحاث المتعلقة بالاسم الثلاثى المجرد الذى لا يكون صفة مذكرا او مونثا باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع فى الصفة وهو اما مذكر او مونث والمذكر اما ساكن العين او متحركها وساكن العين اما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فان كان مفتوح الفاء فان لم يكن معتل العين كصعب اى منع يجمع على صعاب غالبا فان كان معتل العين كشيخ فعلى اشياخ قوله وجاء اى جاء فى جمع هذا القسم ثمانية ابنية اخرى كضيفان فى ضيف وغدان فى وغد اى لئيم وكهول فى كهل ورطلة فى رطل يقال غلام رطل اذا لم يستحكم قوته وشيخة فى شيخ وورد فى ورد يقال فرس ورد اذا كان بين الكميت والاشقر وسحل فى سحل وهو الثوب الابيض من القطن وسمحاء فى سمح اى كريم قوله ونحو بطل لما جلف شرع فى بيان مكسور الفاء ومضموم الفاء وكلاهما من ساكن العين وهو ظاهر ويقال اعرابى جلف اى جاف قوله ونحو بطل لما فرغ مما سكن عينه شرع فى متحرك العين ففاؤه اما مفتوح او مضموم او مكسور فان كان الفاء مفتوحا فالعين اما مفتوح كبطل اى شجاع ونصف اى عوان وذكر لجمعه خمسة امثلة او مكسور اى عسير وذكر لجمعه الغالب ثلثة امثال واشار الى انه جاء على فعالى ايضا كحباطى فى حبط وهو منتفخ البطن او مضموم وذكر له مثالا واحدا كيقظ وايقاد

واشار الى ان اصله التصحيح وقيل التكسير فيه ثم لما فرغ من مفتوح الفاء
شرع فى مضموم الفاء وذكر منه ما يكون عينه ايضا مضموما كجنب واجناب
ولم يذكر منه ما يكون العين مفتوحا كحُطَم يقال رجل حطم اى قليل الرحمة
للماشية ولا يكون فى هذا القسم مكسور العين لعدم فعل ثم لم يذكر بعد
الفراغ من مفتوح الفاء ومضمومها مكسور الفاء كزِيَم اى متفرق
وكبلِز اى ضخم ولا يكون فى هذا القسم مضموم العين وانما لم يذكر هذه الثلثة
لما قيل انها لا تكسر بل انما يجمع اما بالواو والنون او بالالف والتاء **قوله** ويجمع
الجمع كان مستغنيا عن هذا بالقاعدة المذكورة فى النحو لكن لما اراد ان
يذكر بعد ذلك ان مؤنثه لا يجمع الا بالالف والتاء وكان مظنة ان يقال
كما اختص مؤنث هذا القبيل بالتصحيح دون التكسير فهل اختص المذكر
بشئ منهما فدفع هذا الوهم فكانه قال اما المذكر من هذا القبيل فيجمع
جمع التصحيح وجمع التكسير واما مونثه فلا يجمع الا جمع التصحيح بالالف
والتاء الا ما كان على فعلة بسكون العين وفتح الفاء او كسره فانه قد جاء
تكسيره ايضا كما ذكره العبلة المرءة التامة الخلق والكمشة الناقة الصغيرة
الضرع والعلج الكافر الضخم **قوله** وما زيادته لما فرغ من الثلاثى المجرد شرع
فى المزيد واقسامه مما يجمع جمع التكسير على ما ذكر اربعة لان الزيادة اما
مدة او همزة فى الاولى او الف ونون فى الاخر او ياء ثانية ساكنة كسيد
فان كانت مدة فهى اما ثانية او ثالثة او رابعة او خامسة وقدم ما زيادته
مدة ثالثة لكثرة ابحاثه وهو اما اسم او صفة والاسم اما مذكر او مؤنث
والمذكر اما مدته الالف او الياء او الواو فان كان مدته الالف ففاؤه اما
مفتوح كزمان فيجمع غالبا على ازمنة وجاء ثلثة امثلة اخرى كقذل فى
قذال وهو ما بين نقرة القفا الى الاذن وهما قذالان قذال من اليمين وقذال
من الشمال وغزلان فى غزال وعنوق فى عناق وهى الانثى من ولد المعز واما
مكسور

مكسور كحمار ويجمع على احمرة وحمر غالبا وجاء مثالان اخران وهما
صيران فى صوار وهو قطيع من بقر الوحش وشمائل فى شمال وهو الخلق
واما مضموم كغراب فيجمع غالبا على اغربة وجاء ثلثة امثلة اخرى
كقرد فى قراد وغربان فى غراب وزقان فى زقاق وهو السكة وجمعه على
فعلة كغلمة فى غلام قليل هذا اذا لم يكن مضاعفا واما ان كان مضاعفا
فلا يجمع فعل بضمتين فذبب فى جمع ذباب نادر والاصل ذبب هكذا
ذكر فى المفصل وبعض شارحيه قال انما قال والاصل ذبب احترازا عن
التباس لان الادغام يركبه على فعل بسكون العين **قوله** وجاء مراده من
هذا الكلام بيان ان ما مدته الالف لا يجمع على افعل اذا كان مذكرا
اما اذا كان مؤنثا فقد جاء قليلا كاعنق فى عناق بفتح الفاء واذرع
فى ذراع بكسرها واعقب فى عقاب بضمها للطائر وامكن شاذ لكون
المكان مذكرا وانما قلنا ان مراده ذلك لان الجمع الغالب لمؤنث هذا
القسم لم يذكره وسنشيره اليه **قوله** ويجوز رغيف هذا شروع فيما مدته الياء
وفاؤه لا يكون الا مفتوحا لعدم فعيل وفعيل ويجمع على ارغفة ورغف
ورغفان وجاء ثلثة امثلة اخرى كانصباء فى نصيب وفصال فى فصيل
وهو ولد الناقة وافائل فى افيل وهو الصغير من الابل وقل على فعلان
كظلمان فى ظليم وهو الذكر من النعام والمضاعف من هذا القسم لا
يجمع على فعل بضمتين لانهم ان ادغموا التبس والا لزم الثقل وقد جاء
الادغام قليلا كسرر فى سرير **قوله** ونحو عمود هذا شروع فيما مدته الواو
لا يكون فاؤه الا مفتوحا لان كسر الفاء فى مثل ليس من ابنيتهم والضم من
ابنية الجموع الا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الاخضر وقد رواه
الاصمعى بالفتح هكذا ذكر المصنف فى شرح المفصل واما نحو قعود وركوب
فليس من هذا القبيل ليرد نقضا يعرف بالتامل ويجمع غالبا على اعمدة

وعد وجاء ثلثة امثلة اخرى كقعدان فى قعود وهو الابل الذى يركب
فى كل حاجة وافلاء فى فلو بتشديد الواو وهو ولد الفرس الذى يفتلى
اى يعظم وذنائب فى ذنوب وهو الدلو هذا حكم المذكر من الاسم الذى
زياد تمدة ثالثة ولم يذكر المصنف حكم المؤنث منه فنقول نحو حمامة ورسالة
وذوابة وسفينة وحمولة يجمع على حمائم ورسائل وذوائب وسفائن
وحائل وجاء سُفُن ايضا فالاقسام خمسة كالمذكر فتامل قوله الصفة لما
من الاسم الذى زيادته مدة ثالثة شرع فى الصفة منه ويقسم الى مذكر
ومؤنث والمذكر ينقسم الى ما يكون مدته الفا وياء او واوا وما مدته
الف اما مفتوح الفاء كجبان ويجمع على جبناء وصنع فى ضاع وجياد
فى جواد للفرس واما مكسور ككناز وهى الناقة المكتنزة من اللحم ويجمع
على كُنُز وعلى هجان فانه جعلته مفردا يكون الكسرة ككسرة كتاب وان
جعلته جمعا يكون الكسرة ككسرة رجال واما مضموم الفاء ويجمع على ثلثة
امثلة كما ذكر قوله ونحو كريم هذا ما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا
لما مر وهو اما بمعنى مفعول وسيجئ او لا يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه
تسعة امثلة والثنى هو الذى يلقى ثنية وهو واحد الثنايا وهى الاسنان
المتقدمة اثنان اعلى اثنان اسفل قوله ونحو صبور هذا ما مدته الواو
واوله لا يكون الا مفتوحا لما مر وذكر جمعه ثلثة امثلة قوله وفعيل اعلم ان
طريقة المصنف فى هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر والياء على ما فيه الضم
والواو لان الكسر والياء اخف من الضم والواو فهذه المناسبة ايضا
يقتضى تقديم هذا البحث على نحو صبور وكانه لما كان بخلاف القياس اذا
الاصل ان يكون فى فعيل بمعنى فاعل فصيل سينه وبين فعيل الاصلى بنحو صبور
ثم مذكر هذا لا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ككريم
ولم يعكس اذ الاصل بالتصحيح احدر ولا مؤنثه بالالف والتاء لان المذكر

اذالم

اذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث اولى قوله ونحو مرضى جواب سوال وهو
ان يقال ان مريضا فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع انه جمع على فعلى
وكلامكم يدل على ان ذلك فى فعيل بمعنى مفعول فاجاب بانه محمول
على جرحى لان المريض لما كان لمن اصابه داء كان كجريح لمن اصابه جرح
ولذا حمل ثم قوى ذلك بانهم لما حملوا باب هالك وميت واجرب
على فعيل بمعنى مفعول مع المخالفة لفظا للموافقة لفظا ومعنى احبه
قوله كما حملوا ايامى لما بين انه حمل هالك واخواته على الفعيل اشار الى انهم
قد يحملون مع مخالفة اللفظ كما حملوا ايما وهو الذى لا زوج له من
الرجال والنساء وهو فيعل ويتيما وهو فعيل على الفعل كوجع ونحو
ان يكون متعلقا بالاول اى نحو مرضى محمول على جرحى كما حملوا
ايامى اعلى وجاعى وكلاهما مستقيم وبيان ذلك ان تقول ان وجعا
وحبطا جمعا على وجاعى او حبلطى اتشبيها الفعل بفعلان لاشتراكهما
كثيرا كصد وصديان وعزث وغرثان وعطش وعطشان وفعلان
يجمع على فعالى لما يجئ فجعل عليه موافقة وهو فعل لجمع جمعه وايامى
ويتامى حمل على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لا فيعل او فعيل
الايقار فان فعل الا بزيادة ياء فحملا عليه مع توافقهما اياه فى معنى
الآفة قوله المؤنث لما فرغ من المذكر شرع فى المؤنث ولم يذكر ما مدته
الالف وشرع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا لما مر كصبيحة
وهى الحسناء من صبح وجهه حسن وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم اشار الى
ان الاولى ان لا يكون خلفاء جمع خليفة لان جمع خليفة لما ثبت من
قولهم كريم وكرماء فيحمل خلفاء ان يكون جمعا لخليف فلا تحمل على الاصل
فى جمع خليفة عليها اذ لا يثبت باب بالاحتمال بل لا بد من ثبت قال او
فى الوسيط اصل الخليفة خليف بغير هاء لانه فعيل بمعنى فاعل كالسميع

والعليم فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا راوية وعلامة الا
ترى انهم جمعوه على خلفاء كما يجمع فعيل ومن انث لتانيث اللفظ
قال في الجمع خلائف وقد ورد التنزيل بهما قال الله تعالى خلفاء من
بعد قوم نوح وقال خلائف في الارض ثم ذكر المص ما مدته الواو وفاؤه
مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالا واحدا قوله فاعل لما فرغ مما زيادته
مدة ثالثة شرع فيما زيادته مدة ثانية وهي الف وقسمه الى الاسم والصفة
والاسم الى المذكر والمؤنث فالمذكر كاهل وهو ما بين الكتفين يجمع
غالبا على كواهل وجاء منها ان آخران كجران في حاجر وهو الموضع
الذي يبقى فيه ماء المطر وهو بالراء المهملة واما بالزاء المنقوطة فتصحيف
وجنان في جان وهو ابو الجن والعظيم من الحية ايضا سميت بذلك
لاعتقادهم انها من الجن ثم قسم المؤنث قسمين قسم بالتاء كالكاثبة وهي
من القوس مقدم اسفل فروع الكتفين ويسمى بالفارسية يال اسب ويجمع
على كواثب وقسم بالالف فقد نزلوها منزلة الاولى في الجمع لكونها للتانيث
فيقال قواصع في قاصعاء وهي جحر من جحرات اليربوع وهي التي يقصع
اي يدخل فيها ونوافق في نافقاء وهي احدى جحرته ايضا يكتمها ويظهر
من غيرها وهو موضع يدقعه فاذا اتى من جانب القاصعاء ضرب
النافقاء برأسه فانتفق اي خرج ودوام اصله دوامم في داماء
واصله داماء وهي احدى جحريه ايضا التي تدمها بالتراب اي يطلي
راسها به وقالوا في سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد سواب
واصله سوابي اعل اعلال قاض فيقال هذه سواب ومررت بسواب
ورايت سوابي وانما قلبت الف فاعل واوا تشبيها التكسير بالتصغير
ثم شرع في الصفة وقال في المذكر يجمع المعتل اللام على قضاة واصله
قضية بفتح القاف فضموها بعد قلب الياء الفا فرقا بينها وبين المفرد

من نحو

ع له

من نحو قناة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن
في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ويمكن دفعه لجواز ان
يكون من الاوزان المختصة بالمعتلات وسيحقق زيادة تحقيق فيما
انشاء الله تع والبازل البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة
ثم ذكر ان فواعل في فاعل للمذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس
قال المرزوقي فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل انما
يكون جمع فاعلة صفة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك
على سيبويه هالك في الهوالك وبيت الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد
رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وبيت عتيبة بن
الحارث احامي عن ذمار بني سليم ومثلي في غوائبكم قليل ثم نقل
عن المبرد انه الاصل في جمعه ويجوز في الشعر وقال المص في شرح المفصل
اما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم
لا يقولون امرأة فارسة فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك فحكي
في المثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما
نواكس فللضرورة اي جاء في الشعر فلا اعتداد به ثم قال ويجوز في فاعل
اذا كان مما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا نحو ل في جمل ذكور
رواقس من الرفس وهو الضرب بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل ولما كانت هذه الصفات لما
لا يعقل اجريت ذلك المجرى ثم شرع في المؤنث بالتاء وغير التاء وذكر
حكمها واحد قوله المؤنث بالالف هذا شروع فيما زيادته مدة رابعة وقسمه
الى الاسم والصفة ثم الاسم الى المقصور والممدود وذكر حكمها واصل
صحارى صحاري بكسر الراء واصله صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر

لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر بعد ما الف الجمع فى كل موضع نحو مساجد وجعافر فيقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء الكسرة التى قبلها وتقلب الالف الثانية التى للتانيث ايضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحارى بفتح الراء ليسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التى ليست للتانيث نحو الف مرمى ومغزى اذا قالوا مرامر ومغازو بعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار قال فى الشرح الهادى الهمزة فى حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتى فى حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا فى اللغة وتكثيرا الابنية التانيث ليصير لها بناءان ممدود ومقصور فالتقى الفان فلم يكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها يخل بمدلولها ولم يكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فقلبت همزة وقيل ان الاولى فى حمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر وحمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم علامة تانيث على حرفين ثم قسم المص الصفة الى ما جاء مذكره على افعل والى ما ليس كذلك وما ليس مذكره على افعل الى المقصور والممدود والمقصور الى ما مذكره على فعلان كعطشان والى ما ليس له مذكر كحرمى بفتح الحاء وهى الشاة التى تشتهى الفحل ثم ذكر الممدود كبطحاء وهى مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء

مكة وعشراء وهى الناقة التى انت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ثم ذكر ما جاء مذكره على افعل واشار الى حكم الجميع وهو ظاهر لكن ترك المص هنا قسما وذلك لان ما مذكره على افعل فهو اما مقصور ويجمع على الفعل بضم الفاء وفتح العين كما ذكره واما ممدود ويجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حملاء وحمر ولم يذكره فان قيل قد جمع احمر ايضا هكذا الحاسيجئ فما سبب الاتحاد بين الجمع قلت السبب لانهم لما استانفوا الكل من المذكر والمونث فى هذا النحو صيغة على حدة نحو احمر وحمراء ولم يقولوا احمرة كما قالوا كريم وكريمة وضارب وضاربة آثروا الاتحاد فى صيغة جمعيهما وليكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة قوله وبالالف خامسة هذه بيان ما زيادة خامسة كحبارى وهو طائر ولا يجمع الا بالالف والتاء لان تكسيره وهو على خمسة احرف غير ممكن فلا بد من الحذف فان حذفت الف التانيث وقلت حبائر اشتبه برسائل وان حذفت الاولى فقلت حبارى اشتبه بحبالى قال فى الصحاح الحبارى يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع وان شئت قلت فى الجمع حباريات والفه ليست للتانيث ولا للالحاق وهى لا ينصرف معرفة ولا نكرة هذا هو المذكور فيه وهو متناقض لانه لو لم يكن للتانيث لصرف وصرح فى الهادى بانها للتانيث وكلام المص هاهنا فى شرح المفصل ايضا يدل عليه لانه علل فيه عدم تكسيره بانهم اذا كسروا التكسير الخماسى المذكر فالمؤنث اولى وان كانت الالف الخامسة زائدة ومعها زائدة اخرى حذفت ايا شئت كسرندى وهو الشديد ووزنه فعنلى فالنون والالف للالحاق بسفرجل فان حذفت الالف يبقى سرند تنقل الى سرند كجعفر فيقال سراند وان حذفت النون فيبقى سردى ينقل الى سردى كارطى فيقال سرادى بقلب

الالف ياء لانكسار ما قبلها وانما قيدنا بان معها زائدة اخرى لانه لو
لم يكن كذلك لكان رباعيا وسيجيء حكمه قوله فعل هذا شروع فيما زيادته
الهمزة فى الاول وقسم الى الاسم والصفة اما الاسم فسواء فتح اوله او كسر
او ضم كما فى ابلم بضمتين يجمع على افاعل ثم اشار الى الاعتراض بقول الشاعر
اتانى وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فان الاحوص فيه جمع على حوص وجوابه انه منظور فيه الى الوصفية الاصلية
فجمع جمعها كما سيجيء فقيل حوص والى الاسمية العارضية بالعلمية
فجمع جمعها والاحوص اسم رجل من حوص اى صار ضيق العين والمراد
بالاحاوص الاحوص واولاده ولو فى البيت للتمنى اى وددت ان
تنهاهم واما الصفة فان لم يكن للتفضيل فلا يجمع بالواو والنون
فرقا بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس لانه الاصل فيكون بالتصحيح
اجدر ولا بالالف والتاء لما مر ثم اشار الى الارض بقوله عليه السلام
ليس فى الخضراوات صدقة واجاب بغلبة اسما اى لا يصحب الموصوف
فكانه قيل ليس فى البقول صدقة وان كان للتفضيل فكما ذكره قوله
ونحو شيطان هذا شروع فيما زيادته الالف والنون وذكر حكم اسما وصفة
وهو ظاهر فالسرحان الذئب والعجلان بين العجلة ثم ذكر ما زيادته الياء
الثانية كجيد وبين وهو ايضا ظاهر قوله ونحو شرابون هذا شروع فيما
استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير وجاء التكسير فى البعض منه كما ذكره
والغوار الجبان والمشؤم الشوم ومياسير جمع موسر ومفاطير جمع
مفطر والمطفل الظبية التى معها طفلها والمشدن ولد الظبية اذا طلع
قرناه قوله والرباعى لما فرغ من بيان التكسير الثلاثى شرع فى الرباعى
واراد بنحو جعفر ما كان مفتوح الفاء وبغيره ما كان مكسورها ومضمومها
وما كان على زنة الرباعى حكمه حكم الرباعى فقوله كوكب وجدول وهو النهر الصغير

دعثير

وعثير وهو الغبار بغير مدة وتنصب وهو شجر يتخذ منه السهام ومدعس
وهو الرمح غير ملحق بغير مدة وقرواح وهو الارض المستوية وقرطاط
وهو البردعة ملحق مع مدة ومصباح غير ملحق مع مدة ثم حكم الرباعى
اذا لحقه حرف لين رابع ان تثبت فى جمعه موضعه الا انه ينقلب ياء ان لم
يكن اياها لانكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس وكذا ما كان على زنته
كمصباح ومصابيح فليس قوله بمده سهوا كما ذكر فى بعض الحواشى فان
نحو فاعل وفعول وفعيل ليس رباعيا ولا على زنته وليس قوله بغير مدة
احترازا عنه واما ما ذكر المصنف فى شرح المفصل لبيان لفظ المفصل وبحث
اخر لا يناسب هذا الموضع فانه ذكر فى المفصل ان كان ثلاثى فيه زيادة
للالحاق بالرباعى او بغير الالحاق وليس بمدة فجمعه على مثال جمع الرباعى
ولما كان قوله كل ثلاثى الخ شاملا الفاعل وفعول وفعيل احترز عنها بقوله
وليس بمدة ولما قال المصنف فى هذا المختصر وما كان على زنته جرج فاعل
وفعول وفعيل مع ذكرها فيما تقدم وفائدة قوله بمدة ان يدخل نحو قرطاط
ومصباح هذا اذا لم يكن الرباعى اعجميا ولا منسوبا فان كان اعجميا
كجورب او منسوبا كاشعثى يلحق باخره التاء لان الاعجمى فرع العربى
فزيد فيه امارة الفرعية وهى الياء ليدل على عجمية وياء النسب كالتاء
من حيث انهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر ومرنجى وزنج
فناسب ان يقوم التاء مقام الياء فى الجمع وكل رباعى فيه زيادة
ليست بمدة واقعة قبل الطرف يجمع بحذفها على فعالل نحو خبارك فى
خبركى وهو القراد ومناكب فى عنكبوت قوله وتكسير الخماسى مستكره
كتصغيره للثقل فيحذف خامسه على الاكثر اذ الثقل نشاء منه فيقال
فرازد فى فرزدق وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان قريبا من
الطرف فيقول فرازق ولا تقول جحارش فى جحمرش لبعد الميم من الطرف

وقال ابو سعيد معنى استكراههم لا يكسرونها اذا سئلوا فيقال
لهم كيف تجمعونه قوله ونحو تمر اشارة الى الفاظ توهم انها جمع وليست
به وهو قسمان قسم تميز واحده بالتاء لتمر وتمرة وذلك غالب
فى غير المضوعات ونحو سفين وسفينة من المضوعات شاذ
وكماءة وكماء بنت وجباءة وجبا نوع منه وهى عكس تمرة وتمر
لان التمرة بالتاء للواحدة بغير التاء للجنس وهذه بالعكس
وقيل انما انقلبت القضية فى الجباة ليطابق اللفظ المعنى فانها
من حياء اذا تاخر وذلك لانها خفية فى الارض فكانها متراجعة
الى الجهة التى من شان النوابت ان تذهب منها وقسم لا يميز واحده
بالتاء فليس ركب جمع راكب ولا حلق جمع حلقة ولا جامل وهو القطيع
من الابل جمع جمل ولا سراة جمع سرى وهو السيد ولا فرهة جمع
فارة وهو الحاذق ولا غزى جمع غاز ولا توام جمع توام وانما حكم
بذلك لصلاحيته لتميز خمسة عشر ولانها تصغر على بنائها فلا تكون
جمع كثرة وليست من ابنية القلة قوله ونحو اراهط القواعد المتقدمة اقتضت
ان لا يجمع رهط وباطل وحديث وعروض وقطيع واهل وليل وحمار
ومكان على الطريقة المذكورة ههنا لكن جمعت عليها فتكون جمعا
على غير المفرد كنساء فى جمع المرءة وقد جاء فى جمع رهط ارهط وارهط
فكان اراهط جمع ارهط لما عرفت ان افعل الاسم كيف يجمع
على افاعل وكان اباطيل جمع ابطيل واحاديث جمع احدوثة
واعاريض جمع اعريض اقاطيع جمع اقطيع واهالى جمع اهلاة كرماة
وليالى جمع ليلاة كرماة وامكنا جمع مكن كفلس وقد ذكر مكنا قبل
ذلك فذكره ههنا اشارة الى انه يمكن ان يكون على غير الواحد على
انه على واحده وشاذ كما تقدم قوله وقد يجمع الجمع وذلك قسمان جمع
التصحيح

التصحيح جمع التكسير واذا اراد وا تكسيره يقدرونه مفردا ويجمعونه
مثل جمع الواحد الذى على زنته فيجمعون اكلبا على اكالب كما صح على
اصابع وانعاما على اناعيم كقرطاس على قراطيس وجمال الذى هو
جمع جمل على جمائل كشمال وهى الريح التى تهب من ناحية القطب على شمائل
واذا ارادوا ان يجمعوه جمع التصحيح الحقوا باخره الالف والتاء
نحو جمالات فى جمع جمال جمع جمل وكذا البواقى واعلم ان جمع الجمع
لا يطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا يطلق على اقل من ثلثة
الا مجازا وانما قال بلفظ قد المفيدة للجزئية ليعلم انه لا يطرد قياسا
لكنه كثير فى جمع القلة وقل فى جمع الكثرة الا بالالف والتاء قوله التقاء
الساكنين متى التقى ساكنان فاما ان يكون التقاؤهما فى الوقف او فى الدرج
فان كان فى الوقف فيغتفر مطلقا اى لا فرق بين ان يكون مدغما او غير
مدغم ولا بين ان يكون حرف لين او غيره لان الوقف على الحرف ساد مسد
حركته لانه يمكن جرسه ويتوفر الصوت عليه فانك اذا وقفت على عمرو مثل
اوجدت للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه ما ليس له اذا وصلته بغيره
ومتى ادرجتها زال ذلك الصوت لان اخذك فى حرف سوى المذكور
يشغلك عن اتباع الحرف الاول الصوت فبان بما ذكرنا ان الحرف الموقوف عليه
اتم صوتا واقوى جرسا من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاء اجتماعه
مع ساكن قبله كما فى عمرو ولان الوقف محل وقطع فاغتفر ذلك فيه
وان كان فى الدرج فلا يغتفر الا فى صور ذكرها المصنف منها ان
يكون الاول حرف لين والثانى مدغما ويكونان فى كلمة واعلم ان
حرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبلها فهو
حرف مد وكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس والالف حرف مد ابدا
والواو والياء تارة حرفا لين كما فى قول وبيع واخرى حرفا مد كما فى

يقول ويبيع وثالثة ليساحرفي لين لاحرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك
اذا تحركت كما وعد ويبر هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وكثيرا ما
يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا فهو اما محمول على
هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤل اليه وانما جاز التقاء الساكنين في هذه
الصورة لما في حروف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق
بالساكن بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد لان
اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فصار الثاني من
الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون وخويصة
تصغير خاصة وتمود مجهول تمادّ دنا الثوب وقوله في كلمة احتراز
عما يكونان في كلمتين نحو قالوا ادّارانا فانه يحذف الساكن الاول لما سيجيء
واصله تدارانا اي اختلفنا وتدافعنا فادغمت التاء في الدال واجتلبت
الالف ليصح الابتداء بها وكذا قال الا ادّاراءنا وفي ادّارانا وهذا المثال
الاخير انما يصح باعتبار اللفظ بان يقال وفي ادّارانا ادغمت التاء
في الدال ثم اعلم انه يجوز التقاء ثلث سواكن اذا اجتمع هذان الامران
اعني الوقف على ما الساكن منه حرف لين والثاني مدغم كدوابّ وصيم
تصغير اصمّ ومثله يقع في كلام العجم كثيرا نحو كوشت وبنيت والجمع بين
اربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال ومنها ان يكونا في اسماء
بنيت لعدم التركيب وقفا لما مر ووصلا فرقا بينهما وبين المبني لوجود
المانع ولم يعكس لان اكثر الاسماء المبنية انما بنيت لوجود المانع فاجري
الكثير على الاصل وبعضهم يزعم ان التقاء الساكنين فيها للوقف ايضا
وعليه اختلف في الم الله فمن زعم ان ذلك لاجل الوقف جعل الحركة
في الميم لنقلا من الهمزة لانه لا تسقط الهمزة اذ لا تكون في الدرج فيجعل
الحركة فلذلك كان الميم مفتوحا ومن قال ان ذلك ليس لاجل الوقف يقول

سقطت

سقطت الهمزة في الدرج والتقى ساكنان وهما الميم واللام فحركوا الاول
لما يجيء ولم يكسروها بل فتحوها محافظة على بقاء التفخيم في اسم
الله تعالى ولانهم لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء فيما كل كلمة اولها همزة
وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك في صورتين
الاولى لام التعريف والثانية الف ايمن الله وايم الله فان همزة
الوصل لا يكون مفتوحا الا فيها لما سيجيء قال في الصحاح ايمن الله
اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون والفه الف وصل عند اكثر
النحاة وانما اسرعوا التقاء الساكنين ههنا لانهم لو حذفوا همزة
الوصل وقالوا الحسن عندك وايمن الله يمينك لم يدر اخبر هو ام
استخبار فابدلوا الهمزة الفا لذلك ولبعض العرب يجعل همزة الوصل
فيما ذكرناه بين بين قال الشاعر وما ادري اذا يممت وجها اريد
الخير ايهما يليني الخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني ولو
لم يجعلها بين بين لم يستقيم وزن البيت ولا يجوز ان يقال حذفهما
لانه لم يجره احد والحمل على ما جوز هو الوجه ونقل عن الفراء الوجهان
في قوله الآن والذكرين والمشهور الاول ومنها لاها الله لان ها
تنزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضا عن حرف القسم الذي هو
كجزء من الكلمة وكذا نحو اي آلله للكراهة ان يجيء لفظ كلفظ اسم الله
مكسور الهمزة فلا يعرف معناه لكن يجوز في نحو لاها آلله حذف الالف
وفي اي الله حذف الياء وفتحها فانت في لاها الله واي الله مخير ان
شئت جمعت فيها الى ساكنين وان شئت لم تجمع فلذا فصلها
المصنف عن الصور المتقدمة اذ لا خيار فيها واما في غير الحسن وايمن
الله فقط واما فيهما فكذلك اما بناء على المذهب المشهور او لان بين
بين قريب من الساكن ثم اعلم ان الافصح اي آلله بنصب الله لان الاصل

اى والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تع واختار موسى قومه اى من
قوم وفى لاها الله لا يجوز الا الجر لانها عوض من حرف القسم لما بينها
وبين الواو من التناسب فى الطرفية فى المخرج فكان حرف القسم باق
ولذلك لا يجامعها بخلاف اى فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن
سال وفى غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء الساكنين فقولهم
التقت حلقتا البطان باثبات الالف شاذ والقياس الحذف
كما تقول غلاما الامير وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ فيهما بالالف قال
اوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وجاشت نفوسهم جزعا
الا لهم فى هذا المثل لم يحذف ها ايذانا بتفظيع الحادثة بتحقيق
التثنية فى اللفظ والبطان الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير وفيه
حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل ان الانسان يمعن
فى الهرب فيضطرب بطان رحله ويستاخر لشدة الحركة حتى يلتقى
حلقتاه فلا يقدر لشدة الخوف ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب
فى شدة الامر وتفاقم الشر قوله فان كان غير ذلك اى غير المذكورات
فلنذكر بعض ما ذكرنا ونقول التقاء الساكنين اما ان يكون فى الوقف
فيغتفر مطلقا وان كان فى الدرج فاما ان يكون فى شئ من الصور المذكورة
او فى غيرها فان كان فى شئ من الصور المذكورة فيغتفر ايضا لما عرفت
وان كان فى غيرها فاما ان يكون اول الساكنين مدة او غير مدة ونعني
بالمدة حرف لين قبله حركة من جنسه فان كانت مدة حذفت سواء
كان الساكنين فى كلمة او فى كلمتين لانها اما الف او واو او ياء فان كانت
الفا فلانك لو حركتها لانقلبت همزة وهو مستثقل فتعين الحذف
وان كان واوا او ياء فلو حركتها لزم واو مضموم قبلها ضمة او ياء مكسورة
قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف وانما حذف الاول دون الثاني

اما فى

اما فى خف وقل وبع فلان حذف حرف العلة اولى من القوة الصحيح ولانه
لا يمكن حذف اللام من لم يخف ولم يقل ولم يبع لانه لو حذف
لصار لم يخا ولم يقو ولم يبي ويسقط العين اذ الفيه ساكن فيبقى الكلمة
المعربة على حرف واحد اصل وحمل خف وقل وبع عليه واما فى البواقي
فلانك لو حذفت الساكن الاول لدل عليه حركة ما قبله اذ الفتحة
يدل على الالف والضمة على الواو والكسرة على الياء واما الساكن الثاني
فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شئ وكذلك كان حذف الاول
اولى وهذه العلة تصلح للجميع ثم ان الساكنين ان كانا فى كلمة فالمحذوف
اما الف او واو او ياء كخف وقل وبع وان كانا فى كلمتين فالكلمة الثانية
اما ان يكون كالجزء من الاولى ولا يكون فان كانت كالجزء منها
فالمحذوف ايضا قد يكون الفا نحو تخشين والاصل تخشيين تحركت
الياء الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف
التى هى لام والياء التى ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على تفعين وهو
للواحدة المخاطبة اما تخشين الذى لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن
ولم يحذف منه شئ وقد يكون واوا نحو اغزوا والاصل اغزووا حذفت
ضمة الواو استثقالا ثم الواو لالتقاء الساكنين وقد يكون ياء نحو ارمي
والاصل ارمي حذفت كسرة الياء لما مر وان لم يكن الثانية كالجزء
من الاولى فاما ان يكون لها استقلال بحيث تتلفظ بها من غير
افتقار الى اتصالها بما قبلها اولا فان لم يكن لها استقلال كذلك
بان يكون الثانية نون التاكيد مثلا فالمحذوف اما واو نحو اغزن فانه
لما اتصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو ضمير
الفاعل واما ياء نحو ارمن واصله ارمى امر للواحدة المخاطبة
فلما اتصل به نون التاكيد التقى ساكنان فحذف الياء وهو ضمير الفاعل

ولا يكون المحذوف الفا لان ما فى اخرة الف اذا اتصل به نون التاكيد
ان كان من نحو هل تخشى فيقلب الالف فيه ياء فتقول هل تخشيَنَّ
وان كان من نحو اضربا فيبقى الالف ويقال اضربانّ وهذا بعض
ما ذكر فى اخر الكافية ولذلك لم يذكره المصنف ههنا وان كان للكلمة
الثانية استقلال المعنى المذكور فالمحذوف ايضا اما الف او واو
او ياء نحو يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمى الغرض اى الهدف
قوله والحركة جواب سوال مقدر وهو ان يقال انما حذفت العين
من خف وهو الالف المنقلبة عن الواو واللام من اخشوا واخشى
وهو الالف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين وقد انتفت
هذه العلة فى خف الله الخ فوجب ان يرد المحذوف فاجاب بان
الحركة فيها غير معتد بها لانها عارضة اتت لمجى ساكن بعدها فى
كلمة اخرى اما فى خف الله واخشوا الله فظ واما فى اخشونّ واخشينّ
فلان التاكيد مع ضمير البارز كالمنفصل بخلاف نحو خافا وخافن
لان الحركة فيهما كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما
فى خافا فظ واما فى خافن فلان النون مع الضمير المستتر كالمتصل ثم
ان بعض الشارحين قال فى تقرير السوال حذف الالف من خف والواو
من اخشوا والياء من اخشى فكانه توهم ان اخشوا واوى وليس كذلك
بل هو يائى وعلى توهمه يجب عليه ان يحكم بحذف الواو من اخشى ايضا فان
المحذوف منهما اللام وليت شعرى اى شىء اوقعه فى الحكم بحذف الواو
من احدهما والياء من الاخرى فان لم يكن مدة قسيم لقوله واولهما مدة
اى فان لم يكن اول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان حرفا صحيحا
او حرف العلة اما اذا كان صحيحا فظ واما اذا كان حرف العلة فلان حركة
ما قبلها ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك ولان الواو

والياء

والياء اذا كان ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون الا مفتوحا لانه
لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنين لانقلبت الواو ياء والياء
واوا واذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنتان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين
لان قبلهما فتحة والفتحة لا يدل على الواو ولا على الياء ولانه لو اسقطتهما
لصار اللفظ فى اخشوا الله واخشى الله اخشوا الله فيلتبس بخطاب الواحد
المذكر فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول لان سكونه يمنع اوصل
الى الثانى فتحريكه يتوصل الى النطق بالساكن بعده فهو بمنزلة الفات الوصل
التى يدخل متحركة توصل الى النطق بالساكن بعدها فلذلك كان تحريك الاول
هو الاصل واصل ابله ابالى حذفت الياء للجزم ثم كسر حتى صار كان لم يجد
منه شىء فاسكنوا اللام وحذفوا الالف الساكنين وليس هذا موضع
الاستشهاد ثم الحقوا ها السكت مراعاة للحركة الاصلية فالتقى ساكنان
اللام والهاء فحركوا الاول وهو موضع الاستشهاد والم الله قد ذكر
فى اول الباب والكلام فى حذف اللام من اخشوا واخشى قد مر والمراد
هنا ان الواو والياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعا ساكنين مع ساكن
بعدهما حركتا **قوله** ومن ثم اى لما ذكرنا انه ان لم يكن اول الساكنين مدة
حرك الاول قيل اخشونّ واخشينّ فى اخشوا واخشى فانه لما اجتمع
الواو والياء ساكنين مع نون تاكيد حركتا ثم اشار الى الفرق بينهما وبين
نحو خافنّ واخشين فى خفا واخش حيث لم يردوا المحذوف ههنا كما رد
هناك بان النون فيما نحن فيه كالمنفصل لان الضمير فيه بارز وفى خافوا و
خشين ليس كذلك وقد عرفت ان النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع
المستتر كالمتصل ولو عاملوا اخشو معاملة خف لقالوا اخشينّ لوجوب
رد الياء المحذوفة ثم حذفوا الواو لالتقاء الساكنين او القول اخشاونّ
وهو ظ ويمكن ان يكون قوله الا كالمنفصل اشارة الى انهم لم يسوغوا التقاء

الساكنين ههنا ولم يجعلوهما كجُيْبٍ مع ان الاول حرف لين والثانى مدغم
اذ ليس الساكنان فى كلمة لان النون كالمنفصل لما عرفت وقال الشارحون
فى تفسير قوله ومن ثم اى ومن اجل ان نون التاكيد كالمنفصل فى اصل الكلام
على ما ذكروه هكذا الاجل ان نون التاكيد كالمنفصل قيل اخشون واخشين
لانه كالمنفصل وفساده لا يخفى قوله الا فى نحو انطلْقَ اى حرك الاول فى جميع
الصور الا فى نحو انطلق الى اخره وهو كل موضع اجتمع فيه ساكنان واسكان
الاول لعرض فلو حرك لزال الغرض الذى سكن لاجله فيصير اعمالا متعددة
لا فائدة فيها واصل انطلق انطلِقْ بكسر اللام وسكون القاف فشبهوا طلق
بكتف فاسكنوا اللام فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها اتباعا للحركة
اقرب المتحركات اليها وهى فتحة الطاء ولم يضم او كسر والزم ما فر منه فى الساكن
الاول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر عجبت لمولود وليس له اب وذى ولد
لم يلده ابوان ويكمل فى خمس وتسع شبابه ويهرم فى سبع مضت وثمان فان
اصل لم يَلِدْه لم يلِدْه ثم سكن اللام تشبيها بكتف والتقى ساكنان حرك
الدال بالفتح ما مر واراد بالمولود عيسى وبذى الولد آدم عليه السلام وبذى
شانه الى الاخر القمر قوله وفى رد لم يرد والاصل اُرْدُدْ ولم يردد فمن ادغم
اسكن الاول وحرك ما قبله بحركته فالتقى ساكنان فحركوا الثانى لانهم لو حركوا
الاول لبطل الغرض من الادغام وهو التخفيف واهل الحجاز يقولون ارددْ
ولم يردُدْ على الاصل من غير ادغام لان شرط الادغام ان لا يكون الثانى
ساكنا وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه ثم اشار الى الضابط المقتضى
تحريك الثانى بقوله مما فر وقد بيناه قوله وقرءة حفص زعم بعضهم ان قرءة
حفص قوله ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون
باسكان القاف من هذا الباب والاصل يتقى حذفت الياء للجزم ثم ادخل
هاء السكت فصار يتقه كتف فاسكن القاف والتقى ساكنان فكسرت الهاء

لالتقاء

٦٣

لالتقاء الساكنين وذكر عبد القاهر ان الهاء ضمير مفعول عائد الى الله تع
واصله يتقيه حذفت الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر بقى يتقه
فلا اجتماع الساكنين ولا تحريك لاجله واختاره المصنف لما يلزم على
الاول من تحريك هاء السكت واثباتها فى الوصل قوله والاصل الخ اى عرفت
انه لا بد من من التحريك فى بعض الصور اشار الى ان الاصل ان يحرك بالكسر
لما قبل الجزم فى الافعال عوض الجر فى الاسماء والاصل فى الجزم السكون
فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر
عوضا منه فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر
واختياره وجوازه ثم شرع فى ذكر الامثلة على اختلاف الانواع نحو
الضم فى ميم الجمع اذا لم تكن بعد الهاء التى يكون بعد ياء او بعد كسرة مثل
هم المنصورون اذ اصلها الضم بدليل قرءة اهل مكة فيها بواو وبعد هاء
وان كانت بعد الهاء التى تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسر نحو بهم
اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر اتباعا لكسرة الهاء وكذلك ضموا فى
مذ لان اصله مُنْذُ لما عرفت فحركوا عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكان اختيار
الفتح فى نحو الم الله وقدم وانما قال وكاختيار الفتح لان الاخفش اجاز
الكسر على قياس التقاء الساكنين وقد قرء به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القراء
ولجواز الضم اذا كان بعد الساكنين ضمة اصلية فى كلمة الساكن الثانى نحو
فى قالت اخرج الكسر على الاصل والضم للاتباع وكذا قالت اغزى اذ الاصل
اغزُوى بالضم بخلاف ان امرؤ فان ضم الراء ليس باصلى لانك تقول
هذا امرؤ ورايت امرءً ومررت بامرءٍ فعينه تابع لامه وبخلاف
قالت ارموا اذ الضم عارض والاصل ارميُوا وبخلاف ان الحكم فان ضم
الحاء واو وان كان اصليا لكن ليس فى كلمة الساكن الثانى فان لام التعريف
كلمة وحكم كلمة اخرى وسره انه اذا كان فى كلمة اخرى لا يكون لازما للساكنين

فلا يعتد به وكاختيار الضم فى واو الضمير نحو اخشوا القوم ولا تنسوا الفضل
وادعوا الله لان الضمير من جنس الواو فهى اشد مناسبة لها من غيرها
مع ان ما قبلها ياء او واو مضمومة محذوفة وتحريكها بحركة الحرف
المحذوف اولى ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو ولا مصطفوا
الله لان كليهما يدل على الجمع المذكر وحذف قبلها حرف مضموم هو
لام الكلمة وكسرت فى غير ذلك نحو لو استطعنا ولو انطلقت ثم شبهت
كل منها بصاحبتها فكسرت واو نحو اخشوا القوم وضمت فى نحو لو استطعنا
وهو قليل وكجواز الضم فى نحو ردّ مما مضارعه مضموم العين للاتباع
والفتحة للخفة والكسر على الاصل بخلاف ما اذا التقى ساكنا بعده نحو
ردّ القوم فان المختار فيه الكسر لانه لو لم يدغم وقيل اردد القوم لزم الكسر
فلما ادغموا ابقوا الثانى على حركته ومنهم من يفتحه قال جرير ذمّ المنازل
المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد روى ذمّ
بالكسر ايضا ومنهم من يضم وهو قليل وكوجوب الفتح فى نحو ردها لتناسب
الالف اذ الهاء خفية والضم فى ردّه لتناسب الواو وانما قال على الافصح
لان ما قبل الواو لا يجب الا يكون من جنسه ولذا وقع فيه الخلاف والكسر
فيه لغية لان الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا يبقى الاستكراه وغلطوا
ثعلبا فى جواز الفتح وكوجوب الفتح فى نون من مع لام التعريف لكثرة
الاستعمال فلو كسروا لاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف
عكس من ابنك اذ لم يكثر كثرته فلذلك ضعيف فيه الفتح والمراد انهم
كسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهى عندها
مفتوحة وعن على الاصل فانهم يكسرون نونه عند ملاقاة الساكن وعن
الرجل بالضم ضعيف وكانهم حركوا النون بالضمة للاتباع ضمة الجيم قوله
قل انظروا او كان الراء فى حكم الساكن اذ المدغم ساكن واللسان يرتفع

بهما

تباع
بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح للاتباع لان الا
ليس باصل وانما يوجد ما ورد عنهم ولا يقاس عليه **قوله** وجاء
فى المغتفر سيجيء فى الوقف انشاء الله تعالى انه يجوز الوقف على
النقر رفعا وجرا بنقل الحركة والمراد هنا بيان انه اذا وقف من غير
نقل الحركة والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن
للوقف ويقول هذا النقر ومن النقر ولم يات ذلك فى رايت
النقر الا على شذوذ وذلك للهرب من التقاء الساكنين مع انه
مغتفر للوقف والنقر التقاط الطائر الحبة وكذا حركوا الالف فى
دابة وشابة فصارت همزة وهذا اذا لم يمنع مانع فلم يغير الواو
فى تامرونى للعبد الهمزة عنها ونقل الضم عليها مع ضم ما قبلها
قوله الابتداء الساكن ما يحتمل ثلث حركات غير صورة كميم عمرو والمتحرك
ما يحتمل حركتين غير صورة كعين عمرو والحرف الذى يبتدأ به لا يكون
الا متحركا لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على
حركة مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى الحركة كباء دابة
وصاد خويصة فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله
التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز
الابتداء بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ
بالحروف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع البعدية
بل هى معه والا لا مكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد
بالابتداء الاخذ فى النطق بالحرف بعد الصمت لا الاخذ فى النطق
بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله بعضهم حتى لزم وقوع الابتداء
بالساكن والوقف فى الصناعة ضد الابتداء فيجب ان يكون علامة ضد
علامة الابتداء فلو وقفت على متحرك كان خطأ بل الموقوف عليه يكون

لايكون الاساكنا او فى حكمه الا ان الابتداء بالمتحرك ضرورى لما بينا
والوقف على الساكن استحسانى عند كلال اللسان من ترادف
الالفاظ والحروف والحركات قوله فان كان لما كان وقوع همزة
القطع فى الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فينبغى ان يحصر مواضع
همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة القطع فنقول قد ظهر
ان الابتداء لايمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظ وان
كان متحركا فيحتاج الى همزة الوصل وذلك يكون فى الاسماء ساكنا
والافعال والحروف اما فى الاسماء فعلى ضربين سماعى وقياسى اما السماعى
فعشرة اسماء الاول ابن اصله بنو كجمل لقولهم فى تكسيره ابناء وافعال
فى الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول للتخفيف
وادخلت عليه الهمزة الثانى ابنة واصلها بنوة كشجرة لانها مؤنثة
ابن وحكمها حكمه الثالث ابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة
كما فى زرقم بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة كما فى فم
والا لكانت اللام فى حكم الثانية فلا يحتاج الى همزة الوصل ويتبع
نونه ميمه فى الاعراب تقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم فهو قريب
مما مر فى امرء الرابع اسم اصله سمو بوزن قنو حذفت الواو لاستثقال
تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين ليتعاقب
تلك الحركات عليها واتى بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين انه اصله وسم كوعد اى علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف
بها والمختار هو مذهب الاول لانهم يقولون فى تكسيره اسماء وفى تصغيره
وعند اسناده الى ضمير المرفوع المتحرك سميت فلو صح الثانى من المذهبين
لقيل اوسام كوقت اوقات ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت
الخامس است واصله سته لحمل التكسير على استاه السادس والسابع

اثنان

اثنان واثنتان واصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل
قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين ولو كانت الثاء مضمومة او مكسورة
لظهر ذلك فى النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا اثنيى بالاسكان
كظبيى فحذفت اللام واسكنت الثاء وجئ بالهمزة الثامن والتاسع
امرء وامرءة وفيهما لغتان هذه ومرء ومرءة وانما ادخلوا
الهمزة وان كانا تامين من حيث ان لامهما همزة ويلحقها التخفيف
فيقال مر ومرة فجريا مجرى ابن وابنة العاشر ايمن الله ذهب البصريون
الى انه مفرد على وزن افعل اذ قد جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك وهو
الاسرب وفى الحديث من استمع الى قينة صب فى اذنيه الآنك والمفرد
هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرت تغيير المجتنى
مثله فى الجمع فقالوا ايمن وايم وام بفتح الهمزة وكسرها فى الثلثة
والاصل منهما الكسر لانها همزة والاصل والا لما سقط فى الدرج
وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال فلان يمن علينا
فهو ميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله
قسمى لافعلن وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجئ على
وزنه واحد واجر وآنك اعجميان وايضا ليس جمله افعل اولى
من فاعل لحضرته بهمزة قطع فانما سقطت فى الوصل لكثرة الاستعمال
واعلم ان الهمزة فى تثنية ما جاء تثنيتهما من هذه الاسماء همزة
وصل ايضا وذلك اثنان واثنتان وابنان وامران وامراتان
واسمان واستان واما القياسى فكل مصدر بعد الف فعله الماضى اربعة
فصاعدا وهى احد عشر بناء انفعال كانطلاق وافتعال كالاكتساب
وافعلال كاحمرار واستفعال كاستخراج وافعيعال كاعشيشاب
وافعوال كاخرواط يقال اخروط بهم السير اخرواطا اى امتد

وافعلال كاقعنسس وافعنلاء كاسلنقاء وافعنلال كاحرنجام
وافعلّال كاقشعرار وانما قال اربعة فصاعدا احترازا من نحو اكرم
واكرام فان الهمزة فيه همزة قطع لانها جاءت لمعنى وليس همزة الوصل
كذلك لانها انما جاءت وصلة الى النطق بالساكن واما فى الافعال
ففى افعال تلك المصادر من الابنية لاحد عشر ماضيا كان او امرا
كانطلق وانطلق وفى صيغة امر الثلاثى والمراد ما لم يعتل من مضارعه
الفاء ولا العين فان اعتل شئ منهما فلا يحتاج الى الهمزة فى ما تين لا
اليها تقول عد وقل وانما لم يفصّل المصنف لانه قد علم انه لا يحتاج
الى الهمزة فى ما تين الصورتين ومراده بيان ان الهمزة اذا اتى بها ففى
اى صورة يكون للوصل ولا ينتقض ما ذكر بنحو اهراق واسطاع لان
اصلهما اراق واطاع فبعد الف فعله الماضى ثلثة احرف واما فى الحروف
ففى لام التعريف وفى ميمه التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو
كانت مقصودة لم يحذف فى الوصل كما لم يحذف همزة اَمْ واَنْ ولان
التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب ان يكون دليل التعريف
ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه وذهب
الخليل الى ان الحرف ثنائى يفيد التعريف لانها من خصائص الاسماء
ويفيد معنى فيها وهى بمنزلة قد فى الافعال وذلك ثنائى فكذلك هذه
ولان حروف المعانى ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب
ان يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت وطى يبدل من لامه ميما يقولون
امرجل عندك يريدون الرجل ويقال ان النمر بن تغلب ثواب سال النبى
عليه السلام امن امبر امصيام فى امسفر قال عليه السلام ليس من امبر
امصيام فى امسفر قيل انه لم يرو عن النبى عليه السلام غير هذا الحديث
قوله الحق جزاء الشرط اى ان كان الاول ساكنا الحق همزة الوصل وانما تعين

الهمزة

الهمزة لكونها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى والهمزات التى
فى اول الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل ويسمى ايضا الفات
القطع والفات الوصل لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة الالف
ولانها متقاربان فى المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحرك الالف
قلبوها همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم وتشيد
الاسلام باقدامهم بان الحروف ثمانية وعشرون ولا تظن لهم خلاف
هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك الجلايا ثم همزة القطع تثبت
فى الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها تقول نظر احمد
فهمزة احمد لما ثبت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احدهما عن الاخر
ولهذا سميت همزة قطع وهمزة الوصل تسقط فى الدرج فيتصل ما قبلها
بما بعدها تقول اكتب اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل الباء بالسين
ولهذا سميت همزة وصل وقيل انما سميت همزة وصل لانها يتوصل بها
الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلّم اللسان فقوله خاصة اشارة
الى سقوطها فى الدرج وانما كانت الهمزة مكسورة لانها جئ بها
لرفع الابتداء بالساكن فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من
التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة اصلية نحو اغزى فان اصله اغزوى
فلذلك ضمت الهمزة وانما قال بخلاف ارموا اذ الضم عارض والاصل
ارميوا فكسروا الهمزة على الاصل وانما ضمت فى انطلق به فعل ما لم يسم فاعله
لان ضمة التاء بالنسبة الى هذا البناء اصلية وان كانت عارضية بالنسبة
الى ما سمى فاعله ثم استثنى الداخلة على لام التعريف فانها تفتح اما
على مذهب الخليل فظاهر اذ ليس عنده همزة وصل الهمزة بل همزة قطع وانما
حذفت فى الدرج تخفيفا لكثرة استعمالها واما عند سيبويه مع كونها
همزة وصل فلكثرتها فى كلامهم كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه اللام

وانما فتحت فی ایمن لان هذا الاسم غیر متصرف ولا یستعمل الا فی القسم فضاع
الحرف ففتح همزته تشبیها بالداخلة علی لام التعریف قوله واثباتها
وصل لحن ای خطا لان وضعها للتوصل الی النطق بالساکن فاذا
وصل الساکن بما قبله فقد استغنی عنه قال صاحب الکشاف فیه اللحن ان
تلحن بکلامك ای تمیله الی نحو من الانحاء لیفطن له صاحبك کالتعریض
والتوریة قال الشاعر ولقد لحنت لکم لکیما تفهموا واللحن یعرفه ذووا
الالباب وقیل للمخطی لاحن لانه یعدل بالکلام عن الصواب وشذ
اثباتها فی الضرورة کقوله اذا جاوز الاثنین سر فانه ببث وتکثیر
الوشاة قمین یقال بث الخبر ای نشره والقمین الجدیر قوله والتزموا
انما کان الافصح جعلها الفا لا بین بین لانه قریب من الهمزة فلو
جعلوها بین بین لکانوا کانهم اثبتوها فی الوصل وهو خلاف وضعها
فقلبوها الفا لیندفع اللبس ولا یلزم المحذور وینبغی ان تعلم ان
هذا اذا کان همزة الوصل مفتوحة واما اذا کانت مضمومة او مکسورة
فتسقط کقولك ابن زید عندك استخرج المال لانه لا التباس لانه
علم بفتحة الهمزة انها همزة استفهام لا همزة وصل قوله واما سکون
جواب سوال وهو ان یقال اول هذه الکلمات ساکن کقوله تع وهو
خیر لکم وهی کالحجارة لهو خیر الرازقین لهی الحیوان فلینفق ان یمل
هو وکقول الشاعر وقمت للزور مرتاعا وارقنی فقلت اهی سرت
ام عادنی حلم فعلی ما ذکرتم یجب الاتیان بهمزة الوصل وما اتوا بها
واجاب بان سکونها عارض بدلیل قولك هو هی لینفق لکن نزل
قولك وهو وهی منزلة عضد وکتف فجوزوا السکون فیها مع الواو والفاء
واللام لانها صارت کالجزء مع کثرة الاستعمال وشبه بالمذکورات ما فیه
الهمزة لانها وان لم یکثر کثرتها لکن رد علی حرف واحد وکذا اما فیه ثم لکونها

للعطف

67

للعطف مثل الواو والفاء واما نحو ان یمل هو فقلیل لعدم الجزئیة و کثرة
الاستعمال قوله والوقف فی اللغة مصدر وقفت الدابة وقفا ای حبستها
فوقفت هی وقوفا وفی الصناعة قطع الکلمة عما بعدها ای علی تقدیر ان
یکون بعدها شیء وانما قلنا المراد هذا لانه قد یقف الواقف ولا
یکون بعد ذلك شیء وقال بعضهم الوقف قطع الکلمة عن الحرکة واورد
علیه انه لیس بواضح لانه قد لا یکون متحرکا وجوابه قریب مما مر
فی التعریف الاول لکن یرد علیه ای علی التعریف الثانی انه لیس بجامع
ولا مانع اما انه لیس بجامع فلانه لو حرکت الکلمة وقطعت عما بعدها
یسمی وقفا مثل جاءنی زید ولهذا یقال وقفه اخطا فی ترك حکمه وهو
خارج عن هذا التعریف واما انه غیر مانع فلانه لو اسکن اخر الکلمة
ووصل ما بعدها بها من غیر سکتة تؤذن بوقفه لا یسمی هذا وقفا مع ان
الحد یشمله وفیه وجوه وهی احد عشر وجها الاول الاسکان المجرد الثانی
الروم الاشمام والثالث والرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانیث
الاسمیة هاء والسادس زیادة الالف السابع الحاق هاء السکت والثامن
اثبات الواو والیاء او حذفها والتاسع ابدال الهمزة والعاشر التضعیف
الحادی عشر نقل الحرکة وهذه الوجوه مختلفة فی الحسن فبعضها احسن
من بعض کما یجیء وکذا مختلفة فی المحل لان الاسکان المجرد محلا مخصوصا
وکذا الروم والاشمام الی غیر ذلك فقوله مختلفة صفة وجوه والحال
فی قوله فی الحسن متعلق بقوله مختلفة فالاسکان مبتداء وفی المتحرك
خبره وهو اول الوجوه الاحد عشر والمراد بالمجرد المجرد عن الروم والاشمام
سواء فی ذلك المنون وغیره والمعرب والمبنی وهذا هو الاکثر الاغلب
وهو الاصل لان سلب الحرکة ابلغ فی تحصیل غرض الاستراحة والروم
وفی المتحرك مبتداء وخبر وهو الوجه الثانی من الوجوه الاحد عشر

وهو تصويت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا
تنبيها على حركة الوصل والاكثر منعه في المفتوح تخفة الفتحة
وسرعتها في النطق فلا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل وايضا
فانه يشبه المنون فيقضي الى تشويه صورة الفم **قوله** والاشمام في المضموم
مبتداء وخبر وهو الثالث من تلك الوجوه والاشمام ان تضم شفتيك
بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما
المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمها الحركة فهو شيء يختص
بادركه العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو
فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع حركة
الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كانك اشممت
الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق ما بين
هو متحرك في الوصل واسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال وهي
مختص بالمضموم لانك لو ضممت الشفتين في غيره اوهمت خلاف وضعه
لئلا يؤدي نقيض ما وضع له **قوله** والاكثر اشارة الى ثلث صور اختلف في
وجوب اسقاط في غيره انه هل يكون فيها روم واشمام او لا الاولى تاء
التانيث المبدلة هاء في الوقف والاكثر على انه لا روم فيها ولا اشمام
اذ المراد بهما بيان حركة الموقوف عليه حال الوصل ولم تكن على الهاء حركة
في الاصل اذ هو مبدلة من التاء ومن جوز فللدلالة على حركة حالة
الوصل واما ان لم تبدل هاء كاخت وبنت فيجري الروم والاشمام
ولذلك قال المصنف هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث الثانية ميم الجمع
نحو لكم وعليكم والاكثر على ان لا روم ولا اشمام اما من وصل
باسكان الميم فواضح اذ الروم والاشمام لبيان الحركة واما من وصل
بالواو فلانها لما حذفت في الوقف فلا يحسن الروم والاشمام اذ المراد

بها

بهما بيان حركة الحرف الذي هو اخر الكلمة ولم يكن للواو حركة حالة الوصل
فلا وجه للروم والاشمام لكنهما على لغة من وصل بالواو اشبه منهما
على لغة من اسكن لانه اذا وقف على يغزو ويرمي بالحذف يجوز الروم
والاشمام فكذا ههنا لكن فرق بينهما بانه لما ثبت السكون على الميم حالة
الوصل في اللغة الفصيحة ممن وصل بالواو وافق اللغة الاخرى في السكون
الثالثة الحركة العارضة نحو قل ادعوا الله لا روم فيها ولا اشمام
لانه لما لم يكن للحرف حركة في الاصل وانما عرضت لساكن لقيه وزالت
عند الوقف لذهاب المقتضي لم يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام
قوله وابدال الالف في المنصوب مبتداء وخبر وهو الرابع من الوجوه
الاحد عشر يبدلون الالف في ثلثة مواضع الاول المنون وفيه ثلثة
مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف مد من جنس حركته في الاحوال
فيقول جاء زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي لان التنوين زائد
يجري مجرى الحركة الاعرابية لانه تابع لها فكما لا يوقف على الاعراب
لا يوقف على التنوين والاخفش فرقوا بينه وبين النون الاصلية نحو حسن
او الملحقة نحو ضيفن ولم يحذفوا لما سيجيء فقلبوها بحرف حركة ما قبلها
ومنهم من يسكن في الاحوال الغير المنون فيقول زيد ومنهم من
يبدله في المنصوب الف الا انه حرف جيء به للدلالة على الامكنية والبس
في ابداله الفا ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا تبدل في المرفوع
والمجرور لما عرفت وهذا هو الافصح فيقول جاء زيد ومررت بزيد
باسكان الدال فيهما ورايت زيدا بابدال التنوين الفا فعلم من قوله كلا
المرفوع والمجرور انهم لا يبدلون التنوين واوا ولا ياء واما انهم
يحذفونها ويسكون اللام فعلم من قوله فالاسكان المجرد في المتحرك ثم
انه اطلق قوله في المنصوب المنون والمراد فيه ما لم يكن فيه تاء التانيث

الاسمية وانما فعل اعتمادا على ذكر حكمه بعد ذلك الثانى إذنْ فانهم يبدلون نونها الفا فانهم يبدلون نونها الفا لان صورتها صورة المنصوب المنون الثالث نحو اضربن فانهم يقلبون نونه الفا ولا يثبتونه لئلا يكون للفعل على الاصل مزية وقد قيل ان النون الخفيفة يشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فيتبدل المنون عند الوقف الفا كما ابدلت التنوين فى المنصوب عند الوقف الفا ومنه قوله القيا فى جهنم على وجه اجراء للوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن النار قوله ويوقف على الف ما ذكرنا حكم المنون الغير المقصور واما ان كان مقصورا كرحى وعطى ومسمى ومعلى فيوقف بالالف اتفاقا لكنهم اختلفوا بعد ذلك قال سيبويه الالف فى النصب الف التنوين اما فى الرفع والجر فالالف اصلية لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وقد ثبت انهم يقلبون التنوين فى الصحيح الفا حالة النصب ويحذفون حالة الرفع والجر وقال المبرد هى الالف الاصلية فى الاحوال الثلث لانهم اما لوا رحى مسمى معلى فى الوقف رفعا ونصبا وجرا ولو كان الف التنوين لم يمل وايضا كتبوا معلى ونحوه فى الاحوال الثلث بالياء اى من مذهب مذهب المبرد فلا ينهض دليلا على غيرهم وقال المازنى هى الف التنوين فى الاحوال الثلث لانهم انما قلبوا التنوين فى النصب الفا لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه فى جميع الاحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا واجيب انهم يراعون المقدر لا العارض فى الاكثر ولذلك يضمون الهمزة من اغزى لان اصله اغزوى ويكسرون الهمزة من ارموا لان اصله ارميوا فثبت انهم يراعون المقدر ومن المعلوم ان قبل التنوين فى مسمى وبابه حالة الرفع والجر ضمة وكسرة فى التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين واما فى النصب فاصله رايت مسميا فالوجه قلبها الفا للفتحة المقدرة لا للفتحة

الملفوظ بها قوله وقلبها اى وقلب الالف المبدلة من التنوين همزة ضعيف نحو رايت رجلا وكذا قلب كل الف اى سواء كانت للتانيث كحبلى اولا كعصا همزة ضعيف وكذا قلب الف التانيث فى نحو حبلى همزة او واوا او ياء ضعيف ووجه قلبها ياء لان الالف خفية حلقية والياء ابين منها لانها من الفم ويشبه الالف فى سعة مخرجها ولقلب الى الواو لان الواو ابين من الياء باعتمادها بالتها التى هى ضم الشفتين والياء ادخل فى الفم فيكون اخفى وابدال الهمزة من الالف لان الهمزة ابين من الالف وليست الهمزة فى رجلا بدلا من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا يقول حبلى او هو يضربها مع انه لا تنوين فيها وانما هى فى رجلا بدل من الالف التى هى بدل من الالف التى هى بدل من التنوين وكل ذلك ضعيف اى قليل فى استعمالهم غير فصيح وقال بعض الشارحين فى عبارته نظر لان قوله وقلب كل الف يغنى عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة فى قوله وكذا قلب الف نحو حبلى همزة ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو اكتفى بقوله وقلب كل الف همزة لاحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هى الالف التى يكون ثابتة حال الوصل والف التنوين لم يكن ثابتة فى حال الوصل ومنشاء ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا انقلبت فى الوقف الفا انقلبت الالف بعد ذلك همزة وهو ظ وايضا لو كان يذكر ان الف حبلى ينقلب واوا لتوهم انه مختص بهذا ومخرج من قوله وكل الف فلذلك افردها بالذكر ثم لما كان هذا القلب ضعيفا لم يعده من جملة تلك الوجوه الخامس قوله وابدال مبتداء فى رحمة خبره هذا هو من تلك الوجوه اذا كان اخر الاسم المفرد تاء التانيث فيبدل هاء فى الوقف فرقا بينه وبين تاء التانيث الفعلية ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس بالضمير المفعول ومن العرب من يقف

عليها بالياء منه قولهم عليه السلام والرحمة وقول الشاعر دار لسلمى اذ سلمى
حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الحجفت والجوز الوسط والتيهاء
البادية والحجفة للترس من الجلد يشبه البادية بظهر الترس الذى
من الجلد وبل بمعنى رب او رب بعدها مقدرة كقول الاخر بل مهمة
قطعت بعد مهمة والمهمة هى البادية ومن قوله اخى الله بجاك بلى
سلمت من بعدما وبعدما وبعدمت صارت نفوس القوم عند
الغلصمة وكادت الحرة ان تدعى امت والمراد بقوله بعدمت بعدما
فابدل فى التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافى
والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع النانى فى الحلق وقال النحويون
ان جعل هيهات جمعا قدرانه هيهات حذفت ياءه التى هى اللام
ولو وقف عليه بالتاء فوزنه فعلات والاصل فعللات وان جعلت مفردا
محاصلة هيهية على فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها
بالهاء قال المصنف رح فى شرح المفصل انه امر تقديرى اذ هيهات
اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لتشبيهها بتاء التانيث
لفظا دون افراد وجمع واما جمع المونث السالم كضاربات فتوقف
عليه بالتاء لا غير على المشهور المستعمل لانهم لما ارادوا ان يكون فى جمع
المؤنث السالم زيادتان كما بينوه فى موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء
مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبت همزة فزادوا التاء معه لانه بدل
من الواو كما فى تجاه وتخمة وصارت علامة التانيث واغنت ان يقال فى
مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه الجمع والتانيث واغنت عن علامة
التانيث الملحقة فى الواحد ثبتت فى الوقف ولم تبدل هاء وما روى قطرب
عن طى انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال
تاء الجمع هاء فى الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة فضعيف والقرآن

الاصل

الاصل فان فتحت تاءه فى النصب ويقال استاصل الله عرقاتهم يكون
مفرد كسعلاة فيوقف بالهاء وان كسرت يكون جمعا ويوقف بالتاء
والراء من عرقات لتسكن وتكسر واما قولهم ثلثة اربعة اشارة الى
انهم قلبوا تاء ثلثة فى الوصل هاء مع ان هذا من احكام الوقف
اجراء للوصل مجرى الوقف لان الضد يحمل على الضد ثم نقلوا حركة
همزة القطع وهى همزة اربعة اليها وقالوا ثلثة اربعة وهذا بخلاف
الم الله فانه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله بل حذفت همزة الله
فى الدرج والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة على التفخيم وقال
بعض الشارحين انما ذكر هذا الكلام ههنا لان بعض الناس توهم
ان حركة الميم هى الحركة المنقولة من لام الله وهذا سهو منه وصوابه
ان يقول من همزة الله كما ذكرناه قوله وزيادة الالف فى انا مبتداء
وخبر وهو السادس من الوجوه الاحد عشر انا للمتكلم لا تكون الا من
ذوى العلم مذكرا كان او مؤنثا لان تكلمه يغنى عن الفرق بين المذكر
والمؤنث وهذا الاسم ما اخبر به وعنه ضارع الاسماء المتمكنة فبنى
على الحركة وجاء فيه انه بالاسكان وانا بالالف وكثر ذلك حتى قال
الكوفيون انها من الكلمة وليست بزيادة هذه احوال الوصل فاذا
وقفت قلت انا بالالف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون فلا
يقال هو وهى لان النون اخفى من حروف اللين فلزمت الالف لذلك
ولم يقف العرب بالالف لبيان الحركة الا فى انا وقولهم حيهلا كما
تحقق فى الابدال ان شاء الله تع واذا اردت بيان الحركة الا فى انا
فى غير هذين الموضعين وقفت بالها كما سيجئ ان شاء الله تع قوله ومن ثم
اى ومن اجل الوقف على انا بزيادة الالف وقفوا على لكنا هو الله ربى
بالالف فان اصله لكن انا نقلت الحركة الهمزة الى النون ثم ادغمت النون

فى النون فقيل لكنّا واثبات الالف وصلا فيه فصيح ايضا بخلاف انا اذا
اثبت الفه فى الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف يدل ان الاصل لكن انا
وبغير الالف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة وقوله هو ضمير
الشان اى والشان الله ربى والجملة خبر انا والراجع اليه منها ياء الضمير
فى ربى والمعنى لكن انا الا انقول كما تقول بل اقول هو الله ربى وانما
قلنا اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع
بعد لكن المشددة ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن وقوله
هو الله ربى خبره لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا فى الضرورة
والثانى انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكنّ لما جاز الوقف بالالف
قوله وانه ومه ويجوز ان يكون الهاء بدلا من الالف لقرب مخرجيهما اذ الاكثر
الوقف على انا بالالف ويجوز ان يكون لبيان حركة نون انا قال لو كنت
ادرى فعلى بدنه من كثرة التخليط انى من انه والهاء فى قول ابى ذويب
قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقالوا
توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل من الف الاستفهام اى ما الحدث
وما الحال وهو قليل ولذا لم يعده من تلك الوجوه قوله والحاق هاء السكت
هذا هو السابع من تلك الوجوه وهاء السكت هاء تلحق فى الوقف لبيان الحركة
او حرف المد والمراد بها التوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما زادوا همزة
الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون فى الابتداء والحاقه قد يكون بطريق اللزوم
وقد يكون بطريق الجواز اما بطريق اللزوم ففى كل كلمة يكون حالة الوقف
على حرف واحد ولم يكن كالجزء مما قبله اما بان لم يكن قبله شئ كقولك
مبتديا قه من راى يرى وقه من وقى يقى او كان قبله شئ لم يكن كالجزء
مما قبله اما بان لم يكن قبله شئ كقولك مجئ مه فى مجئ مه جئت فان اصله
جئت مجئ ما وهو سوال عن صفة المجئ اى على اى صفة جئت ثم اخر الفعل

لان

لان للاستفهام صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وحذفت الف
ما لان ما الاستفهامية يحذف الفها اذا وقعت مضافا اليها فرقا
بين الاستفهام والخبر وكذا مثل مه فى مثل م انت اى مثل اى شئ انت
وانما وجب الحاق الهاء فى هذه الصور لئلا يلزم الابتداء بالساكن
او الوقف على المتحرك واما بطريق الجواز ففى موضعين الاول كل متحرك
حركته غير اعرابية ولا شبيهة بها مما لا يكون بصفة ما لزم الحاق الهاء
به وذلك اما بان لا يكون الكلمة فى حالة الوقف على حرف واحد نحو لم
يخشه ولم يغزه ولم يرمه فان شئت الحقت الهاء لان لام انها حذفت
للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء لذهبت
الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه فان شئت لم
تلحق الهاء لانها لما لم تكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور
او لا من ذلك القبيل هو وهى من حركهما حال الوصل فالاكثر الوقف
عليها بالهاء فيقال هوه وهيه محافظة على الحركة البنائية وبعضهم
يقف عليها بالسكون لما مر ومن اسكنهما حال الوصل فلا يقف
عليهما الا بالسكون لان الهاء لا يلحق الساكن الا الالف واما بان
يكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن يكون مع ما قبلها
كالشئ الواحد كما فى علامه وحتامه والامه فان شئت الحقت الهاء
ليكون الكلمة على حرف واحد لسقوط الف ما الاستفهامية بدخول
حرف الجر عليه لما مر فيشبه ما تقدم وان شئت لم تلحق لانها لما صارت
كالجزء مما قبلها فكان المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور
والفرق بين ما هذه وبين ما التى فى قولك مثل مه انت ومجئ مه
جئت ان هذه متصلة بحرف الجر وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكان
معه كالجزء واما المضاف فمتصل بفائدته فى بدلوله الافرادى والبناء

فى غلامى ايض كالجزء لان الضمير المجرور لا ينفصل بحال والاصل حال
الوصل فى غلامى تحريك الياء وتسكينها شائع فمن حرك قال فى الوقف
غلامى باثبات الياء وتسكينها او غلاميه بالحاق هاء السكت وفتح
الياء ومن اسكن وقف على الميم فى غلام وستحقق من قريب ان شاء الله تعالى
وضربنى مثل غلامى فى وجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك الا
واكرمتكه من الحق الهاء اثران تحف بالكلمة تجعلها على حرف واحد
ساكن مع انه فى التقدير متفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن
فلا متزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا وانما اشترط ان يكون
الحركة غير اعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج الى البيان بهاء السكت
واجريت الحركة المشبهة بالاعرابية مجراها وهى لحركة الماضى لانه
بنى على الحركة تشبيها بالمضارع وكحركة يا زيد ولا رجل الا انها تشبه حركة
الاعراب لعروضها بسبب شئ ليشبه العامل ولذا جاءت صفاتها تابعة
على لفظها وقال المبرد لم يلحق الهاء بنحو ضرب لانه لو قيل ضربه لالتبس
بضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بنحو لم يغزه واجيب بانهم
حملوا لم يغزة على نحو قه لان الامر ماخوذ من المضارع فلذلك
جوزوا لم يغزه ولم يجوز واضربة الموضع الثانى مما يجوز فيه الحاق
الهاء هو ان يكون فى اخر الكلمة الف يراد بيانها نحو يا ربّاه وهنا
هناه وهولاءه بالقصر لان الالف خفية واما اذا كان هؤلاء بالمد
فهو داخل فيما حركة غير اعراب ولا مشبه به وهذا اذا لم يلتبس بالمضاف
قال يقال فى حبلى حبلاه فقوله فى نحوها هناء ثم عطف على قوله فى نحو
لم يخشه اى جائز فى نحو لم يخشه وفى نحو هناه ثم هذه الهاء تختص
بحال الوقف واذا وصلت استغنيت عنها فحذفتها وتحركها لحن
واما قول عروة يا رب يا ربّاه اياك اسل عفراء يا رباه من قبل الاجل

فان

اضطر حين
فان عفراء من الدنياء الامل فضرورة ردية ومعذرته انه لما
وصل الى التحريك لئلا يجتمع ساكنان فى الوصل على غير شرط حركها
وروبت مكسورة على اصل التقاء الساكنين ومضمومة تشبيها
بهاء الضمير وعفراء اسم امرأة قوله وحذف الياء هذا هو الوجه
الثامن المراد بنحو القاضى كل اسم اخره ياء قبلها كسرة فان كانت
ملفوظة نحو القاضى رفعا وجرا فبعضهم يحذفها فى الوقف فرقا
بين الوصل والوقف فيقول جاءنى القاض ومررت بالقاض باسكان
الضاد والاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة فى الوصل ولم يحدث ما يوجب
حذفها فيقال جاءنى القاضى ومررت بالقاضى وان لم يكن ملفوظة
بل محذوفة للتنوين نحو قاض فالاكثر على حذفها لان التنوين باق
تقديرا وهو الموجب للحذف فيقال جاءنى قاض ومررت بقاض باسكان الا
وبعضهم لا يحذفها نظرا الى ان التنوين ليس فى اللفظ ولم يختلف
فى باب عصا ورحا بل اثبت الالف فى الوقف اتفاقا فكانها موضع الفا
محذوفة فى الوصل للتنوين وحذف التنوين ايض فى الوقف عارض وذلك
لان الالف خفيفة فلم يختلف فى ردها وقد يجعل هذا دليل الكلمات
على المبرد فى جميع الاحوال وعلى سيبويه رفعا وجرا بان يقال الف عصا
ورحى لو كانت اصلية لم يرد فى الوقف كما لم يرد ياء قاض وجوابه بالفرق
كما مر هذا الكلمة حال الرفع والجر واما فى حال النصب فكالصحيح لانه يدخله
الحركة حال النصب فان كان غير منون فتسكن ياءه وتقول رايت
القاضى وان كان منونا فتبدل من تنوينه الفا وتقول رايت قاضيا
واذا ناديت المنقوص فالوجه اثبات الياء نحو يا قاضى وهو قول الخليل
لان الياء انما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله تنوين واختار
يونس وسيبويه يا قاض بحذف الياء والاسكان لان النداء باب حذف

وتغير ولهذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف فى غير النداء ففى النداء
اولى وغلامى حركت او سكنت يريد ان حذف ياء غلامى واثباتها
جائزان فى الوقف سواء حركت ياءها حال الوصل او سكنت يريد
ان حذف ياء غلامى لكن اثباتها اكثر من حذفها على كلتى اللغتين
وذكر فى المفصل انه يقال غلامى وضربنى باسكان الياء وغلاميه وضربنيه
بالحاق الهاء فيمن حرك فى الوصل وغلام وضربن بحذف الياء فيمن اسكن
فى الوصل وكذا ذكر فى بعض شروح المفصل وفى شرح الهادى ونحن ايضا
قلنا كذلك عن قريب والحق ما ذكره المصنف فى شرح المفصل وهو
ان ذلك ليس على اطلاقه لانه يوذن بان الوقف بالاثبات انما هو لغة
من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هو لغة من سكن فى الوصل
فليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من يحركها فى
الوصل وقد جاء فى القرآن فما اتانى الله مفتوحا فى الوصل محذوفا
فى الوقف فى قرءة ابى عمرو وقالون وحفص بخلاف وفى قرءة ورش
بلا خلاف فيكون على مذهبه قرءة ورش غير صحيح لانه وصل محركا
ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثانى فلان الافصح الوقف عليه
باثبات الياء ايضا فان جاء فى غلامى باثبات الياء فى الوصل ساكنة
الوقف عليه باثباتها افصح قال الله تعالى يا عبادى لا خوف عليكم وكل
من اثبتها ساكنة فى الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه منادى
فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جميع ما فى القرآن
الا فى مواضع يسيرة حذفت خطا فى المصحف فقرءها بعضهم على النحو
الذى ذكره قوله واثباتها اكثر اى اثبات الياء فى نحو غلامى والقاضى اكثر
من حذف الياء فيهما عكس قاضى فان حذف الياء فى قاض اكثر من
اثباتها فيه قوله واثباتها اتفقوا على اثبات الياء فى نحو يا مرى مع

الاختلاف

٧٣

الاختلاف فى جاءنى مرٍ وقاضٍ لان اصل يا مرى يا مريئى وهو
اسم فاعل من ارى يرى نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت ثم
حذفت الضمة استثقالا فلو حذفوا الياء ايضا لاخلوا بالكلمة من غير
اعلال موجب قولنا من غير اعلال موجب احتراز من نحو هذا مرٍ
فان الحذف فيه للاعلال واما نحو ره زيدا فلانه مجزوم على الاختلاف
فيه قوله واثبات الواو والياء نحو زيد لم يغزو ولم يرمى وحذفهما
نحو زيد يغزو ويرم فى الفواصل والقوافى فصيح والمراد بالفواصل
رؤس الآى ومقاطع الكلام وذلك انهم يطلبون فيها التماثل
كما يطلب فى القوافى والقافية من قفوت اى تبعت كان اواخر
الابيات يتبع بعضها بعضا قوله وحذفهما اى حذف الواو والياء
فى الفواصل والقوافى فى جمع المذكر نحو الزيدون لم يغزوا وفى
الواحدة المخاطبة انت لم ترى قليل لان الواو والياء اسم برأسه
فحذفه مخل بخلاف ما تقدم فانه جزء كلمة فى الآخر فاذا حذف دل
بقية الكلام عليه وانشد سيبويه قوله لا يبعد الله اخوانا لنا ذهبوا
المراد بعد غداة البين ما منع اى ما ضعوا وسببه انه لو قال صنعوا
لم يدر انه اواصل هو ام واقف فلما حذف علم انه واقف وايضا لما
راى الواو والياء ساكنين فى الوصل شبههما بالحركة فاسقطهما كما
يسقط الحركة فلا يجوز حذف الالف لانها خفيفة لا يثقل اللفظ بها
واما فى غير الفواصل والقوافى فالوقف على الفعل المعتل اللام مرفوعا
باثبات لامه تقول هو يغزو ويرمى ويخشى اذ الحذف فيها دليل الجزم
فيستوى حال الوصل والوقف فى اللفظ ويختلف فيها فى التقدير
فان الضمة يكون مقدرة فى حال الوصل محذوفة فى حال الوقف ومنصوبا
بالاثبات لا غير فيقول لن يغزو ولن يرمى باسكان اللام ويحذف الحركة

التى كانت ثابتة فى الوصل وكذلك تقول لن يخشى باثبات الالف
لان الحركة انما لم يظهر حال الوصل لكون الالف لا يقبلها واما المجزوم
والموقوف من المعتل فقد ذكرنا جواز الامرين فيه اى الاسكان
والحاق هاء السكت قوله وحذف الواو والاصل فى ضربه ومنه وعنه
ضربهو ومنهو وعنهو لقولهم فى المونث ضربها ومنها وعنها
والالف مع المونث من نفس الكلمة باتفاق انهما واما الواو والياء
فى المذكر فقيل انهما من نفس الاسم والظ من كلام سيبويه انهما زائدتان
وقد يحذفان فى الوصل كثيرا ثم اذا كان قبل الهاء حرف مد ولين كان
حذفهما احسن فرارا من اجتماع المتشابهات كقوله تع ونزلناه تنزيلا
وشروه بثمن بخس والا فالاثبات احسن كقوله تع فالتقطه آل فرعون
هذا كله فى الوصل وليس فى الوقف الا سكون الهاء لان صلة الهاء
ضعيفة وقد يحذف فى الوصل فلزم حذفها فى الوقف واما ضربهم
وضربكم وعليهم وهم فالاصل فيها الحاق الواو والياء فى الوصل
بدليل ثبوت الالف فى التثنية نحو ضربكما وضربهما وعليهما وبهما فاذا
وقفت فليس الا اسكان الميم وحذف الواو والياء لانهما زائدتان وقد
يحذفان فى الوصل كثيرا نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو وانما قال فيمن الحق
لان من لم يلحق الواو والياء فى الوصل لا يتصور منه الحذف فى الوقف
وهذه اصله هذى والهاء بدل من الياء بدلالة ان الياء والكسرة التى
من جنسها قد انت بهما نحو انت تفعلين ولم يثبت هاء تانيث
فى موضع فجعله بدلا من الياء هو القياس وبعد ان جعل الهاء بدلا من الياء
جاز وجهان احدهما ان يلحق بعد الهاء ياء زائدة كما فى بهى فاذا
وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف الياء كما تقول مررت به
بالاسكان والثانى من الوجهين ان يكون ساكنة لا يلحق بعدها

ياء لا فى الاصل ولا فى الوقف نحو هذه امة الله بالهاء الساكنة
فكانهم احبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه فى السكون وحكم ته
مثل حكم هذه فى جميع ما ذكرنا وكلاهما من اسماء الاشارات للمونث
قوله وابدال الهمزة فابدال الهمزة مبتداء خبره عند قوم هذا هو
التاسع من الوجوه الاحد عشر فاذا كان اخر الكلمة همزة قبلها
فتحة نحو الكلأ وهو العشب او سكون سواء كان قبل الساكن
فتحة او ضمة او كسرة نحو الخبأ وهو ما خبئ والبطؤ وهو نقيض الاسراع
والردء وهو العون فانه يوقف عليها بابدال الهمزة حرف لين من
جنس حركتها فيجعل فى الرفع واوا وفى النصب الفا وفى الجر ياء ثم
ان كان قبلها فتحة يبقى الفتحة وان كان قبلها سكون ينقل حركة
الهمزة الى ما قبلها فيقال هذه الكلو والخبو والبطو والردو
ورايت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلى والخبى والبطى وا
والردى ومنهم من يقول هذا الردو بكسر الاول وضم الثانى والبطى بالعكس
لعروض الواو والياء ومنهم من يعز فتبع الضم الضم والكسر الكسر
فيقول هذا الردى بكسرتين ومن البطو بضمتين واما ان كان قبلها
ضمة نحو اكمؤ جمع كمء وهو نبت فيقلبونها واوا نحو اكمو وان كان
كسرة فيقلبونها ياء نحو اهنى من هنأه الطعام قوله والتضعيف
هذا هو الوجه العاشر وذلك باربعة شرائط وهى ان يكون الحرف
الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة وان يكون صحيحا
فان نحو القاضى لا يضعف لاستثقال حرف العلة وان لا يكون همزة
نحو الكلأ لئلا يجتمع همزتان وان يكون ما قبله متحركا لئلا يجتمع ثلث
سواكن وذلك مثل قولك جعفر وهو قليل المجئ التضعيف فى
محل التخفيف وشذ قوله مثل الحريق وافق القصبا الا انه اتى بحكم الوقف

وهو التضعيف حال الوصل وانما قلنا انه حال الوصل لان القوافي
اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها واما من يقول ان تحريكها
لانه قد زيد عليها حرف مدٍّ يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا وليس
ذلك في نية الوصل فلا يخرج عن الشذوذ الا ان شذوذه على الاول
من حيث يجري الوصل مجرى الوقف وعلى الثاني من حيث انه جمع
بين الحركة والتشديد وشرط نقل احدهما وانتفاء الاخر قوله ونقل
الحركة هذا هو آخر الوجوه وشرط نقل الحركة ان يكون ما قبل الاخر
ساكنا لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن صحيحا
لان حرف العلة تزيدا استثقالا لا ينقل الحركة اليه ثم ان تلك الحركة
اما فتحة اولا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بناء فِعُل او
فُعِل او لم يلزم فان لم يلزم ينقل الحركة سواء كانت على الهمزة اولا
فيقال هذا بَكُرْ وخَبُوْ ومررت ببَكِرْ وخَبِئْ وان لزم منه البناء
ان فاما ان يكون الحرف الاخير همزة اولا فان لم يكن همزة لا ينقل الحركة
فلا يقال هذا جُبُرْ ولا من قُفِل وان كانت همزة فيتخلفونها ثم منهم
من يقول هذا الرِّدُؤْ ومن البُطِئْ وان لزم البناء ان ومنهم من
يتبع الكسرة الكسرة والضمة الضمة فيقول هذا الرِّدِئْ بكسرتين ومن البُطُوْ
بضمتين واما ان كانت الحركة فتحة فالحرف الذي في الاخر اما همزة اولا
فان لم يكن همزة لا ينقل الفتحة منها لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة
لثقلها فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال رأيت
البَكَرْ وان كانت همزة ينقل الفتحة فيقال رايت الخَبَأْ لانك لو قلت الخبا
بالاسكان من غير النقل وجدت استثقالا واضحا فلذلك نقلت الفتحة
من الاسكان الهمزة ولم ينقل من غيرها قوله الا في الهمزة استثناء
مفرغ اي لا تنقل الفتحة في اي حرف كانت الا في الهمزة فهو منصوب المحل

على الحال

على الحال قوله المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء
المتمكن اذ الافعال والحروف والاسماء غير المتمكن لا يقال فيها مقصور
ولا ممدود وان كان اخرها الفا وهمزة قبلها الف واما قولهم في
هؤلا وهؤلاء مقصور وممدود فتسامح في العبارة صح
ما في اسماء الاشارة من شبه الظرف من جهة وضعها والوصف بها
وتصغيرها وقول الفراء في مثل جاء شاء هو ممدود فعلى مقتضى اللغة
لا على اصطلاح النحاة فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف
مفردة ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف لان الف منقلبة عن التنوين
فلا يكون من بنية الكلمة وضمه نحو الى واذا لان الاول ليس باسم والثاني
ليس بمتمكن فخرجا بقولنا الاسم المتمكن والمصنف وان اطلق كلامه
لكن المراد ما ذكرناه وقوله مفردة احتراز عن الممدود واعترض عليه
بعض الشارحين بانه لا حاجة الى الاحتراز اذ لانه ليس في اخر الممدود
الف بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا دخل في الحد القرء والخطأ
لكن يمكن ان يقال احترازها عن مثل صحراء لانه كان بالمقصور زيدت
الف اخرى توسعا في اللغة وتكثير الابنية التانيث ثم قلبت الثانية
همزة كما في الجمع فيصدق انه في اخره الف اي في الاصل لكن ليس بمفردة
اذ قبل الالف الف اخرى في الاصل وان لم يكن كذلك في اصل الاول
والممدود هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الالف في آخره همزة كالكساء
فلا ينتقض الحد بمثل جاء وشاء ولا يرد عليه ما اورد بعض الشارحين
وهو انه ليس اخر الممدود الفا بعدها همزة بل اخره همزة لان ذلك انما
يرد على من يقول الممدود ما اخره الف بعدها همزة ولم يقل المصنف
كذلك بل قال الممدود ما كان بعد الالف في آخره همزة لكن يرد عليه
ما قيل انه يدخل في تعريفه ما اخره همزة بعد الف بدل عن اصل نحو ماء

اصله موة قلبت الواو الفا والهاء همزة مع انه لا يسمى ممدودا نص عليه ابو علي
الفارسي لعروض المد فيه لان الفها واو في الاصل ولو قيد الالف بالزائدة
اندفع سيبويه ذلك وسمى الممدود لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة
ولا يحذف بحال ويسمى المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة
فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين او الساكن بعدها فيقصر الاسم
وهذا اولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود من قول من قال في
تسميتها ههنا لانه الذي قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة
الممدود قوله والقياسي اعلم ان كل واحد من الممدود والمقصور قياسي
وسماعي والمراد بالقياسي ما علم قصره او مده بقاعدة معلومة من
استقراء كلامهم يرجع اليها وفيه بالسماع على يفتقر الى سماع قصره
او مده فالقياسي من المقصور ان يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح مفتوحة
لانه اذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الواو والياء وانفتح ما
قبلها فتقلب الفا فيحصل اسم اخره الف وهو معنى المقصور والقياسي من
الممدود ان يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بناء تلك
الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم
المعتل يقع اخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل
عليه هاتان القاعدتان فيقول المعتل اللام من اسماء المفاعيل من الثلاثي
المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظائرها في الصحيح مفتوحات ما قبل
الاخر وذلك اسم المفعول كما ذكره مفتوح ما قبل الاخر كقولك مكرم ومستخرج
فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وهو معنى المقصور كمعطى ومشترى اصلهما معطي
ومشتري وكذلك المعتل اللام من اسماء الزمان والمكان مطلقا ومن
المصدر بشرط ان يكون قياسه مَفْعَل ومُفعل بفتح العين مع فتحة الميم

اوضمة

اوضمة لان نظائرهما مَقْتَل ومُخْرَج فقوله مما قياسه الى اخره متعلق بقوله
والمصدر لا بقوله اسماء الزمان والمكان اذ لا فرق في المعتل اللام بين
ان يكون فعله يفعِل بالكسر او غيره فان اسماء الزمان والمكان منه
مَفْعَل بالفتح واما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك ولذلك
قيد به فقوله واسماء الزمان عطف على قوله اسماء عيل اي المعتل اللام
من اسماء المفاعيل واسماء الزمان وقوله المصادر عطف على قوله اسماء
لا على قوله الزمان يعرف بالتامل وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه
على فعِل والصفة المشبهة منه افعل وفعلان او فعِل لان مصدره على
فعَل فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام يتحرك لامه وينفتح ما قبلها
فتقلب الفا ومثل بثلثة امثلة في المعتل لاختلافها في الصفة وثلثة
في الصحيح لذلك فالعشى من عشي فهو اعشى اي الذي لا يبصر الليل ويبصر
بالنهار نظيره من الصحيح الحوَل من حوِل فهو احول والصدى من صدي
اي عطش فهو صدٍ نظيره من الصحيح الفرق من فرِق اي خاف فهو فرِق
والطوى من طوِي اي جاع فهو طيان نظيره من الصحيح العطش من
عطِش فهو عطشان فاللف والنشر الواقع في المتن هنا ليس على الترتيب
وكانه لذلك وقع في الشرح المنسوب الى المصنف ان نظير الطوى الفرق
وهو سهو لان الصفة من طوِي طاوٍ وطيّان ومن فرِق فرِق فليسا
بنظيرين شرا ورد الفراء اعتراضا على ذلك اذ قياسه غرى لانه من غري
اي اولع به فهو غرٍ مثل صدٍ ي فهو صد فمده على خلاف القياس والاصح
نقصره لكن المسموع فيه المد فقوله المصادر بالكسر عطف على قوله اسماء
المفاعيل اي المعتل اللام من المصادر مقصور وكذا قوله جمع فُعْلة
مكسور عطف عليه اي المعتل اللام من جمع فُعْلة وفِعْلة مقصور اذ قياسه
فُعَل وفِعَل فيتحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فينقلب الفا وقد يم المصنف

قوله والمعتل اللام ليتعلق بالجميع كما بيّنّا والقربة بالضم الدّنو والقربة
في الرحم ايض والقربة بالكسر ما يسقى به   ونحو الاعطاء اى معتل
اللام من نحو الاعطاء الى اخره ممدودات لان نظائرها من الصحيح
قياسها ان يكون قبل اخرها الف زائدة فاذا بنيت من المعتل اللام
مثلها وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زائدة فوجب قلبه همزة وهو
معنى الممدود ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح
وهو مصدر افعل وقياس مصدر افعل افعال ثم مثل بالرماء في المعتل
ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياسه فعال ثم
بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل
وقياسه افتعال ثم بالاحبنطاء في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح
وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال فوجب ان يكون قبل اخر الجميع
الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا وتقلب همزة والاحبنطاء
ليس معتلا لكن لما كان الزيادة فيه للالحاق بالاصلي تساهلوا في العبارة
قوله واسماء الاصوات اى المعتل اللام من اسماء الاصوات المضموم اولها
كالعواء وهو صوت الذئب والثغاء وهو صوت الشاة ممدودة ايض
لما تقدم ومن مفرد افعلة لانها جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو
كساء مفرد اكسية وقباء مفرد اقبية فيعلم انه ممدود لان قياسه ان
يكون قبل اخر مفرده الف فيه قلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من
الصحيح قذال واقذلة وحمار واحمرة ثم اعترض باندية فان مفردها
مقصور واجاب بانه شاذ وذكر المصنف في شرح المفصل ان اندية
في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع نجد فكان قياسه ان لا يقال
في جمعه اندية او يقال في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء واقبية وكذا
قياس مفرد انجدة نجاد ولكنهم جمعوا ندى على فعال في الصحيح على فعلة

وجمعوا

وجمعوا اندى على نداء كجمل وجمال ثم على اندية ككساء واكسية فلا يكون
اندية جمع المقصور ولا ندى مفرد افعلة واما السماعي فنحو ما ليس له
نظير من الصحيح مفتوح ما قبل اخره ليكون مقصورا او وقع قبل
اخره الف ليكون ممدودا ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للممدود
والاباء بالفتح والمد القصب الواحدة اباءة قوله ذو الزيادة حروف
الزيادة يجمعها قولك يا اوس هل نمت وقولك لم يأتنا سهو
وكذا اليوم تنساه وجمعها بعضهم في بيت وهو الشعر يا اوس
نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه وانما اختص تلك الحروف
العشرة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف
الحروف واقلها كلفة واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان
فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها من الحروف فخفيفتان
وغير حروف المد واللين من الحروف العشرة مشبهة بها فالهمزة
مجاورة للالف في المخرج وينقلب الى حروف اللين عند التخفيف
والهاء ايض مجاورة للالف في المخرج وابو الحسن يدعى ان مخرجهما
واحد وهي خفية وقد بدلت من الواو في ياهناه ومن الياء في
ياهناه ومن الياء في هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها
غنة مناسبة للين حروف اللين والنون فيها ايض غنة وتمتد في الخيشوم
امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس وابدلت من الواو في
تجاه وتراث والسين حرف مهموس فيه صفير فناسب بهمسه لين
حروف اللين ويقرب مخرجه من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منه
فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه ست اصله سدس واللام وان كان
مجهورا لكن اسنه النون وقرب منه في المخرج ولذلك يدغم فيه النون
نحو من لدنه وقد يحذف مع نون الوقاية في لعلي كما حذفت مع مثلها

في اني وكاني قوله اي التي يريد انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة
انها تكون زائدة ابدا لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول
كقولك سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف
فلا يكون الا منها فان الزيادة قد يكون بالتضعيف اي تكرير
حرف الكلمة وقد لا يكون كذلك وايضا قد يكون للالحاق وقد تكون
لغيره والزيادة للالحاق قد يكون من تلك الحروف نحو شملل ومن
غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علّم وفرح والمقصود من هذا
الباب بيان الزيادة لا تكون للالحاق ولا التضعيف وهي اما
لافادة معنى كهمزة انصروا ذهبته والفضارب وياء التصغير واما
للعوض كتاء زنادقة وميم اللهمّ واما التفخيم المعنى كميم زرقم وستهم
واما للمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب واما الامكان التلفظ
كالف الوصل ثم اشار الى ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه
ليعامل معاملة فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للحرف
الاصلي في الملحق به ليعامل معاملة في التكسير والتصغير وغيرهما نحو
قرذد وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذا قالوا قرادد وقريدد
كما قالوا جعافر وجعيفر ونحو مقتل غير ملحق وان صح فيه مقاتل ومقيتل
لان زيادة الميم قياس في الها لغير معنى الالحاق وهو الدلالة على المصدر
والزمان والمكان ولان حرف الالحاق لا يكون في الاول وفي نحو افعل
وفعل وفاعل ايضا غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الالحاق
وهو ما مر قبيل عند ذكر المعاني الابواب ولمجيء مصادرها مخالفة
وقد مر بيان ذلك ايضا واتى بانما في قوله انما زيدت ليدل على الحصر اي
زيادة الحروف لا يكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على تفاعل وتفعل
لا يكون للالحاق وقد جعلها المصنف منه فيما مر وذكر المصنف في شرح

المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي
ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني
موافقة المصدر ثم قال اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه
الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مقيد
بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر قوله ولا يقع الالف لما انجر
الكلام الى ذكر الالحاق وبيان معناه اشار الى ان الالف لا يقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل بقوله لما يلزم من تحريكها فما في
قوله لما موصوفة او موصوفة ويلزم صلتها او صفتها ومن
بيان وقيل لبيان في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصدوا في
الالحاق الى وقوع الحرف الزائد موقع الاصلي كرهوا ان يجعلوا في
الحشو الفا فيؤدي الى تحريك الالف في حكم الاصلية وانما لزم تحريكها
حشو الانها ان كانت ثانية او ثالثة وجب تحريكها في التصغير وان
كانت رابعة وجب وقوعها اخر في التصغير والجمع لانها اذا كانت
رابعة حشوا وهي للالحاق فلا يكون الا للالحاق بالخماسي فيجب حذف
الاخر ثم ان قوله في حكم الاصلية احتراز عن الالف التي ليست في حكم
الاصلية لجواز تحريكها وانما كانت هذه في حكم الاصلية لوقوعها
موقع الاصلي وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم امتناع تحريك الالف
يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء كما في كتيّب تصغير كتاب
او واوا كما في كويتب تصغير كاتب وفي غير التصغير كما في صحراء
ولعل كونها في حكم الاصلية مانعا فان حكم باب وناب كذلك وايضا
فلا طائل تحت قوله وان كانت رابعة الى اخره اذ غاية ما يلزم منه
انه يقع الالف ح اخرا اي محذوما منه فان قيل يلزم منه ان يصير الاعراب
تقديريا قلت هذا من جوز وقوع الالف للالحاق اخرا ومنع منه حشوا

فكيف يصح الاستدلال منه عليه بلزوم ان يصير الاعراب تقديريا فان هذا
المحذور على تقدير وقوع الالف للالحاق اخرا اشد ثم قيل فيه ولم يوقعوها
للالحاق الاخر لامكان بقائها غير متحركة لانها لو كانت متحركة انقلبت
الفا وذكر لبيانه في بعض الحواشي اى لو صارت متحركة انقلبت الفا لانها
لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا وياء ثم الفا لانفتاح ما
قبلها وهذا غير سديد لانها ان كانت في الثلاثي فلا بد ان يقع رابعة
ويكون ما قبلها مكسورا حالة التصغير لوقوعها بعد ياء التصغير وان
كانت في الرباعي فيكون للالحاق بالخماسي فيسقط عند التصغير او تصير ما
قبلها مكسورا ثم قيل فيه وقد يقال ان الالف لم يقع للالحاق اصلا اما في
الحشو فلما تقدم واما في الاخر فلانه في موضع يكون متحركا وان كانت
حركته عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه ايضا نظر يعرف مما مر ثم اشير فيه
الى سوال وهو ان يقال لم لا يجوز ان يحرك بان قدرت ياء والى جوابه بانها
ح تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وضعفه ظ مما مر اذ لا يلزم ذلك
سواء وقعت رابعة او خامسة كما عرفت وقال بعض الفضلاء في شرح الهادى
زيادة الالف حشوا لا يكون للالحاق فلا يقال كتاب ملحق بقمطر ولا علابط
بقذعمل لان حرف العلة اذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو الف كتاب
وواو عجوز وياء سعير جرى مجرى الحركة والمدة فلا يقابل بحرف صحيح فلا يلحق
بناء ببناء فان كانت الالف طرفا فاجاز ان يكون للالحاق لان الحرف الاخير من
الكلمة متعرض للسكون والتغير في الوقف وغيره فلم يقوا قوته اذا كان وسطا
فجاز ان يكون يقابل بحرف صحيح وقال المصنف في شرح المفصل لكثرة زيادة
الالف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا يكون اصلا
الا وهي منقلبة عن واو او ياء وانما لم يثبتوها اصلا لان الاصول في
الابنية قابل للحركات فكرهوا ان يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ولذلك

لم يوقعوها

لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم انما الحقوا قصدوا اجراء ابنية مجرى
الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون اصلا ثم قال فيه وقول الز
لا يقع الالف للالحاق الا اخرا فيه تجوز لانها عند المحققين انما الحقت ياء
فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع الذى يقلب
فيه الف مخصوص ايضا بان يكون اخرا لانها لو الحقت في غير الاخر لم يخل
اما ان يلحق مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت على الاول
انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذى
من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان يبقى فيه على حالها فلا
يكون الفا فان الحقت فلم لا يجيء ذلك في الحاقها اخرا عن الياء
فيقال فيها اخرا ما قيل فيها غير اخر قلت حركة الاخر حركة عارضة غير
معتدة بها في اللغة فلا يلزم من صحة الحاقها في المواضع الذى لا يخل
بمعنى الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذى اخل بمعنى الالحاق وانما قال
في الاسم لان مذهبه ان تغافل ملحق بتدحرج كما مر وانما شد لانها
بقوله لا يلزم من تحركها ايضا يؤيده لكن المذكور في شرح المفصل
وشرح الهادى يدل على ان الالف لا يقع للالحاق حشوا لا في الفعل
ولا في الاسم قوله ويعرف الزائد لما فرغ من بيان حروف الزيادة ومعنى
كونها زائدة ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الالحاق شرع فيما
هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من الاصلى
فنقول للحكم بزيادة الحرف ثلثة طرق الاول الاشتقاق وهو اقتطاع
فرع من اصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى والمراد
بمعرفة الزيادة به انه اذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف
الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف
الكلمة الذى يوافقها في المعنى والتركيب حكم بزيادة ذلك الحرف فهكذا

ذكر في شرح الهادي والثاني عدم النظير ومعناه انك لو حكمت باصالة
الحرف او دون زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنفل
فانك تحكم بزيادتها اذ ليس في الكلام فعللل مثل سفرجل بضم الجيم
والثالث كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة اذا وقعت
اولا وبعدها ثلثة اصول نحو احمر واذا تعارض بعضها مع بعض
يحكم بالترجيح كما يستحق انشاء الله تع ثم انه قد ينفرد دلالة واحدة
من هذه الثلثة كما مر وقد يجتمع شيئان كترتب اذ يدل على زيادة
زيادة التاء الاشتقاق لانه من رتب وعدم النظير اذ ليس في الكلام فعلل
كجعفر بضم الفاء وقد يجتمع الثلث كعرند الغليظ لان النون الثالثة
الساكنة يكون زائدة غالبا ولانه ليس في الكلام فعلل بضم الفاء والعين
والاشتقاق لانهم قالوا عرد قال الشاعر والقوس فيها وتر عرد قوله
والاشتقاق المحقق قسم المص هذا الباب ثلثة اقسام الاول في الاشتقاق
وينتهي كلامه فيه بقوله كمنجنيق الثاني عدم النظير وهو من قوله فان
فقد الاشتقاق فبخروجها عن الاصول وينتهي كلامه فيه بقوله فمثل
خزعبيل الثالث في غلبة الزيادة وهو من قوله فان لم تخرج فبالغلبة
الى اخر الباب اذا عرفت ذلك فاعلم ان لنا اشتقاقا وشبهة اشتقاق
والاشتقاق قد عرفت معناه ويشترط فيه ان يكون الدلالة على المعنى
المشترك ظاهرة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو
شبهة الاشتقاق كجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع فهو
ما استوى من الرمل ثم ان الاشتقاق ان لم يعارضه اشتقاق
اخر فهو الاشتقاق المحقق فتعين العمل به ولذلك قال مقدم الخ
اذ الحكم به قطعي وان عارضه فان تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح
ويجوز فيه الاخذ باي شئت وان ترجح احدها فالحكم بالراجح فهذه

الاقسام الثلثة للاشتقاق سيجيء على هذا الترتيب والاولى ان يقال
جعل الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق واحترز بالمحقق عن
شبهة الاشتقاق ويكون المراد ان هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين
الاخرين اعني عدم النظير وغلبة الزيادة ويدل عليه ان الاشتقاق
الواضح واخاه مقدمان ايضا على عدم النظير وغلبة الزيادة
واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق ويكون المراد ان هذا
الاشتقاق مقدم على الدليلين الاخيرين اعني عدم النظير وغلبة
الزيادة على ما ستقف عليه انشاء الله تع وبعد ذلك شرع فيما يرجح
الى اشتقاقين ويجوز الاخذ بايهما اريد ثم فيما يطلب فيه ترجيح احد
الاشتقاقين على الاخر وبيان ترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا النحو
اولى مما ذكرناه او لا يعرف في اثناء البحث انشاء الله تع قوله فلذلك
اي لاجل ان الاشتقاق المحقق مقدم حكم على عنسل وهو الناقة
السريعة بانه ثلاثي والنون زائدة لانه موافق لعسل الذئب اي
اسرع في المعنى الاصلي والحروف الاصول فقدم الاشتقاق على عدم
النظير اذ فنعل ليس من ابنيتهم وقيل انه من العنس وهي الناقة
الصلبة والنون اصلي واللام زائدة والاول اصح وهو راي سيبويه
لقوة المعنى لان زيادة النون ثانية اكثر من زيادة اللام اخرا
كما في عنصل وهو البصل البري لاعوجاجه من قولهم رجل اعصل
معوج الساق ولها نظائر كثيرة يذكر بعد قوله فان فقد الاشتقاق
انشاء الله تع وحكم شامل وشمأل وهما ريح الشمال بانهما ثلاثي والهمزة
زائدة ووزنهما فاعل وفعأل مع انهما ليستا من ابنيتهم وذلك
لقولهم في معناهما شمل وشمل وشمال ولقولهم غدير مشمول نضحه
ريح الشمال حتى برد وعلى نيدل وهو الكابوس بانه فاعل لظهور اشتقاقه

من الندل يقال ندلت الشيء اى اخذته بسرعة وبدل ايضا على زيادة الهمزة
فيه قولهم السيد لان بفتح الدال وضمها بمعناه اذ لا همزة فيه ولا يجوز ان
يكون الياء منقلبة عن الهمزة لان الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب
ياء وعلى رعشن وهو المرتعش بانه فعلن مع عدمه فى ابنيتهم لظهور
اشتقاقه من الرعش بالتحريك وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة
ونرنه فعلن ولم يوجد لانه من فرست يقال فرس الاسد فريسته
يفرسها فرسا اى دق عنقها فكانه سمى بذلك لانه يفرس اى يدق
ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بانه فعلن مع عدمه
فى كلامهم لظهور اشتقاقه من البلوغ وعلى حطائط بالهمزة وهو
القصير بانه فعائل مع عدمه فى كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط
وكانه حط عن حرم الكبير وعلى دلامص وهو الدرع البراق بانه
فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلص الدرع وعلى قمارض بمعنى
القارص وهو اللبن الذى اشتد حموضته بانه فماعل مع عدمه فى
ابنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص وعلى هرماس وهو الاسد بزيادة
الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق وعلى زرقم
وهو الازرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة وعلى
قنعاس وهو الابل العظيم بانه فنعال مع انه ليس فى ابنيتهم لقولهم
ابل اقعس اذا مال راسه وعنقه نحو ظهره وعلى فرناس وهو اسد
غليظ الرقبة بزيادة النون مع فعنال لانه من فرس الفريسة وعلى
ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع بانه تفعلوت مع عدمه لوضوح
اشتقاقه من الرنم ففى هذه الصورة قدم الاشتقاق على عدم النظير
قوله وكان عطف على قوله حكم اى ولان الاشتقاق المحقق مقدم كان
الندد افنعلل فان الاشتقاق يدل على انه من اللد لان الندد شديد

الخصومة

الخصومة والالد بمعناه وعدم النظير يدل على انه من الالد بالتخفيف
ليكون وزنه فعنلل كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى
الاظهار الشاذ ايضا وهو ترك الادغام ولا يلزم من ذلك على تقدير
ان يكون من الالد لانه ح يكون زيادة الدال للالحاق فلا يدغم كما فى
قردد فان قيل الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة فى الاشتقاق وعدم
النظير وغلبة الزيادة كما ذكرتم وكما ذكر فى شرح الهادى وغيره
من الكتب فما الاظهار الشاذ الذى ذكرتموه ههنا قلت هذا وان لم
يكن دليلا مستقلا لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل كما يستحق
ثم ان غلبة الزيادة ايضا يدل على زيادة الهمزة لانها تزاد اذا كان بعدها
ثلثة احرف اصول كما فى احمر واخفيل وهو الجبان ومعدّ اى وكان
معدّ اى فعلا حكموا فيه بزيادة الدال الثانى واصالة الميم مع كثرة مفعل
وعدم فعل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة ايضا
لان الميم كثرت زيادتها اولا وذلك لانه جاء تمعددوا اى تشبهوا بمعد
بن عدنان فى التكلم بكلامهم وفى خشونة العيش قال الراجز ربيته حتى اذا
تمعددا كان جزائى بالعصا ان اجلدا ولا شك ان التاء فى تمعدد زائدة
فلو جعلنا الميم ايضا زائدة لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود واما قولهم
تمسكن وتمدرع اذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس
الدرع ودرع المرأة قميصها وتمندل اذا مسح بيده المنديل وتمنطق اذا
لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا ذكره فى شرح الهادى
او كانهم استقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو حولق وبسمل وفى اللغة
الفصيحة تسكن وتدرع وتندل وتنطق ومن كلام البعض تمولى علينا اى
كانه جعل نفسه مولانا وتمسلم اذا سمى لمسلم فثبت ان الميم فى تمعدد واصل
ووزنه تفعللوا فيكون الميم فى معد ايضا اصلا اذ الحرف الواحد لا يكون فى المشتق

يتعين ان يكون فعل الجواز ان يكون فَعْيَلاً فانه قد تعارض الدليلان
اعنى ضاهيت وضاهات فجوابه من وجوه الاول انه لو اعتبر ضاهيت
لكان وزنه فعلاء ولو اعتبر ضاهات لكان وزنه فعيلا وفعلاً
اقرب من فعيل لانه الزيادة بالاخر اولى والثانى ان ضاهيت
اكثر استعمالا من ضاهات فاعتباره اولى والثالث انه لو اعتبر
ضاهات لم يكن حمل ضهياء عليه لانه متعين ان يكون من ضاهيت
لوجوب زيادة الهمزة ولو اعتبر ضاهيت لامكن حمل ضهياء وضهيا
عليه فاعتباره اولى   وفَيْنَان اى وكان فينان فيعالا لا فعلانا
مع ان النون كثرت زيادتها بعد الالف اخر المجئ فتن فقدموا
الاشتقاق على ان النون على غلبة الزيادة يقال شجر فينان اذا التفت
اغصانه واسود ظلاله وحرائض اى وكان حرائض بالهمزة فعائلا
لمجئ جرواض فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرواض والجرائض
للضخم العظيم البطن من الجرض وهو الغض كانه يجرض به كل واحد لثقله
قال الاصمعى قلت لاعرابى فالجرائض قال الذى بطنه كالحياض
ومعزى اى وكان معزى فِعْلَى لا مِفْعَلا مع ان الميم كثرت زيادتها
اولا مع ثلثة اصول وذلك لمجئ معز بمعناه فسقوط الالف وثبوت الميم
يدل على زيادة الالف وهو ظن وعلى اصالة الميم والالبقى الاسم المتمكن
على حرفين فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه
خلاف الضان من الغنم وهو اسم جنس قال سيبويه معزى منون
مصروف لان الالف للالحاق لا للتانيث وهو الملحق بدرهم يدل عليه
قولهم فى التصغير مُعَيْز بكسر ما بعد ياء التصغير فلو كانت للتانيث
لما كسر والحاقى حبيلى   وسنبتة اى وكانت سنبتة فَعْلَتَة لا فعللة
مع كثرة فعللة وعدم فعلتة لقولهم سَنْبٌ تقديما للاشتقاق على عدم

والمشتق منه مختلفا فان قيل لما لم تعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت
خارجة عن القياس حتى لم يتمسك بها فى اصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل
فلم يجعل مثله فى تمعددوا بان يجعل خارجا عن القياس ولا يتمسك به فى
اصالة معد قلت لان الاشتقاق دل على زيادة الميم فى تلك الامثلة فلا
وجه للمخالفة لانه كما عرفت اوضح الدلائل واما تمعددوا فلم يدل الاشتقاق
على كون ميمه زائدة فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا الجرية على القياس
وعدم المناقض الحكم باصالة الميم فى تلك الامثلة مع وجود المناقض لذلك
وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها   ومرجل اى وكان مراجل وهى ثياب
الوشى فعاللا والميم من نفس الكلمة لانها لو كانت زائدة لكانت الميم الثانية فى
مرجل زائدة فيكون وزنه مُفعلا وهو ليس فى كلامهم فلما ثبت ان مرجلا
مفعللا وجب ان يكون مراجل فعاللا فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة
فان الميم يكون فى الاول زائدة غالبا مع ثلثة اصول لما سيجئ والممرجل
ضرب من ثياب الوشى قال العجاج بشية كشية الممرجل   وضهياء اى كان
ضُهْياء وهى المرءة المشبهة بالرجل فى انها لا تتبدى لى ثديها ولا تحيض
فَعْلاء لا فَعْلالا كجعفر لمجئ ضهيا بمعناه وضهياء فعلاء كحمراء بدليل
منع الصرف واذا ثبت ان الهمزة زائدة فى ضهياء فكذا ههنا الهمزة فى
ضهياء فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه ان الاشتقاق دل على
زيادة الهمزة كما مر وعدم النظير على اصالتها لانها ليس فعلاء فى الكلام
لان الهمزة اذا وقعت غير اول يحكم باصالتها لقلة زيادتها غير اول مع
ان الاصل عدم الزيادة ويتضح ذلك فيما بعد ان شاء الله تع هذا مع انهم
يقولون ضاهيت اى شابهت وضيهاء موافق له فى الحروف الاصول
ومعناه فوجب ان يكون فيه فيكون الهمزة زائدة فان قيل قد قالوا ضاهات
بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم ان ضيهاء ليس فعلاء لكن لم

يبقى

النظير يقال مضى سنبة من الدهر وسنبتة اى برهة وهذه التاء ثبتت
فى التصغير يقال سنيبة لقولهم فى الجمع سنابت وقد جاء سنبة
ايضا شاء واحدة وبلهنية اى وكان بلهنية فُعَلْنِية لا افعللية
مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية وذلك لتقدم الاشتقاق
على عدم النظير فانه يقال عيش ابله قليل الغموم ويقال فلان فى بُلَهْنِية
من العيش اى فى سعة قال فى شرح الهادى زيدت فيه النون والياء
للالحاق لقذعمل والعُرَضْنَة اى وكان العرضنة وهى الناقة التى من
عادتها ان تمشى معترضة للنشاط فِعَلْنة لا فعللة مع كثرة فعللة كَرَبْحَلة
وسبحلة وكلاهما بمعنى الطويل السمين وعدم فعلنة لانه مشتق من
الاعتراض واوّل اى وكان اول أفْعَل لا فَوْعَلا اختلفوا فى وزن
اول فقال بعضهم هو فَوْعَل من اوول ادغمت الواو التى هى واو فوعل
فى الواو التى هى عين فصار اول وانما ذهبوا الى ذلك لان الواو تزاد
ثانية كثيرا نحو جوهر وكوثر والمختار انه افعل لمجئ الاولى فى مؤنثه
والأُوَل فى جمع مؤنثه ولا شبهة فى انهما الفعلى والفعل ولا يجئ من
فوعل مثل ذلك لانه يكون مؤنثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهرة وجوهرة
وجواهر فحكموا فيه بالاشتقاق لا بغلبة الزيادة فلذلك قالوا هو افعل
ثم اختلفوا فقال بعضهم من وول اى حروفه الاصول واو وواو
واللام فاصله على هذا اوول ادغمت الفاء فى العين وقال بعضهم انه
من وأول وقال اخرون من اول وقلبت الهمزة على المذهبين واوا
وادغمت والصحيح هو المذهب الاول لما يلزم من مخالفة القياس على
المذهبين الاخرين وانما فرّوا من المذهب الاول لما يلزم من الاستبعادهم
كون الفاء والعين من جنس واحد واصل اولى على المذهب المختار وُوْلى
قلبت الواو الاولى همزة لزوما وان كانت الثانية ساكنة حملا على الاول لما

سيجى

سيجئ وانقحل اى وكان انْقَحْل وهو من يابس الجلد على العظم
اِنْفَعْل من قحل اذا يبس حكموا بذلك مع كثرة فِعَلّل كقِرْطَعْب
وعدم انْفَعْل تقديما للاشتقاق على عدم النظير فانه لا يكون
زيادتان فى اول الاسم غير الجارى على الفعل الا ما شذ من قولهم
رجل انقحل وانزهوا وانقحر فان الهمزة والنون فيهما زائدتان
لاشتقاقهما من القحل والزهو والقحر وقال بعض الفضلاء فى
شرح تصريف ابن مالك ذهبوا ابو الفتح الى انقحل من معنى
القحل لا من لفظه ووزنه فِعَلّل فيقول فى تصغيره اينقح وعلى
الاول انت مخير ان حذفت الهمزة قلت نقيحل وان حذفت
النون قلت اقيحل ثم قال فيه ذهب الزعفرانى الى جواز كون الهمزة
فى انزهو بدلا من العين فى عنزهو فهى اذا اصل والنون والواو
زائدتان ويقال رجل انزهو للذى لا يحدث الناس ولا يلهو اى وفيه
غفلة وأُفْعُوان اى كان افعوان وهو ذكر الافاعى أفْعُلان لمجى
افعى وافعل لقولهم فعوة للسمّ فيكون افعوان افعلان اعلم انه
لو حكم فى افعوان بزيادة الهمزة واصالة الواو لكان وزنه افعلانا
كاقحوان وهو نبت طيب الريح حواليه ورق ابيض ووسطه اصفر
وهو البابونج ولو حكم بزيادة الواو واصالة الهمزة لكان وزنه فعلو
كعُنْفُوان وهو اول الشباب ثم حكموا بان وزنه افعلان لكنهم
ما عللوا ذلك بان افعلانا اكثر من فعلوان بل قالوا المجى افعى لان
الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكر بعضهم وفيه
نظر لان الوزنين نادران ولذا قال المصنف آخر هذا الباب فان
ندرا احتملها كارجوان فالاولى ان يقول قدم فيه الاشتقاق
على غلبة الزيادة فان الواو اذا كان غير اول مع ثلثة فصاعدا يكون

زيادة غالبا واضحيان اى وكان اضحيان من الضحى فعلانا كاسحمان وهو اسم جبل بعينه لا افعليانا كالصليان وهو بقلة وذلك لمجئ الضحى فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان اليا تكون زائدة غالبا مع ثلثة فصاعدا وخنفقيق اى وكان خنفقيق وهو الداهية فنعليلا من خفق لا فعليلا تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون اصلية فى الاكثر وعفرنى اى وكان وهو الاسد فعلنى من العفر بالتحريك وهو التراب والنون والالف للالحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اى قوية فلو كانت الالف للتانيث لم يدخل عليه تاء التانيث الا على لحركى للقراد والانثى حركاة فالف للالحاق وانما قال لانه فعلنى مع عدم نظيره تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان رجح الى اشتقاقين قد ذكرنا ان المص جعل الكلام فى الاشتقاق على ثلثة اقسام الاول فى بيان ما يكون الاشتقاق فيه مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم شرع فى القسم الثانى وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى اشتقاقين لا يكون لاحدهما ترجيح فيؤخذ بايهما اريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار الرمل فانه يجوز ان يكون وزنه فعلى لقولهم بعير آرط اذا اكل الارطى واديم ماروط اذا دبغ فان بقاء الهمزة يدل على اصالتها وح يكون الفه للالحاق لا للتانيث لان واحدته ارطاة ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث اخر فيجعلها للالحاق بجعفر لان الالحاق اخص من التكثير لان كل الحاق تكثير ولا ينعكس والاخص اكثر فائدة فحمل عليه اولى ويجوز ان يكون افعل لقولهم بعير راط واديم مرطى فان سقوط الهمزة فيه يدل على زيادة واصل راط راطى اعل اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون يجوز ان يكون

وفعلا

فوعلا لقولهم اجل مالوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسّان فى حمار قبان فانها لو منع الصرف وجعل الالف والنون زائدة لكان من الحس او الحسّ والقب واذا لم يمنعا لكان من الحسن والقبن والعب بين الجلد والقب وذهاب نداوة اللحم وغيره والقبب دقة الخصر والقبن الذهاب فى الارض وحمار قبان دويبة فان قلت ذكر فى الصحاح ان العرب لا تصرف قبان وذكر ابن مالك ان المسموع فى حسان منع الصرف فكيف قال المص حيث صرف ومنع قلت من الجائز ان يكون قد سمع فيهما المصنف الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما الا منع الصرف فان شهدوا بانه لم يات فيهما الصرف فشهادة النفى لا يسمع وما وقع فى الشرح المنسوب الى المص من انه يترجح فيه فعلان على فعال حيث كان هذا الوزن فى الاسماء الاعلام اكثر خارج عن الغرض فحمل به فلا يبعد ان يقال ذكرهما المص بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج فيهما حكمهما ما نحن فيه وقيل جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون مع العلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف والا فالترجيح اى وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فيبطل الترجيح ويؤخذ بالراجح فقوله الا ههنا ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية ادغمت نونها فى لا النافية وهذا هو القسم الثالث من اقسام الاشتقاق اتفقوا على ان ملكا مخفف من ملأك لقولهم فى جمعه ملائك وملائكة ولقول الشاعر فلست بانسى ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب ثم اختلفوا فقال الكسائى اصله مالك

من الأولة وهي الرسالة فقدم اللام على الهمزة فقيل ملاك ثم تركت
همزة لكثرة الاستعمال فقيل مَلَكٌ وهو المختار لان الملك فيه معنى
الرسالة قال الله تع جاعل الملائكة رسلا وليس فيه خلاف الظاهر الا القلب
وهو كثير وقال ابن كيسان هو فَعْأَل من الملك فهو بعيد لان فعالا نادر
ومفعلا كثير والحمل على الاكثر لان مناسبته مع الالوكة اقوى من مناسبة
الى الملك اذ لا يعرف له ملك وقال ابو عبيدة هو مفعل من لاك اى ارسل
ذكر في الشرح المنسوب الى المص انه بعيد في هذا المعنى لان المعنى في الملك
انه رسول لا مرسل واذا كان من لاك كان معناه مرسل الا مرسلا
وقيل فيه نظر لانا لا نسلم انه لو كان من لاك كان معناه مرسلا لجواز ان
يكون مفعلا من لاك بمعنى موضع الرسالة او بمعنى المرسل عبر عن الموضع
او عن المفعول بالمفعل لان المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول
كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل والحق انه ان ثبت لاك بمعنى ارسل
كان جعل ملاك من لاك اولى السلامة عن القلب وعن مثال نادر ولم يذكر
في الصحاح ولا في المغرب لاك بمعنى ارسل   وموسى اى موسى الحديد
مفعل من اوسيت اى حلقت وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس
اى تبختر والاول اولى لان نسبته الى الحلق اكثر من نسبته الى التبختر ولان مفعلا
اكثر من فعلى لانه يبنى من كل افعل ولان المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما
صرف لان الف فعلى يكون للتانيث الا ما شذ في قولهم دنيا بالتنوين وهو
نادر لا نظير له في كلام العرب واما موسى اسم رجل فقال ابو عمرو بن العلاء
هو مُفْعَل يدل على ذلك انه ينصرف في النكرة وفعلى لا تنصرف على كل حال
وكان الكسائي يقول هو فعلى   وانسان اى وكان انسان فعلانا من
الانس عند البصريين لموافقته مع الانس لفظا ومعنى لما ثبت في معناه
انس بكسر الهمزة وسكون النون وانس بفتحتين وانيس بفتح الهمزة واناس

بضم الهمزة

بضم الهمزة قال الله تع فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان قال الشاعر
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فقلت الى
الطعام فقال منهم فريق يحسد الانس الطعاما اى اتى الجن ناري فقلت
لهم هلموا الى الطعام فقال فريق منهم يحسد الانس الطعام لانهم
ياكلون ونحن لا ناكل وقال المتنبي انما انفس الانيس سباع
يتفارسن جهرة واغتيالا وقال الراجز ان المنايا يطلعن على الاناس
الامينينا وكل ذلك يدل على ان الهمزة اصل ويكون وزنه في التصغير
فعيليانا وقال الكوفيون هو افعان من نسى والمختار الاول لانه لا يوافق
نسى لا لفظا اذ ليس فيه تاء ولا معنى فان الانسان ليس فيه دلالة
على النسيان فبعيد باعتبار اللفظ والمعنى وحملهم على ذلك تصغيره
على انيسيان واستدلوا بذلك على ان اصله انسيان على فعلان حذفت
الياء على غير قياس فوزنه افعان وما ذكروا انه قال ابن عباس رض انما
سمي الانسان انسانا لانه عهد اليه فنسى وقال ابو تمام لا تنسين تلك
العهود فانما سميت انسانا لانك ناس فوزنه في المكبر افعان لان اللام
محذوفة وفي التصغير افيعلان وما ذكره الكوفيون فاسد لان ما
قالوه يستدعي الاعلال بحذف اللام في الافراد وهو ظاهر وفي الجمع ايضا اذ
قلت اناسي لان ياء الاخيرة مبدلة عن النون واصله اناسين والياء
المتقدمة عليها زائدة وليست بلام الفعل لانه لا يقع بعد الف الجمع
ثلثة احرف بغير هاء التانيث الا وسطها حرف مد زائدة كمصابيح
وقناديل وايضا يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة اليه لان
بناء التصغير يحصل دونها الا يرى انك لو صغرت شائك محذوف
العين من شائك لقلت شُوَيْك ولا ترد العين وحديث ابن عباس رض
لم يثبت وابو تمام لا يحتج بشعره وذكر في شرح الهادي لانه لا يعرف مذهب

الاشتقاق وانما صدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية وتربوتٌ
اى وتربوت على وزن فعلوت من التراب عند سيبويه لان التربوت
هو الذلول يقال جمال تربوت اى ذلول والذلة والمسكنة تناسب التراب
قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة ولم يجعله تفعولا لان يكون من قولهم ربّت
الصبى يربّبه تربيبا اى رباه وحروف الاصول الراء والباء والتاء ذكره
فى الصحاح مع ان المناسبة المعنوية متحققة بين تربوت وبين قولهم
ربّبه لان الجمل انما يصير ذلولا بالتربيت والاعمال وانما حكم سيبويه
بذلك لان التاء بعد الواو يزاد فى مثل هذا البناء كثيرا الجبروت للمبالغة
فى التجبر وملكوت للملك العظيم ويقال رهبوت خير من رحموت
اى لان ترهب خير من ان ترحم ويقال رجل عنبوت فظهر رجوع هذا
الى اشتقاقين والاخذ فيه بالترجيح وذكر فى شرح الهادى ناقة تربوت
اى مذللة والاصل دربوت لانه من الدربة وانا اقول انما لم تختر
سيبويه هذا المذهب لان الاصل عدم الابدال وقال بعض الناس
سُبْرُوت فعلوت من السير لان السبروت هو الدليل الحاذق فى خبر
الطرقات وسيرها فقد وافق معنى السبر وقال بعضهم هو فُعْلول من
قولهم سبروت للارض القفر اما بان يكون مشتقا منه ويكون الضمة
فى احدها غيرها فى الاخر كما فى فلك مفردا وجمعا ليتحقق الاشتقاق وفى
اولا طلاق هذا اللفظ وهو فى الاصل بمعنى الارض القفر على الدليل الحاذق
فى خبر الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال الشاعر ادعى باسماء
نبزا فى قبائلها كان اسماء اضحت بعض اسمائى واشار فى الصحاح
الى ان التاء فى سبروت بمعنى الارض القفر اصل وعوزنه فعلول ثم
ان التوجيه الاول لكونه فعلولا اولى واليق بما نحن فيه يعرف بالتامل
ثم ان اعترض فى هذا الموضع على سيبويه وقيل كانه فاقع لانه جعل تربوتا

من التراب

٨٦

من التراب مع ما بينهما من البعد ولم يجعل بروتا من البر وجوابه انهما
لما رجعا الى اشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه انه لما
كان التاء بعد الواو زائدة كثيرا فى مثل تربوت حكم فيه بذلك ولما ولم
يغلب ذلك فى مثل بروت والاصل عدم الزيادة وفعول كثير لغة وفيه
مع المناسبة حمله عليه فظهر هنا ايضا الاخذ بالراجح من الاشتقاقين
واورد على سيبويه ايضا انه قال فى تِنْبالة وهو القصير انه فعلالة
ولم يقل هو مشتق من النبل وهو الصغار من السهم ليكون تفعالة
مع انه اشبه مما قال فى تربوت واجيب عنه بانه لما راى ان تفعالة
بعيدة من الاوزان وفعلالة كثيرة قال بذلك وانما ذكر المصنف
تنبالة هنا لانها مما اورد به فى الاخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه
وسرية اختلف فى سُرِّيّة فقال بعضهم انها مشتق من السّر الذى
هو الجماع او الذى يكتم للمناسبة المعنوية اذ الغالب ان السرية يكتم
عن الحرة وقال بعضهم انها من السراة ثم القائلون بانها من السر اختلفوا
فذهب بعضهم الى انها فعلية منسوبة اليه وضمت سينها مع ان القياس
الكسرة كما قالوا دهرى فى النسبة الى الدّهر وذهب بعضهم الى انها
فى الاصل سُرُّورة على وزن فُعلولة من السر بمعنى ابدلوا من الراء الاخير
ياء التضعيف ثم قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة
فهى على هذا فُعليلة مغيرة عن فعلولة والقائلون بانها من السراة
وهى الخيار ذهبوا الى ذلك لانها لا يجعل الامة سرية الا بعد اختيارها
ووزنها عندهم فُعّيلة فيكون الراء الواحدة والياء الواحدة زائدة
والمختار الاول وهو انها فعلية من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ
ايضا لكثرة فُعلية كحرّية وقلة فعلولة وعدم فعيلة وهنا مذهب اخر
ذهب اليه الاخفش ولم يذكره المصنف وهو انها فعّولة من السرور

لانها يسرنها فابدلوا من الراء الاخيرة ياء ثم قلبوا وادغموا كما مر
ومؤنة قبل مان يمون لان معنى مانه قام بمؤنته فعلى هذا اصله مؤونة
بواوين على فعولة قلبت الواو الاولى همزة لان الواو المضمومة المتوسطة
قلبت همزة نحو أَدْؤُر هذا على تقدير ان يقرء قوله مان يمون بلفظ
الاجوف ويجوز ان يقرء بالهمزة على ما ذكر في الصحاح والمغرب وهو المهموز بفقط
مفعولة بمعنى الثقل من مانت القوم اذا احتملت مونتهم وبمعنى العدة
من قولهم اتاني هذا الامر وما مأنت له مأنا اذا لم يستعد له وقيل من
الاون لكون المونة مستلزمة للثقل والاون الثقل والاصل مأونة نقلت
الواو الى الهمزة فصارت مؤونة وزنه على هذا مفعلة ذكر في الصحاح ان
من جعله من الاون فالاون العدل واحد جانبي الخرج لانه ثقل على الانسان
يقول خرج ذو اونين وهما كالعدلين ومنه قولهم اون الحمار اذا اكل وشرب
وامتلا بطنه او متدخا صرتاه وقال الفراء من الاين وهو التعب والشدة
والاصل مأينة فنقلت حركة الياء الى الهمزة فصار مأينة ثم قلبت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مؤنة ووزنها على هذا مفعلة وجرى
الفراء فيه على اصله في ان الياء اذا وقعت عينا مضموما ما قبلها يقلب واوا
الا ان يتبدل الضمة الكسرة كما هو مذهب سيبويه والمختار الاول لدلالة المونة
على معنى مان يمون مباشرة بخلاف الثقل والتعب فانهما قد لا يكونان ولو
يسلم كون ذلك لازما فليس الا عليه مباشرة وقول الفراء يعد للزوم كثرة التغيير
على مذهبه   واما منجنيق وهي معربة مؤنثة قال زفر بن الحارث لقد تركتني
منجنيق ابن بحدل احيد من العصفور حين يطير واصلها بالفارسية من
جه نيك اي ما اجودني وانما حكموا بانها معربة لان الجيم والقاف لا يجتمعان
في كلمة واحدة من كلام العرب الا ان يكون معربة نحو الجردقة كل عنيق
وهي معربة كرده او حكاية صوت نحو جلنبلق وهو حكاية صوت باب ضخم

في حال فتحه واصفانه جان على حدة ويلق على حدة اذا عرفت ذلك
فاعلم ان الاكثر على ان الاسماء المعربة يحكم عليها بالاصلي والزائد
لانها لما تكلمت العرب بها وصرفتها في الجميع والتصغير اجروها
مجرى العربي فلذا حكم على الف لجام ويا ابراهيم بالزيادة لقولهم لجم
وابارة وايض فيحكمون بذلك على معينها لانها لو كانت من كلامهم
لكان قياسها ان يكون كذلك ومنهم من لا يتعرض لوزنها والحكم
عليها بزيادة في البعض واصالة في البعض ويقول انما ثبت ذلك فيما
يكون من كلامهم واما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فاشار المصنف
الى بيان وزن منجنيق ذاهبا الى المذهب المختار وقال ان اعتد بقولهم
جنفونا اي رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل باصالة الجيم والنون
والقاف ونقل ابو عبيدة عن بعض العرب ما زلنا نجنق وقال غيره
كنا نجنق مرة ونرشق اخرى وحكى الفراء جلقناكم وان لم يعتد به لقلته
في استعمال الفصحاء ولقول الفراء انه مولد من لفظ المنجنيق لانه
موضوع في لغة العرب فان اعتد بمجانيق ففنعليل لان حذف النون
دل على زيادتها واذا كانت النون زائدة لا يجوز ان يكون الميم زائدة
ايضا اذ لا يجتمع في اول الاسم زيادتان الا ان يكون جاريا على الفعل
هكذا ذكر في شرح الهادي وان لم يعتد بمجانيق فان اعتد بسلسبيل
وقيل هو فعلليل كما ذهب اليه الاكثرون فمنجنيق فعلليل اذ التقدير
انه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون دليل على زيادة الميم
والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان فعلليلا ثابت في كلامهم
فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير وغيره فيحكم بانه فعلليل
وان لم يعتد بسلسبيل على الاكثر فوزن منجنيق فعليل اذ لا يكون فعلليل
لعدم النظير ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الاولى والزيادة بلا

وما قرب منه اولى فيكون وزنه فعلنيلا ثم ان المص قدم جنفونا اذ الاشتقاق
مقدم على غيره واردفه بقوله مجانيق لان زيادة النون فيه علم بالاشتقاق
واصالة الميم بعدم النظير ثم ذكر انه ان ثبت ان سلسبيل فعلليل فهو
كذلك اذ لم يدل دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة
وبعد ذلك تمسك بعدم النظير وقال ح يكون فعلنيلا وكذلك وقع
الترتيب هكذا فتدبر والمختار من هذه المذاهب انه فنعليل لان جنفونا
غير معتد به لما مر ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق لان منجنيق اما
مجانيق او مجانق وكلاهما يدل عليه واعتبار الاخيرين كان مشروطا
لعدم اعتداد هذا فهذا هو المختار واليه ذهب سيبويه ومجانيق
يحتمل الثلث لانه ان اعتد بجنفونا فوزنه مفاعيل والا فان اعتد بسلسبيل
فوزنه فلاليل والا فوزنه فلاعيل ثم النظر الى مجانيق في ذاته يقتضي
ان وزنه فعاليل ولذلك ذكر اولا انه ان اعتد به فمنجنيق فنعليل فظهر انه
اراد بالثلثة غير ذلك فامل ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق
في اوزانه الا في منفعيل لانه ان اعتد بمجانيق فمنجنيق فنعليل ومنجنون
فنعلول والا فان اعتد بسلسبيل فمنجنيق فعلليل ومنجنون فعللول والا
فمنجنيق فعلنيل ومنجنون فعلنول وانما كان منجنون مثل منجنيق بعينه
ولو لا منجنين لكان منجنونا لا لمجئ هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط ثم
من جعل النون الاولى في منجنون ومنجنين اصلية جمعه على مناجين
وكذا يجمعه عامة العرب ومن جعلها زائدة جمعها على مجانين وانما
قال لا في منفعيل اذ لم يات مثل جنفونا ليدل على زيادة الميم والنون في
منجنون كما دل جنفونا على زيادتها في منجنيق وذكر بعض الشارحين
انه لو قال ومنجنيق مثله كان اولى لان صورة منجنين مثل صورة منجنيق
لا صورة منجنون وفيه نظر اذ لا شبهة في ان منجنينا مثله واراد المص

ان يبين ان منجنونا ايضا مثله وخندريس لمنجنين اي في القولين المشهورين
وهما ان يكون على فعلليل وفنعليل لا فعلنيل وهو ظاهر اذ لا نون
فيه في مقابلة النون الثانية من منجنين والمص فصل بحث المنجنيق
عما تقدم بقوله واما فكانه انما فعل كذلك لان المنجنيق معرب وما
تقدمه ليس كذلك فلا يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدم ثم ذكر منجنونا
وخندريسا معهما لما بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية
الحركات والسكون والخلاف في الوزن فان فقد الاشتقاق اي
فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الاصول لما
فرع من الاشتقاق شرع في عدم النظير فيقول اذ لم يوجد الاشتقاق
فاما ان يخرج الكلمة او زنة اخرى لها من الاصول او لا فان لم يخرج
عنها فيعرف الزائد بغلبة الزيادة كما يجئ حيث اشار اليه بقوله
فان لم يخرج فبالغلبة وان خرجت فذلك هو عدم النظير وقسم المص
ذلك ثلثة اقسام الاول ان يخرج الكلمة عن الاصول بتقدير الاصالة الثاني
ان لا يخرج هي بل تخرج زنة اخرى لها عنها الثالث ان يخرج تلك
الكلمة عن الاصول على تقديري الاصالة والزيادة معا ثم اشار الى
القسم الاول بقوله فبخروجها عن الاصول كتاء تتفل وهو ولد الثعلب
وترتب وهو الشئ الثابت فانه ليس فعلل كجعفر بضم الفاء في الاصول
فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل بفتح التاء وضم العين واورد ههنا
سؤال في الشروح وهو انه ليس تفعل في الاصول ايضا واجاب عنه بانه
اذا تعارض الامران فالحمل على الزائد اولى لان ما زيد فيه من الكلمة اكثر
من المجرد هكذا ذكره ويعلم منه ان تتفل وترتبا مما يخرج عن الاصول
بتقدير اصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين
فكيف يصح ذكرهما ههنا وغاية ما امكنني فيه ان يقال مراد المص ان يبين

انه اذا خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة التاء وزيادتها حرف
فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل لذلك عما يخرج على تقدير الاصالة
ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس منظورا فيه وهذا وقد
ذكر في شرح الهادي ان ترتبا وهو الشيء الثابت من الرتوب وهو الثبات
وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان التاء الاولى في ترتب
زائدة لوجهين احدهما الاشتقاق وهو انه من رتب والثاني عدم
النظير فدل هذا على انه له اشتقاقا وقد جعله المص مما فقد فيه الاشتقاق
ويمكن ان يقال ان المراد من ايراده بيان انه يخرج من الاصول على تقدير
اصالة التاء من غير النظر الى اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا قالوا تتفل
من التفل وهو لفظ الريق يسمى ولد الثعلب به لما فيه من اللين والصغر
او من قولهم رجل تفل اي وسخ لكن يمكن ان يمنع تحقق الاشتقاق
هنا بل هو شبهة اشتقاق وكنون كنتال وهو القصير فانك
لو جعلتها اصلية لكان وزنه فعللا او فعلالا وكلاهما مطرح
فلذلك حكم بزيادتها وكذا نون كنهبل وهو نوع من الشجر اذ ليس
في الاصول مثل سفرجل بضم الجيم فوزنه فنعلل وذكر في شرح الهادي
انه لو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا قلت الحمل على الزيادة اولى فوزنه
ههنا مثل ما مر بخلاف كنهور وهو العظيم من السحاب فانه
لم يحكم فيها بزيادة النون لانه اذا حكم باصالته فوزنه كان على وزن
فعلل وهو موجود في ابنيتهم الا ان الواو فيه للالحاق بسفرجل فوزنه
فعلول ونون خنفساء بفتح الفاء عطف على قوله نون كنتال في الحكم
بزيادتها لعدم فعللاء بفتح اللام الاولى وكذا نون قنفخر بضم القاف
وهو عظيم الجثة لعدم فعلل او بخروج زنة اخرى عطف على قوله
فبخروجها اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة

عن الاصول

٨٩

عن الاصول او بخروج زنة اخرى لتلك الكلمة منها وهذا هو القسم
الثاني من عدم النظير وذلك كتاء تتفل وترتب بضم الاول فانه
يحكم بزيادتها وان كان فعلل موجودا في كلامهم كبرثن لما ثبت
زيادتها في تتفل وترتب بفتح الاول فكذا فيهما لان اللفظ والمعنى
متفقان فكيف يكون في احدهما اصلا وفي الاخر زائدا قال في الصحاح
ام ترتب بضم التاء وفتح العين فاشار بقوله بضم التاء وفتح العين
الى ان التاء زائدة وذلك اذا لم يثبت جخدب بضم الجيم وفتح الدال لظهر
لخروجها عن الاصول وكذا لو ثبت لما ثبت زيادة التاء في ترتب في كذا
نون قنفخر بكسر القاف وان كان مثل قرطعب لكثير لما ثبت زيادتها في قنفخر
بالضم وكذا نون خنفساء بضم الفاء وان ثبت قرفصاء لما ثبت زيادتها
في خنفساء بالفتح والقرفصاء حزب من القعود وهو ان يجلس الشخص
على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي
بالثوب يكون يداه مكان الثوب وكهمزة النبج وهو عود يتبخر به فانه
يحكم بزيادتها وان كان فعلل كزبرج وهو الغليظ ثابتا في كلامهم لزيادتها
في النجوج وهما متحدان في المعنى والاصول وذكر في الشروح انه حكم
بزيادة همزة النبج وان كان مثل سفرجل موجودا في كلامهم وهذا يوهم
ان نونه اصلية وليس كذلك بل هي زائدة كما ستعرف ان النون كثرت زيادتها
ثالثة ساكنة وايضا ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي ان وزنه افنعل
وان قيل هلا عكست في هذه الامثلة بان تحمل قنفخرا بضم القاف على قنفخر بكسر
القاف فيحكم باصالة النون وكذا في غيره قيل لانه يلزم من ذلك مخالفة الاصول
بخلاف ما ذكرنا فان خرجتا هذا هو القسم الثالث من اقسام عدم النظير
اي فان خرجت الزنتان عن الاصول ويريد بالزنتين ما يحصل على تقدير
الاصالة وعلى تقدير الزيادة كنرجس فانك لو جعلت النون زائدة فهو على وزن

نفعل ولو جعلتها اصلا فهو على زنة فعلل وكلاهما خارجان من الاصول
فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به لم تصرفه لانه على مثال نضرب
وبعضهم يقول نرجس بكسر النون وهي فيه زائدة ايضا لاتفاق اللفظ
والمعنى فان قيل نرجس اعجمي فهلا جعلتم النون اصلا وان خالفت الكلمة الاصول
حملا على ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفش في جالينوس من كونها اصلا
وان خرج الوزن عن الاصول فالجواب عنه ان الفرق بينهما كون
جالينوس علما في لغة اهله كزيد وعمرو في لغة العرب وقد تقرر ان الاعلام
يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها وليس كذا نرجس لانه اسم جنس ذكره
بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وحبنطاء وهو القصير اذ لا
نظير له في كلامهم على تقدير اصالة النون ولا على تقدير زيادته وفيه نظر
اما اولا فلا نسلم انه لا نظير له على تقدير زيادة النون لان وزنه فنعلو
فتامل ونظيره كنتأو لعظيم اللحية من كنأت لحيته نبتت وعنزهو الذي
لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة قال في الصحاح رجل عزهاة
وعزهى منون للذي لا يطرب للهو وفنعال ونظيره سندأو من السدو
مصدر سدت الابل في سيرها مدت ايديها واما ثانيا فلا نسلم
انه لا نظير له على اصالة النون فان نظيره قرطعب فان قيل حكم بزيادة النون
فيه لامرين احدهما الزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة
وهذا دليل على انها مزيدة والثاني ان اكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه
الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما في كنتأو وعنزهو وعلى زيادة
النون مع الهمزة كما في سندأو وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم
اجيب بانه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه لعدم النظير بل بامر
اخر فلا يكون مما نحن فيه وما قيل انه من حطانة الارض اي صرعته فيلزم
الخلف لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد لانا نمنع تحقق الاشتقاق

ههنا

9

ههنا بل غايته شبهة الاشتقاق ولا باس به وكجندب وهو ضرب
من الجراد فانه يحكم بزيادة نونه لانه لا نظير له على تقدير اصالة النون
وزيادته وهذا اذا لم يثبت جخدب بفتح الدال وهو معناه واما
اذا ثبت جخدب كما رواه الاخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على
زيادة نونه والاصل الاصلي قيل لا نسلم ان جندبا يكون فعللا على
تقدير ثبوت جخدب فان الاشتقاق يدل على زيادة نونه لانه
من الجدب لان الارض تجدب مع الجراد غالبا ويمكن ان يقال
هذا انما يتم لو كان هذا الاشتقاق محققا وليس كذلك
الا ان تشذ يعني الا يكون ذلك الحرف مستبعدا زيادته في ذلك المحل فانه
يحكم باصالته كميم مرزنجوش اذ لم يثبت زيادة الميم في اول الكلمة حال
كونها خامسة اي واحدة من الخمسة يعني اذا وقعت الميم في اول الكلمة
كانت بحيث اذا جعلت اصلا كانت واحدة من الحروف الاصول
الخمسة فلا يحكم بزيادتها وذلك في غير الجاري على الفعل دون نونها
فانه يحكم فيه بزيادة النون لعدم فعللول فوزنه فعلنلول ونون برناساء
عطف على قوله ميم مرزنجوش اي الا ان تشذ الزيادة كميم مرزنجوش
وكنون برناساء فانه يحكم باصالتها فوزنه فعللاء صرح بذلك في
شرح الهادي وايضا ذكر في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلثة احرف
فلو كان عطفا على قوله نونها كما ذكر بعض الشارحين لكان المعنى انها زائدة
فينبغي ان يكون مزيد الثلاثي وليس كذلك لما مر ويؤيد ما ذكرنا ان النون
لا تزاد ثالثة متحركة كما اشار اليه المص بقوله وثالثة ساكنة والبرناساء
الناس يقال ما ادري من اي البرناساء هو واما كنابيل مثل
جرعتيل يدل على انه جعله مزيد الخماسي على فعاليل لكن هذا اللفظ ذكر في
شرح الهادي في مزيد الرباعي بهذه العبارة وهو قوله وفعاليل بضم الفاء

لم يات منه الاسم واحدا وهو كنابيل وايضا ذكر هذا اللفظ فى المفصل
فى الرباعى الذى زيد فيه حرفان ولم يزد عليه المص فى شرحه بل اكتفى بقوله وهو
اسم ارض علم فينبغى ان لا ينصرف ويمكن ان يقال مراده ان النون فيه اصلية
اذ الكلام فى زيادة النون واصالته لكن فيه تعسف والخزعبيل الباطل من
اى شئ فان لم تخرج فبالغلبة لما فرغ من عدم النظير شرع فى غلبة الزيادة
اى فان فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة اخرى لها بتقدير الاصالة
ولا بتقدير الزيادة من الاصول فيعرف الزائد بغلبة الزيادة وقد عرفت
فى اول هذا الباب ان الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التى هى لغير
الالحاق والتضعيف وانما ذكر التضعيف هنا لغلبة الزيادة لا انه مما
نحن فيه ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة كما فى قردد وعصبصب
ثم ان التضعيف اما ان يكون للالحاق او لغيره فان كان للالحاق فاما
بتكرير حرف واحد كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع الحق بزيادة اللام
بجعفر ولذلك لم يدغم او بتكرير حرفين وح اما ان يكون بتكرير الفاء والعين
كمرمريس وهى الداهية الشديدة من المراسة وهى الشدة كرر الفاء
والعين فيه للالحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل او بتكرير العين واللام كعصبصب
وهو الشديد من العصب وهو الطى الشديد كرر فيه العين واللام للالحاق
بسفرجل ووزنه فعلعل وان لم يكن للالحاق فكهمرش وهو العجوز فان
الاكثرين ذهبوا الى انه فعّلل بتضعيف العين حكموا بذلك لكثرة التضعيف
وقال الاخفش اصله هنمرش كجحمرش بمعناه ووزنه فعللل واستدل على
ذلك بعدم النظير وقوله ولذلك لم يظهروا كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال لو كان اصله هنمرشا لما ادغم لانه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدى
الى اللبس بتركيب آخر فاجاب بانه لا يلتبس ههنا هذه العدم فعّلل فيعلم
انه فعّلل والزائد فى نحو كرم الثانى لما علم ان الدال الثانية فى قردد انما جعلت

بازاء راء جعفر واذا ثبت زيادة الثانى فيه فكذا فى غيره وقال الخليل
الاول لان الحكم على السابق بالزيادة اولى وجوز سيبويه الامرين
لتعارض الامارتين ولا تضاعف الفاء وحدها لانه اما ان تكرر
قبل العين او بعده فان كرر قبله فيؤدى الى الادغام وهو متعذر
لاستلزامه الابتداء بالساكن فان قيل فليوت بالهمزة قلت قد يلتبس
مع الاستغناء وان كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف
اصلى ولم يثبت مثله فى لغتهم فنحو زلزل رباعى وكذا صيصية وهو
الحصن لما مر وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة اى صاح
وضوضيت من الضوضاة وهو الصياح ذكر بعض الفضلاء فى
شرح تصريف ابن مالك ان اصلهما قوقوت وضوضوت قلبت
الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما فى اغزيت وليس فيهما تكرير فاء
ولا عين لما مر ولا زيادة حرف لين لانه لو جعل كلاهما زائدا لبقى
حرفان ولو جعل احدهما زائدا لزم التحكم وكذلك سلسبيل خماسى
وزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لما مر وانما جوز نحو
مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الاصلى الذى هو الميم
الاول والحرف الزائد الذى هو الميم الثانى بحرف اصلى وهو الراء
لان الراء مكرر فى مرمريس فكانه ليس باصلى هذا على مذهب
البصريين اما الكوفيون فجوزوا تكرار الفاء وحدها وقالوا زلزل
وصرصر اى صوت من صر وصدم اى اهلك من دم وكالهمزة
اولا مع ثلثة اصول فقط لانها كثرت زيادتها عند وجود هذا الشرط
فيما عرف بالاشتقاق كاحمر واصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من
هذا القبيل عليه نحو افكل وهو الرعدة افعل لما مر وجعل افكل وهو
منصرف ولو سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل وقولنا اولا احترازا

عن ان يكون غير اول فانه يحكم باصالتها لقلة زيادتها غير
اول مع ان الاصل عدم الزيادة كقولهم يذال الريك يذالة اذا
ردبرائله وهو شعر قفاه الى يافوخه عند الهراش مثلا فان الهمزة فيه
اصل وكذا تكرفاء السحاب اى ارتفع وقوله مع ثلثة اصولا احترازا عن
ان يكون بعدها اصلان كاتب وهو ثوب مشقوق فى وسطه فتلقيه المرءة فى
عنقها من غير كمّ ولا جيب فالهمزة فيه اصل والا لكان الكلمة المعربة
على حرفين وقوله فقد احتراز عن ان يكون بعدها اربعة احرف اصول
كاصطبل فانه يحكم باصالتها اذ لم يثبت زيادتها فى مثل هذا الموضع
باشتقاق ولا غيره والاصل عدم الزيادة قال ابو البقاء الدليل على
اصالتها وجهان احدهما انها ثقيلة والكلمة الرباعية مستقلة وليست
الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها الثانى انها اعجمى فلا يعرف له اصل
ولذلك حكم باصالة الهمزة فى ابراهيم واسماعيل واذا كان بعد الهمزة
اربعة احرف لكن احدها زائدة كاجفيل وهو الجبان فانه يحكم بزيادة
همزته اذ بعدها ثلثة اصول فقط والميم اى امر الميم فى الزيادة
كامر الهمزة فان موضع زيادتها ان يقع فى اول بنات الثلث غالبا لان
الهمزة من اول مخارج الحلق مما يلى الصدر والميم من الشفتين وهو
اول مخارج من الطرف فجعلت زيادتها اولا لتناسب مخرجاهما موضع
زيادتهما ولا يحكم بزيادتها غير الاول الا اذا دل دليل على زيادتها لكن
الهمزة زيدت فى الاسم والفعل والميم لم تزد الا فى الاسم فاذا وقعت اولا
بعدها ثلثة احرف اصول حكم بزيادتها وقد زيدت زيادة مطردة فى
اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الزمان والمكان والآلة عرف
ذلك بالاشتقاق فان ابهم شئ حمل على ما علم فالميم فى منبج اسم بلد زائدة
والنون اصل اذ لا يجوز ان تجعلهما اصلين اذ ليس فى الاصول مثل

جحمر

جعفر بكسر الفاء ولا ان تجعلهما زائدين لانه يبقى الكلمة المعربة على ثنائية
الباء والجيم فتعين ان يكون احدهما اصلا والآخر زائدا فقضينا بزيادة
الميم لان زيادة النون ثانية قليل والياء زيدت مع ثلثة فصاعدا
لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك ضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض
فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كيرمع وهو حجارة بيض رقاق الا فى اول
كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجرة يستاك به او كساء يجعل
على عجز البعير واسم من اسماء الدواهى ويقال ذهب فى اليستعور اى
الباطل والياء فيه اصل لان الزوائد لا تلحق ببنات الاربعة من اولها الا
ما كان جاريا على الفعل وقوله الا فيما يجرى على الفعل اراد به المضارع
كيدحرج والسلحفية وهى دابة جلدها عظيم فعلية زيدت فيه الياء
للالحاق بقذعملة والواو والالف زيدتا مع ثلثة فصاعدا كالجهورة
من الجهارة وهى الحس وكوثر يقال رجل كوثر اذا كان كثير العطاء وقال
وانت كثير يا ابن مروان طيب وكان ابوك ابن العقائل كوثرا وكضارب
وكتاب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه ولذلك يقال وزن كنهور وهو السحاب
العظيم فعلول ذكر فى المفصل وفى شرح الهادى فى الرباعى الذى فيه زيادة
واحدة بعد اللام الاول ذكر فى شرح الهادى فى الرباعى الذلى انه اذا وقعت
الواو غير اول مع ثلثة احرف اصول فصاعدا فلا يكون الا زائدة ويكون
ثانية كما ذكر وثالثة كجدول ورابعة كحامرّ وخامسة كعضرفوط الا فى
الاول اى الا فى اول الكلمة فانهما لا تزادان فيها اما الالف فظ واما الواو
فلانها ان كانت مضمومة او مكسورة تطرق اليها الهمزة كاجوه
واشاة وان كانت مفتوحة تطرق اليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة
وذلك فى الاسم حال التصغير وفى الفعل عند المجهول ورنتل وهو الداهية
على وزن فعنلل كحنظل وهو غليظ الشفة والنون اصل هذه الا فى الاول

ان تلحق بالصفات مما مؤنثه فعلى نحو غضبان وعطشان وسكران لان
الصفات بالزيادة اولى من الاسماء من حيث انها متشبهة بالافعال
بالافعال والفعل اقعد فى الزيادة من الاسم وزيادتها فى الاسماء نحو عمران
وعثمان للحمل عليها وروى انه عليه السلام قال لقوم من انتم فقالوا نحن
بنو اغنياء فقال عليه السلام بل انتم بنو رشدان فما جاءك من هذا النحو فاحكم
فيه بزيادتها الا ان يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه نون مران اصلية لانه
من المرانة وهى اللين والمران بالفتح والتشديد اسم موضع واما نحو عنان
وسنان فالنون فيه اصلية اذ لم يتقدمه ثلثة اصول وتزاد ايضا ثالثة ساكنة
نحو شرنبث وهو غليظ الكفين والرجلين لقولهم فى معناه شرابث بضم الشين
وعرنذ وهو الغليظ من قولهم شئ عرد اى صلب ولقولهم فى معناه عرد وقال
الشاعر والقوس فيها وتر عرد لانه ليس فى الاصول مثل جعفر بضم الجيم والعين
فان قيل ففى كلامهم حبن وعتل قلنا المراد ان يكون اللامان مختلفين وكذا
عصنصر وهو اسم جبل لانها ثالثة ساكنة فى اسم على خمسة احرف فيحكم بزيادتها
لانها وقعت موقع الالف الزائدة الا ترى انهما تعاقبان على الكلمة الواحدة
نحو شرنبث وشرابث والالف فيها زائدة لانها لا يكون اصلا فى بنات الاربعة
فكذا ما وقع موقعها واشار المصنف بقوله كثرت الخ الى ان زيادة النون
اولا كنرجس وثانيا كقسل ورابعا كرعشن وان وقعت فى كلامهم كما ذكرنا
كل منها فى موضع لكنها لم تكثير وقوله بعد الالف شامل للخامسة كما ذكرنا
من الامثلة والسادسة كالزعفران والسابعة كالعبوثران وهو نبت الريح
وقوله اطردت يدل على ان زيادتها فى غير المضارع والمطاوع نحو انقطع غير
مطردة ومعنى قولنا غير مطردة انا لا نحكم بزيادتها الا اذا دل دليل من اشتقاق
او غيره على زيادتها ولذلك حكمنا باصالة نون نهشل وهو الذئب الصغير ايضا
وعنتر وهو الذباب الازرق واما زيادتها فى التثنية والجمع المصحح والامثلة الخمسة

فقد

فقد مر فى النحو مع ان بعضها بعد الالف اخر والبعض الاخر قريبا منه
فلذلك لم يذكره المص ههنا والتاء فى تفعيل ونحوه من تفعل وتفاعل
فى نحو رغبوت وقد مر والسين اطردت زيادتها فى استفعل وشذ فى اسطاع
قال سيبويه هو اطاع فمضارعه يستطيع بالضم وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا
السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها اطوع يطوع وقال
الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة السين شاذة بل التاء
فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يستطيع بالفتح ثم
ان بكر المحققون السين الغير المعجمة بكاف الخطاب للمونث فيقولون اكرمكس
وبنى تميم الشين المعجمة وكلاهما فى حال الوقف لا يقاد الكسرة اذ لو سكنوا الكاف
ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما
من الهمس ونعلم ان السين حرف جئ به لمعنى فعدها من حرف الزيادة غلط وايضا
فعدها من حروف الزيادة يستلزم عد الشين ايضا منها لكون كل منهما للمعنى
المذكور وينبغى ان يعلم انه اذا زيد شئ بحيث يصير مع المزيد فيه كشئ واحد
لا بنيا فى ذلك لكونه مما نحن فيه اى من باب ذى الزيادة كالف ضارب
وواو مضروب اما ان لم يصر مع الاول شيا واحدا بل يكون متصلة
بآخر كلمة اخرى كسين اكرمتكس وهاء اخشه فلا يكون مما نحن فيه ثم
قيل الكسكسة بكسر الكاف لان السين انما ملحق بكاف المونث وهى مكسورة
فالحكاية ايضا بالكسر والمختار انها بالفتح لانها مصدر وفعلل الماخوذ منها
اشتقاقا وهو مفتوح الفاء واللام الاول لا غير الا ترى قولهم بسملة بفتح
الباء مصدر بسمل اى قال بسم الله وان كانت الباء فى بسم الله مكسورة وكذا
السجلة مصدر سبحل اذا قال سبحان الله وان كانت السين فى سبحان الله
مضمومة واعلم ان كليهما اعنى الحاق السين والشين غير فصيح حكى ان معاوية
قال يوما من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال

قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن
كسكسة بكر وليس فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية
منهم قال قومي والفراتية لغة اهل الفرات الذي هو نهر الكوفة لانهم
خالطوا العجم والنبط فتغيرت لغتهم والكشكشة والكسكسة قد ذكرنا
هما سميا بذلك لتكرر الكاف مع السين والشين فيهما والغمغمة ان لا تبين
الكلام واصلها اصوات الثيران عند الذعر واصوات الابطال عند القتال
والطمطمانية بالكسر ان يكون الكلام شبيها بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر
اوفي لسانه عجمة لا يفصح واما اللام فقليل زيادتها لانها ابعد حروف
الزيادة شبها بحروف المد حتى قال بعضهم الياء في فيشلة وهو راس
الذكر وفي هيقل وهو ذكر النعام وفي طيسل وهو الكثير من الماء والرمل وغيرها
زائدة ووزنها فيعلة وفيعل فيكون من معنى فيش وهيق وطيس لا من
لفظها وان وافقها في بعض الحروف كدمث ودمثر وقالوا في فحجل
كجعفر مع انه بمعنى الافحج وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد
عقباه لكن المختار ان لام فيشلة وطيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد
بمثل دمث ودمثر لقلته والالحاق بالاكثر اولى وفي هيقل احتمل الوجهين
هيق وعقل وقول المص ولا الالحاق بالاكثر قال بعضهم يدل على انه استبعد
الحكم باصالة اللام فيهما وانما قال كجعفر ليكون تصريحا باصالة اللام
واما انها فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة واورد عليه من
خمسة اوجه الاول اخشة اجاب المص عنه بان ذلك لا يلزم لانها
حرف جئ به لمعنى فلا يكون من حروف الزيادة الثاني انهم قالوا في جمع ام
امهات وقال الشاعر اني لدى الحرب رخي اللبب معتزم الصولة عالي
النسب امهتي خندف والياس ابي واللبب ما يشد على صدر الدابة يمنع
الرجل من الاستيخار ويقال فلان في لبب رخي اذا كان في حال واسعة ويقال

اعترفت

اعترفت على كذا بمعنى عزمت عليه والاعتزام لزوم القصد في المشي
وخندف امرءة الياس بن مضر واسمها ليلى نسب ولد الياس
اليها وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي المشية كالهرولة والهاء
زائدة لان اما فعل بدليل الامومة في مصدره وامات في جمعه
قال الشاعر اذا الامهات قبحن الوجوه فرجت الظلام باماتكا احيب
عن ذلك بمنع ان اما فعل والهاء زائدة وسنده ان الهاء يجوز ان
يكون اصلا كما نقل خليل بن احمد في كتاب العين من قولهم تامهت
بمعنى اتخذت اما وهذا يدل على اصالة الهاء فيكون امهة فعلة كالقبرة
وهي العظمة ثم حذفت الهاء والتاء ايضا فوزن ام فع فالامومة
فعوعة ثم بتسليم انه فعل لكن لا يلزم منه زيادة الهاء في امهة لجواز
ان يقال هما اصلان فام فعل وامهة فعلة كدمث ودمثر بمعنى وهو
المكان اللين ولا يمكن ان يقال الراء زائدة لانها ليست من حروف
الزيادة وكذا يقال عين ثرة وسحاب ثرثار اي كثير الماء ورجل
ثرثار اي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده فانه
لا يمكن الحكم بزيادة الثاء الثاني في ثرثار لما يلزم من الفصل وكذا
لؤلؤ ولال فان لالا للبائع اللؤلؤ ليس من اللؤلؤ الرباعي لان فعالا
للنسبة لا يجيء الا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم فلالا من
ثلاثي لم يستعمل ذلك الثلاثي ولا يمكن ان يكون الهمزة الثانية في لؤلؤ
زيادة الا لزم باب سلس ثم قال في شرح الهادي الحكم بزيادة الهاء
اصح لقولهم ام بينة الامومة وقولهم تامهت شاذ مسترذل ثم قال
في كتاب العين من الاضطراب والتصحيف الفاسد ما لا يدفع واعتقاد
زيادة الهاء في امهات اولى من اعتقاد حذفها من امات لان ما زيد
في الكلام اضعاف ما حذف واما نحو دمث ودمثر فقليل لا يعتد

ثم اعلم ان همزة الياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة الثالث اهراق
فى اراق بزيادة الهاء ذكر فى الشرح المنسوب الى المص انه لا جواب عنها الا دعوى
الغلط فيمن قاله لانه لما ابدل الهمزة فى هراق توهم انها فاء فادخلت عليه
الهمزة واسكنت وذكر فى الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة
اى صبه واصله ارق يريق اراقة واصل اراق اريق واصل يريق يريق واصله
وانما قالوا انا اهريقه ولا يقولون انا اعديقه لاستثقالهم الهمزتين وقد زال
ذلك بعد الابدال وفيه لغة اخرى وهى اهرق الماء يهريقه اهراقا على افعل
يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من
نفس الكلمة ثم ادخلت الالف بعدها على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم
العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهى اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق
والشى مهراق ومهراق ايضا بالتحريك وهذا شاذ ونظيره استطاع يستطيع
اسطاعا بفتح الالف فى الماضى وضم الياء فى المستقبل لغة فى اطاع يطيع وجعلوا
السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الهاء الرابع ان ابا الحسن
قال هجرع للطويل من الجرع المكان السهل وجوابه انه بعيد لعدم المناسبة بين
الطويل والمكان السهل وهبلع للاكول من البلع وان كان اقرب مما قاله
فى هجرع لكن العلماء خالفوه فى ذلك والاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلا الخامس
انه قال الخليل الهركولة للضخمة هفعولة من الركل وهو الضرب بالرجل الواحدة
فتحكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم مما مر فان تعدد الغالب مرتبط بقوله فان لم
يخرج فبالغلبة وكانه قال يحكم بزيادة ما غلب زيادته ان لم يتعدد الغالب وان
تعدد فاما ان يمكن جعل الجميع زائدا بان يكون سوى المتعدد ثلثة احرف اصول
او لا يمكن فان امكن حكم بالزيادة فى المتعدد سواء كان ثلثة او اثنين نحو اجرى
وهى العادة يحكم فيها بزيادة الهمزة والياء والالف قيل سميت بذلك لانه يجرى
اليها فى كل شئ وحنبطى وهو صغير البطن وقيل القصير يحكم فيها بزيادة النون

والالف

والالف وان لم يمكن بل يتعين احدهما وجب الترجيح وذلك ثلثة اقسام لانه اما
ان يخرج الكلمة عن الاصول على تقدير جعل احدهما اصلا دون الاخر او خرجت
على التقديرين او لم يخرج اصلا فان خرجت على تقدير جعل احدهما اصلا
دون الاخر حكم بزيادته كميم مريم ومدين وهو اسم مكان فانك تحكم
بزيادتها دون الياء لعدم فيعل وكثرة مفعل وكهمزة ايدع وهو الزعفران
فانك تحكم بزيادتها دون الياء لعدم فيعل وكثرة افعل وفيه نظر لوجود
فيعل كصيقل وبيدر وكياء تيحان وهو الذى يقع فيما لا يعنيه فانك
تحكم بزيادتها دون التاء لوجود فيعلان نحو تيقان وهو النشيط وعدم
تفعلان قال المص وفى شرح الحماسة التيحان المقدام وهو فيعلان
بفتح العين ولا يجوز ان يروى بكسرها لان فيعلان لم يجئ فى الصحيح
فيبنى المعتل عليه قياسا وفيعل كسيد من الابنية المختصة بالمعتل
ومثل تيحان هيبان وهما صفتان حكاها سيبويه بالفتح ومثالها
فى الصحيح فيقبان وشيصبان والعيقبان شجر يتخذ منه الروح وقال
ابن دريد هو بالفارسية ازاد درخت والشيصبان اسم قبيلة من الجن
وكنون عزويت وهو طائر او اسم بلد فانك تحكم بزيادتها واصالة الواو
دون العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل ولا يجوز
ان يكونا زائدين اذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين ولا ان يكونا اصليين
على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل قدر الذراع وشنظير وهى سيئ الخلق
لما مر ان الواو اذا كانت مع ثلثة احرف اصول يكون زائدا ابدا لا فى
الاول وكطاء قطوطى فانك تحكم بزيادتها دون الالف لوجود فعوعل
كعثوثل وهو الرجل المسترخى الاعضاء وعدم فعولى والقطو مقاربة
الخطو وكلام ادلولى اى اسرع دون الفها لوجود افعوعل كاعشوشب
وعدم افعولى ومثله دلوى من المعتل اقطوطى يقال قطا فى مشيه يقطو

واقطوطى مثله من القطو وقيل فى شرح الهادى الحقوا ادلوى باعروى
وبنوه على الزيادة فلم يفارقه كما كان اعروى كذلك وكوا وخولايا
اسم مكان دون يابها لوجود فوعالا مثل نزوعادا وهو النشاط وعدم فعلايا
وكالياء الاولى مع التضعيف من يهيرّ دون الياء الثانية لوجود يفعلّ
وعدم فعيلّ ذكر فى الصحاح ان الهير بتشديد الراء صمغ الطلح قال المنا
الطمحت راعى من اليهيرّ وهو اليفعلّ لانه ليس فى الكلام فعيلّ لكنه لم
يذكر مثال يفعلّ وقال المص فيما فيه الزيادتان المفترقتان من شرح المفصل
انه اهمل الزمخشرى مثال يفعل وهو يهيرّ بمعنى الباطل ولم يذكر المص
فيه مثالا اخر يتحقق هذه مثالا انه يفعل وصاحب الهادى ذكر يهير
فى شرحه فى موضع بتخفيف الراء مع يلمع وهو السراب ويرقع وقد قسّا
ويلمق وهو القباء فارسى معرب وفسره بالحجر الصلب وصمغ الطلح
والسراب وحكم بان وزنه يفعل بالتخفيف وذكره فى موضع اخر بتشديد الراء
مع زيادة الالف فى اخره وقال يهيرّى بمعنى الباطل وهو يفعلّى كيحيرّى بمعنى
الاحمر ولم يذكره فيما فيه الزيادتان مفترقتان فقد تعذر مثال يفعلّ
بتضعيف اللام ويدور فى خلدى انه يمكن تحقيق مثاله بان يقال يفعل
بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع فاذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال
يفعلّ بتشديد اللام فقد تحقق يفعلّ بالتضعيف فى الجملة وفعُلّ غير
موجود فوجب الحمل على ما ثبت اولى ويمكن ان يقال لما ثبت ان اليهير
بالتخفيف لثبوت يفعل دون فعيل وجب ان يكون اليهير بالتشديد
لانه لما ثبت زيادة الراء الاولى واصالة الراء الثانية فى احد المثالين
ويمكن ان يكون فى الاخر لتوافقهما فى المعنى وكهزة ارونان يقال
يوم ارونان اى شديد دون واون لعدم فعولان ووجود افعلان ولم
يات الا انبجان فان الحمل على ما وجد ولو مثال واحد اولى من حمله على

ما لا مثال له يقال عجين انبجان اى مدرك منتفخ ذكر فى الصحاح ان
هذا الحرف يعنى الانبجان فى بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قيل فيه وسماعى
بالجيم عن ابى سعيد وابى الغوث وغيرهما فان خرجتا لما فرغ من القسم
الاول وهو ان يخرج الكلمة عن الاصول على تقدير كون احدهما اصلا
دون الاخر شرع فى القسم الثانى وهو ان يخرج على تقديرين فترجح
ههنا باكثرهما زيادة كالتضعيف فى تيّفان اذ فعلان وتفعّل
ان لم يوجدا فى ابنيتهم لكن زيادة التضعيف اكثر فوزنه فعّلان
يقال جاء نا على تيفان ذاك اى اوّله وكالواو فى كوالل وهو القصير فانه
فوعلل او فعالل لم يوجد الكن زيادة الواو اكثر من زيادة الهمزة فوزنه
فوعلل ثم انه قد علم مما مران نون حنطأو زائدة فلو جعلنا الهمزة ايضا
زايدة دون الواو لكان وزنه فنعالا ولم يوجد ولو عكست لكان
فنعلو وقد بينا ما فيه من الكلام فان لم تخرج فيهما هذا هو القسم الثالث
وهو ان لا يخرج اللفظ عن الاصول على تقدير جعل ايهما فرض
زائد فح اما ان يكون هناك اظهار شاذ اولا فان كان فاما ان ثبتت
شبهة الاشتقاق اولا فان لم تثبت شبهة الاشتقاق رجح بالاظهار
الشاذ اتفاقا ولم يذكره المص لوضوحه وان ثبت شبهة الاشتقاق
فاما ان يثبت فى احدهما او فيهما فان ثبت فى احدهما فقيل يرجح
بالاظهار الشاذ وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف فى ياجج
اسم قبيلة وماجج اسم مكان فمن رجح بالاظهار الشاذ لئلا يلزم خرق
قاعدة معلومة وهى الادغام عند اجتماع المثلين قال وزنهما فعلل
والجيم الثانية للالحاق بجعفر ومن رجح شبهة الاشتقاق لئلا يلزم
بناء لم يوجد فى كلامهم قال وزنهما يفعل ومفعل اذ وجد فى ابنيتهم
اج ولم يوجد ياج ماج فجعله على بناء كلامهم اشبه وفيه نظر التوكيد

الاطلاع على كل ما وقع فى كلامهم فثبت ان الاخذ بالاظهار الشاذ اولى ومعنى شبهة الاشتقاق ان يوافق البناء بناء كلامهم فى الحروف الاصول ولم يعلم الموافقة فى المعنى الاصلى ثم انه وقع فى الشروح ان من رجح بشبهة الاشتقاق قال وزنهما يفعل ومفعل لان فى بناهم اجّ ومجّ وذكر مجّ يوهم ان من قال بشبهة الاشتقاق يقول ماجح من المج وليس كذلك والالكان وزنه عنده فاعلا لا مفعلا ونحو محبب وهو علم يقوى القول الضعيف وهو الاخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على انه مفعل فلو رجح بالاظهار لقيل وزنه فعلل وجوابه اما بانه علم والاعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر فى غيرها فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الاظهار الشاذ فى العلم ترجيحها عليه فى غيره واما بان الاشتقاق واضح فان ثبت اى شبهة الاشتقاق لما فرغ مما وجد فيه شبهة الاشتقاق فى احد التقديرين شرع فيما ثبت شبهة الاشتقاق فى كلا التقديرين كمهدد اسم امرءة ان جعلت الدال زائدة كان من مهدا والميم من هذا فتعين الترجيح بالاظهار فنقول الدال زائدة والا وجب الادغام ومهدد غير منصرف للتانيث والعلمية فان لم يكن اظهار لما فرغ مما وجد فيه الاظهار الشاذ شرع فيما لم يكن فيه الاظهار الشاذ وقسمه ثلثة اقسام وذلك لانه اما ان يوجد فيه شبهة الاشتقاق اولم يوجد فان وجدت فاما فى احدهما او فيهما اما القسم الاول فاشار اليه بقوله فشبهة الاشتقاق فيقول ان وجدت شبهة الاشتقاق فى احدهما فاما ان يعارضها اغلب الوزنين اولا فان لم يعارضها اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم موظب مع الواو فانك ان جعلته مفعلا كان من واو وظاء وباء وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشئ وظوبا اى دام وان جعلته فوعلا كان

من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب غير متصرف لانه علم بقعة وكذلك معلى لانك ان جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو وهو مستعمل وان جعلت الالف زائدة كان من ميم وعين ولام وهو غير مستعمل وفيه نظر لقولهم معلت الشئ اى اخذته بسرعة وانما اورد مثالين اشارة الى انه لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها قيس الوزنين كما فى موظب اولا كما فى معلى هذا اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين فان عارضها اغلب الوزنين فبعضهم يقدم اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق لان الحمل على ما كثرت نظائره اولى من الحمل ما قلت نظائره وقال المص فيه نظر لجواز ان يكون رده الى اغلب الوزنين ردا الى تركيب مهمل ورده الى غير اغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردا الى تركيب مستعمل والرد الى التركيب المستعمل اولى ولاجل الخصم يرجحون اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا رمان فعال من رمن وان كان رمن غير مستعمل لا فعلان من رم اى اصلح لغلبتها اى لغلبة حروف التضعيف او لغلبة زنة فعال فى نحو رمان من اسماء البنات نحو حماض وهو نبت له نور احمر وتفاح وقلام لضرب من الحمض وعلام للحماء وفى قولنا رمن غير مستعمل نظر لما ذكر المص فى باب ما لا ينصرف من شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من رمرا ومن دمن بمعنى اقام ثم اعلم انه ذكر فى الصحاح انه قال سيبويه سالت الخليل عن الرمان اذا سمى به فقال لا اصرفه فى المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به اى لا ندرى من اى شئ اشتقاقه فيحمله على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال الاخفش نونه اصلية مثل قراص وهو البابونج وهو نوب له فحوان اذا يبس الواحدة قراصة هذا هو المذكور فى الصحاح

وهو يدل على ان وزن رمّان عند الخليل وسيبويه فعلان فكانه المختار
عند المص ولذلك قال ولذلك قيل رمان فعّال ولم يقل ولذلك
كان رمان فعالا فان ثبت فيهما هذا هو القسم الثانى من الاقسام الثلثة
لما لم يكن فيه لاظهار الشاذ اى فان لم يكن فيه اظهار وثبت شبهة الاشتقاق
فيهما فاما ان يغلب احد الوزنين او يندر الوزنان فان غلب احدهما فاما
ان يكون الوزن الاخر اقيس او لا فان لم يكن الاخر اقيس رجح باغلب
الوزنين كحومان واحده حومانة وجمعه حوامين وهى اماكن غلاظ فانه
فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع انه لا يعارضه اقيس الوزنين
والحمنان القراد وان كان الوزن الآخر اقيس كمورق وهو علم قيل هو مفعل
من الورق لانه اغلب وقيل هو فوعل من المرق لانه لو كان مفعلا لكان الراء
مكسورا لان قياس ما زيد الميم فيه من مثال ان يكسر عينه كموعد هذا اذا
غلب احد الوزنين فان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق
من الطرفين لانه الغرض كارجوان ويقال له بالفارسية ارغوان احتمل
ان يكون افعلانا كافعوان من رجوت وان يكون فعلانا من الارج كالعنفوان
لاول الشباب فان فقدت شبهة الاشتقاق فيهما هذا هو القسم الآخر
من الاقسام الثلثة لما لم يكن فيه لاظهار الشاذ فان لم يكن اظهار وفقدت
شبهة الاشتقاق فيهما اى فى التقديرين اعنى تقديرى الهما فرض اصلا
او زائدا فاما ان يغلب احد الوزنين او يندر الوزنان فان غلب احدهما يحكم
بالاغلب كافعى فانه افعل لا فعلى لغلبة وزن افعل وكاولكان وهو القصير
فهو افعلان كابنجان لا فوعلان كحوشنان بالثاء وبالتاء ايضه وهو اسم بلد لكثرة
افعلان بالنسبة الى فوعلان وفيه نظر لانه قد جاء فوعلان كثيرا كحوقران اسم رجل
وحوسنان بالتاء اسم ارض وبالثاء كذلك ولم يات افعلان الا ابنجان واربعنان
اللهم الا ان يقال زيادة الهمزة فى الاول اغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة لكثرة

بعد ذلك فان ندر الانسياعد على هذا وكامعة وهو الذى يكون كصعف
رايه مع كل واحد ووزنها فعلة كدتمة وهو القصير لا افعلة كافعلة
لان فعلة اكثر من افعلة وان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان احتملها
كاسطوانة فانه ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة لثبوت او فعلوانة كعنفوانة
وان لم افعوالة تعين ان يكون فعلوانة ثم اشار الى انه لا يجوز ان يكون
افعلانة لانه لو كان افعلانة لم يحذف اللام فى جمع لكنها حذفت اذ الياء
فى اساطين زائدة قطعا وليست بدلا عن الواو ولانه لا يقع بعد الف
الجمع ثلثة احرف بغير هاء التانيث الا والوسط حرف مد زائد كمصابيح
ولو كانت اسطوانة افعلانة لقيل فى الجمع اساطا واساطى كما يقال
فى جمع اقحوان اقاح واقاحى وحاصل هذا الكلام ان اسطوانة لا يجوز
ان يكون افعلانة لمجئ اساطين ثم ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة او
فعلوانة لندورهما وعدم التركيب من اسط وسطن وان لم يثبت افعوالة
فتعين ان يكون فعلوانة ولا يكون مما نحن فيه الامالة هى مصدر قولك
املت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى وهو فيها من مال الشئ
يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وهو فى الاصطلاح ان تنحى بالفتحة
نحو الكسرة اى هى عدول بالفتحة عن استوائها وجنوح بها الى الكسرة
وذلك بان تشرب بالفتحة شيا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها
وعن الكسرة ثم ان كان هناك الف فلا محالة يصير بين الالف والياء
وهذا التعريف اولى من قولهم ان تنحى بالالف نحو الياء ومن قولهم ان
تنحى بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء لان الفتحة قد يمال منفردة نحو
من الضرر فلا يكون ما ذكروه جامعا وسببها قسم المصنف
الكلام فى هذا الباب قسمين قسم فى الحروف والكلمات التى نشا بها حالة
يدخلها الامالة وقسم فيما لا يكون كذلك اما القسم الثانى فالفتحة الممالة

فيها اما ان يكون بعدها الف ولا فان كانت بعدها الف اما في سبب الامالة
او مانعها والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوّزا لا موجبا فلهذا يجوز
تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمد كانت حقيقة واذا
اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحروف ان لا يمازج
صوته صوت غيره ولا يجوز امالة مفخم لانها يحتاج الى سبب فتنتفي
عند انتفائه والسبب المقتضي للامالة اما ان يكون في الكلمة التي
فيها الفتحة الممالة او لا فان كان في تلك الكلمة فاما ان يكون في الالف
الكائن بعد الفتحة او لا فان لم يكن في الالف فاما ان يكون حركة او حرفا
فان كانت حركة فلا يكون الا الكسرة اذ الضمة والفتحة لا تناسبها وهو
ظ ح اما ان يكون الالف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو او لا فان
لم يكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة اما ملفوظة او مقدرة فان كانت
ملفوظة فاما ان يكون قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فاما
ان يكون بينها وبين الحرف التي عليه الفتحة فاصلا ولا فان لم يكن فيمال نحو
عماد وان كان فالفاصل اما حرف ساكن فيمال الاية نحو شملال وهي الناقة
المسرعة او غير ذلك فلا يمال سواء كان الفاصل حرفا متحركا نحو هذا
عنباها او اكثر من ذلك نحو قتل قتنا هما او ما نحو لن ينزعها ودرهما
فاميل لخفاء الهاء مع شذوذه وفي التمثيل بنحو درهمان نظر لجواز ان
يكون امالة لاجل النون المكسورة فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه الا
ان يقال لا اعتداد بكسرة النون لانه يسقط عند الاضافة هذا اذا
كانت الكسرة قبل الالف فان كانت بعدها فالكسرة اما اصلية او عارضية
فان كانت اصلية فيمال نحو عالم وان كانت عارضية فاما ان يكون على الراء
او لا فان لم يكن على الراء فامالة قليلة نحو من كلام بخلاف ما لو كانت
على الراء نحو من دار لما فيها من التكرار فكانها كسرتان هذا كله اذا كانت

الكسرة ملفوظة وان كانت مقدرة فنزولها ان كان بطريق اللزوم
كما في جاذ وجاذ واصلها جاود وجوادد وادغم وجوبا فلا يكون كالكسرة
الملفوظة فلا يجوز الامالة وانما قال على الافصح لان بعضهم اجاز
امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما اما لوا خاف لان اصله خوف وان
كانت بطريق الجواز كما في دار وقفا فهي كالملفوظة هذا اذا لم يكن الالف
منقلبة عن الواو فان كانت منقلبة عنه فالكسرة منقلبة اما ان يكون
على الراء او لا فان لم يكن على الراء فلا يؤثر سواء كانت قبل الالف او
بعدها فلا يمال قولهم من عامه لا بعامه لان الالف منقلبة عن الواو
ولقولهم في جمعه اعوام وشذ امالة من بابه وماله اذ الفهما منقلبة عن
الواو ولقولهم ابواب واموال وكذلك الكبا مكسورة وهي الكناسة والفه
عن الواو ولقولهم كبوت البيت وشذ العشا الى قوله والناس بغير سبب
وانما قال كذلك لان امالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقق السبب الذي
هي الكسرة ولا كسرة في هذه الامثلة والعشا بالفتح والقصر مصدر
الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو
لقولهم في معناه عشوا والناس قد يكون من الجن والانس واصله
اناس فخفف فالالف في الامثلة الاربعة منقلبة عن الواو وفي المثالين
الاخيرين ليست منقلبة عن شيء وان كانت الكسرة على الراء والغرض
ان الالف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت متقدمة على الالف كالربا
وهو من الواو لقولهم في التثنية ربوان ومتاخرة نحو من دار هذا
كله على تقدير ان يكون سبب الامالة الكائنة في الكلمة التي فيها الفتحة حركة وان
كان حرفا فلا يكون الا الياء وهو ظ ثم انها انما تؤثر اذا كانت قبل الالف
ان جاورتها نحو سيال بفتح السين وهو ضرب من الشجر له شوك او كان
بينها وبين الالف حرف واحد والياء ساكنة نحو شيبان وهو علم فعلان

من الشبث ومالوا في هذه الصورة لان الحاجز قليل والياء ساكنة
فهي أدعى للامالة لانها اكثر لينا وسفلا وان كانت الياء الغير
المتجاورة متحركة كما في حيوان او يكون الفاصل اكثر من حرف
واحد نحو سيبان اسم شجر فلا يمال وعدم امالة حيوان وسيبان
اجده صريحا في كلامهم لكن استنبطه من القواعد التي ذكروها
والمسائل التي سردوها وان كانت بعد الالف فلا تؤثر فلا يمال
نحو سائر وجميع ذلك على تقدير كون سبب الامالة في الكلمة التي
فيها الفتحة لكن لم يكن في الالف فان كان في الالف فهو اما انقلاب
الالف عن المكسور كما في خاف اصله خوف بالكسر واما عن الياء كما
في ناب والرحى فان الفهما منقلبة عن الياء بدليل قولهم اينايب
ورحيان وكذا اسال ورمى من السيل والرمى ومثل باربعة امثلة
لانه اما اسم او فعل وعلى التقديرين فالالف عين او لام واما كونه
بحيث يصير ياء مفتوحة نحو دعا لقولهم دُعي وحبلى لقولهم حبليان
العلى وجمع العليا مونث الاعلى وهو اسم تفضيل والف منقلبة عن الواو
لانه من العلو وامليت لقولهم في مفرده العليا يقلب الواو ياء كما سيجيء
ان واو فعلى اسما تقلب ياء وكذا اميل اليتامى والنصارى لقولك يتاميان
ونصاريان فان تثنية الجمع جائز كانه على تاويل الجماعتين كقول الشاعر
بين رماحي مالك ونهشل وانما قال ياء مفتوحة لانها لو صارت ياء
ساكنة كما في جال وحال لقولهم جيل وحيل في مجهولهما لا يكون لها
اثر لان الساكن كالميت لا سيما من حروف اللين مع ان هذه الكسرة
يجوز ان يشم ضما وان الضمة يجوز ان يبقى على اصلها ويبقى الواو فلا
يلزم من اعتباره ما لا يتغير بائيتها مع كونها قوية اعتبار ما هو
في معرض الزوال مع ضعفها وجميع ما مر على ان يكون السبب في الكلمة التي

فيها

فيها الفتحة الممالة فان لم يكن فيها فاما ان يكون ذلك السبب امالة اخرى
او لا بل سببا من الاسباب المذكورة فان كان امالة اخرى فاما
ان يكون سابقة عليها او آتية بعدها فان كانت عليها سابقة
فيمال كما في عمادا فتميل الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة
عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت آتية بعدها فاما ان يقع
ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فيمال لتناسب الفواصل
فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم ولذا يمال لها
ما لا يمال لغيرها الا ترى ان تحقق الضحى يمال لها مع كون الف منقلبة
عن الواو وان لم يقع في الفواصل فلا يمال لان الكسرة التي هي لاجل الامالة
عارضة فلا تاثير لها ولا ينظر الى هذا العروض متى كانت الامالة
متقدمة اذ لو لم تمل ح عدل من سفل الى علو وهو مستكره وفي عكسه
انما يلزم العدول من العلو الى السفل وهو اسهل ولذلك اذا اما لو
اذا الصحا ذر لكسرة رائه كما سيجيء لا يجيزون امالة الف مع الهاء في
كلمة واحدة فكيف اذا كانتا في الكلمتين والى هذا التفصيل اشار المص
حيث اطلق قوله للفواصل وقيد قوله للامالة بقوله قبلها وقوله بعد ذلك
والفواصل نحو الضحى والامالة نحو رايت عمادا ويؤيد ذلك ما يعرف بالتامل
ان شاء الله تعالى وقال في شرح المفصل الامالة للامالة سبب ضعيف
لم يعتد به الا بعض المميلين لانها ليست كسرة محققة ولا ياء فلا يلزم
من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتهما للامالة اعتبار ما يجيء بنحوهما
والية اشار هنا بقوله على وجه وبعضهم يجيز الامالة للامالة بعد
الالف ومنه قرءة بعضهم اليتامى والنصارى بامالتين امليت الالف
الاخيرة لانها ينقلب ياء في التثنية كما مر واميلت الاولى لامالة الثانية
وهو ضعيف كما عرفت ولم يذكره المص لضعفه وقلته وان لم يكن امالة

اخرى بل سببا من اسباب الامالة فكما يمال الالف المنقلبة عن التنوين
فى الوقف نحو رايت زيدا لاجل الياء وهو فى كلمة اخرى ثم اشار
بادخال قد الى ان امالة الف التنوين قليلة لان الالف عارضة للوقف
فهى فى حكم التنوين ولو تاملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع اسباب
الامالة الى الكسرة والياء ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان الياء
ادعى للامالة من الكسرة لانها حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة
بعضها وقال اخرون الكسرة اقوى لان اللسان يستفل بها اكثر من تسفله
بالياء والاستعلاء لما فرغ من اسباب الامالة شرع فى موانعها وهى
ثمانية احرف الراء غير المكسورة وحروف الاستعلاء وهى الصاد والضاد
والطاء والظاء والخاء والغين والقاف وانما منعت المستعلية الامالة
طلبا لتجانس الصوت كما املت فيما تقدم طلبا له لان هذه الحروف
لما كانت تستعلى الى الحنك فلو املت الالف فى صاعد لانحدرت بعد
اصعاد ولو املت فى هابط لاصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى
اشق فلذلك كانت هذه الحروف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجئ
واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية
للتكرار الذى فيها بل قيل هو اشد مانعا اذا عرفت هذا فنقول الحروف
المستعلية ان كانت فى باب خاف وهو ما الفه مقلوبة عن واو مكسورة
وفى باب طاب وهو ما الفه مقلوبة عن ياء او فى باب صغى وهو ما يصير الفه
ياء مفتوحة لانك اذا بنيته للمفعول معدى بحرف الجر نحو صغى اليه ينقلب الفه
ياء فلا تمنع الامالة لقوة السبب فيه لانه فى نفس الحرف الممال قال فى الصحاح
صغا يصغو وصغى ويصغى صغوا اى مال وان كانت فى غيره فاما ان
يكون معها الراء ولا فان لم يكن معها الراء فاما ان يكون قبل الالف او بعدها
فان كانت قبلها فاما ان يقع بينهما فاصل اولا فان لم يقع بينهما فاصل

فيمنع الامالة كصاعد وان وقع بينهما فاصل فاما ان يكون بحرف او
اكثر فان كان باكثر من حرف واحد فلا يمنع كصفحاني وان كان
الفصل بحرف واحد فاما ان يكون المستعلية فى الكلمة التى فيها
الالف اولا فان كانت فى تلك الكلمة كصواعد فيمنع الامالة على راى
بعضهم والمشهور انها لا يمنع وان كانت فى غير تلك الكلمة فلا
يمنع الامالة نحو ابط سالم وان كانت المستعلية بعد الالف فاما
ان يكون بينهما فاصل اولا فان لم يكن فيمنع الامالة كعاصم وان فصل
فاما ان يكون الفصل بحرف او بحرفين فان كان بحرف فيمنع الامالة
ايضا سواء كان المستعلية فى الكلمة التى فيها الالف نحو عاشق او فى
غيرها نحو عتاب ظالم وان كان بحرفين فكذا على الاكثر نحو مواعيظ
وانما كانت غير مانعة اذا وقعت قبل الالف بحرف ومانعة اذا وقعت
بعدها بحرفين على الاكثر فيهما لان الاستعلاء اذا كان قبله عدل من علو
الى سفل فلم يستكره استكراههم العدول من سفل الى علو هذا اذا لم
يكن مع المستعلية الراء فان كان معها الراء فاما ان يلى الراء الالف
اولا فان وليها فاما ان يكون الراء مكسورة اولا فان لم يكن مكسورة
فلا يعارض المستعلية لانها مانعة عن الامالة منع المستعلية لها
فكيف يعارضها اذا انضمت اليها مثال المفتوحة قبلها كرام وراجم
وبعدها قولك رايت حمارك والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك
وقول العامة فراش وسراج الجن ويجب ان تعلم ان منعها عن الامالة
فى غير باب خاف وطاب وصغى ايضا لانهم يميلون ران وترى
باتفاق اما ران فلان الفها منقلبة عن الياء يقال ران ذنبه على قلبه رين
رينا اى غلب واما ترى فمن يجعل الفه للتانيث ويمنع صرفه فاما الترى
لانك تقول فى التثنية تريان تقلب الفه ياء مفتوحة ومن يجعل الفه للالحاق

فامالته لقولهم تترا بان ايض او لان الفه منقلبة عن الياء لما عرفت ان الف
الالحاق يكون منقلبة عن الياء والتاء الاولى فى تترى بدل عن الواو واصله
وترى من الوتر وهو الفرد وقوله تع ارسلنا رسلنا تترى اى واحدا بعد
واحد وان كانت مكسورة فاما ان يكون قبل الالف او بعدها فان كانت
قبلها فلا اثر لها ولذلك لم يمل قوله تع ومن رباط الخيل لئلا يلزم العدول
من سفل الى علو وان كانت بعدها فتغلب المستعلية فيمال طارد وغارم
ولذا قيد المص قوله المكسورة بقوله بعدها وكما تغلب المستعلية تغلب الراء
الغير المكسورة ايض فيمال من قرارك وذكر فى شرح الهادى انه اذا تأخر
المستعلى عن الالف نحو فارق لم يجز الامالة لقوة المستعلى ح ويمكن ان
يكون مراد المص ايض ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالامثلة فانه ذكر من
الامثلة ما يتقدم فيها المستعلية عن الالف فيحتاج ح الى زيادة
تفصيل بان نقول اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف فالمستعلية اما
قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة بعد الالف
عليها فيمال نحو طارد وان كانت بعدها فلا تغلبها بل يغلب المستعلية عليها
فلا يمال نحو فارق لما مر فى رباط وان لم يكن الراء يلى الالف بل تباعدت
فهى كالعدم فى المنع عن الامالة لو كانت غير مكسورة وفى الغلب على المستعلية
لو كانت مكسورة فيمال هذا كافر لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء لبعدها ولا
يمال مررت بقادر للحرف المستعلى وهو القاف ولا يعتد بالراء المكسورة
لبعدها وبعضهم يعكس اى يفتح كافرا ويميل مررت بقادر وذكر بعض
الشارحين ان قوله وبحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء مانع
قبلها يليها بغير حرف وبحرف فى كلمتها على راى ومانع بعدها يليها
بغير حرف وبحرف وبحرفين على الاكثر وفيه نظر اذ يصير التقدير هكذا مانع
قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرف قبلها ويليها بحرفين وقسماه

لا يخفى والاولى ان يقال هو عطف على قوله يليها لان الجار والمجرور لكونه فى
تقدير الفعل يعطف كثيرا على الجملة الفعلية اى الاستعلاء مانع قبلها
يليها ويفصل بينهما بحرف الى اخره فقوله يليها حال وما بعده عطف
عليه وقسماه وهو وقد يمال لما فرغ مما فيه بعد الفتحة الف شرع فيما ليس كذلك
لانه اما ان يكون بعدها هاء التانيث او لا فنقول يمال ما قبل هاء التانيث
المنقلبة عن التاء فى الوقف لشبهها بالالف لفظا لخفائهما وحكما لكونهما
للتانيث فلا يمال تاء التانيث فى الافعال لفقد الشبه اللفظى ولا هاء السكت
والضمير لفقد الشبه الحكمى ثم ذلك يحسن فى رحمة مما لم يكن فيه الفتحة على الراء
ولا على الحرف المستعلى وتقبح فى نحو كدرة للراء المفتوحة ويتوسط
فى نحو حقير لان الراء المفتوحة اشد مانعا واخر المص امالة ما لم يكن فيه
بعد الفتحة الف ولا هاء اشارة الى قلته ونحن ايض نذكره هناك انشاء الله تع
والحروف لا تمال هذا اشارة الى الحروف والكلمات التى تشابهها مما لا يدخلها
الامالة فنقول الحروف لا تمال لقلة تصرفهم فيها والامالة من باب التصرف
ولانه لا اصل لالفاتها فتمال للمناسبة وبعض العجم يميل لكن وهو لحن فان سميت
بها خرجت عن حكم الحرفية ودخل فى خير الاسماء فان وجد ح ما يقتضى
الامالة فيما بعد التسمية كما فى الا واما اميلت لان الالف الرابع فى الاسم
يحكم بانها عن ياء وان لم يوجد كما سميت بعلى الى لم يجز امالتها لانها
يجعلها من بنات الواو لان بنات الواو اكثر ولذلك يقول فى تثنيتهما الوان
وعلوان واميل بلى لانها اشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها فى
الجواب واغنيت من الجملة المذكورة فى السؤال قال الله تع الست بربكم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا ويا لانها قام مقام ادعو وكذا لا فى اما لا واصل
ان وما صلة ومعناه بالفارسية يارى يقول اخرج فاذا امتنع تقول اما
لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم فعلا ان لا فى اما لا فتكلم مغنية

غناء الجملة الفعلية هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة
من اما مكسورة وقال بعض شارحي هذا الكتاب اما لا بفتح الهمزة
فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذاك افعل هذا اى لان كنت فحذفت
اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا
عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم وغير المتمكن اى
الاسماء المبنية غير المتمكنة امرها كامر الحروف والفاتها اصل لانها
غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الذى هي عليه اذ بالاشتقاق
يعرف ذلك فلم تمل كالحروف وامِيل ذا الاستقلاله تقول ذا في جواب من قال
من فعل كذا قال في شرح الهادي حكى سيبويه امالة ذا لانه شابه الاسماء
المتمكنة من حيث انه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر والفه منقلبة عن ياء
واصله ذي فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الاولى الفا لانفتاح
ما قبلها وان كانت ساكنة طلبا للخفة ثم قال فيه وامالة اذا لحن وكذا
اميل انّى لاستقلاله تقول من انّى لمن قال لك الف دينار ذكر صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى انا صببنا الماء صبا انه قرأ حسين بن علي رضي الله
عنهما انّى صببنا بامالة انى كيف صببنا وكذا متى تقول متى لمن قال
زيد يسافر واميل عسى انما ذكر ذلك وان كان فعلا صريحا من ذوات
الياء لقولهم عسيت لئلا يتوهم انه لعدم تصرفه ولعدم مجيء المضارع والنهي
منه يكون كالحرف في امتناع الامالة فدفع هذا الوهم وقد تمال الفتحة
منفردة اى من غير ان يكون معها الف او هاء تانيث وذلك لا يكون
الا مع الراء المكسورة بعدها لما في امالتها من الكلفة فلم يقو عليها
الا الراء المكسورة لما ذكرنا من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف
وبخلاف ما بعده الف من الفتحات فانه يعتمد عليها فيزول ما في العدول
بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق وهي تغلب المستعلية والراء

المفتوحة

المفتوحة ايضا من الضرر والمحاذر اسم مفعول من حاذر اما لو الذال للراء ولم
يميلوا الالف لانها قد اكتنفها فتحتان اذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة قال
سيبويه لم يوجب امالة الذال ههنا امالة الالف كما لم توجب كسرة الضاد
في حاضر امالة الف وانما شبه الذال هنا بالضاد لان فتحتها كاستعلاء الضاد
وقد شاب فتحها كسرة الامالة كما شاب ذلك الاستعلاء تسفل الكسرة
تخفيف الهمزة لم يحده بان يقول ان يرد الهمزة الى وجه من التخفيف لان
اسمه اللغوي يغني عنه والهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق
ولذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهي
لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر
الحروف وقال يجمعه الابدال ولم يقل يجمع الابدال للتبيين حصر التخفيف فيها
والاصل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لان ذهاب
الهمزة بعوض ثم الحذف لانه ذهابها بغير عوض وبين بين قسمان مشهور وهو
ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها قبلها كما تقول سُول بين الهمزة والواو
ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة حركة ضعيفة تنحي بها
نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا يقع
في اول الكلام وشرطه اى وشرط تخفيف الهمزة ان لا يكون مبتدأ بها
كقولك مبتديا احد وابل وام وانما قلنا مبتديا لان الهمزة الكائنة في
اول الكلمة قد تخفف اذا اتصل بكلمة اخرى نحو جاء احدهم على ما يجيء
ولذا قال المص وشرطه ان لا يكون مبتدأ بها ولم يقل وشرطه ان لا يكون
في الاول وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه
لكن قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حمل الباقي
عليه هذا مع ان الهمزة المبتدأ بها لا يكون مستثقلا ولا يرد نحو خذ
واصله أوخذ خفف بالحذف لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغني

عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف همزة اولى ولا نحو قل واصله اقول لانا نمنع
ان اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول خذف حرف المضارعة وسكن اللام
فصار قول حذف الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة
فلا يتحقق تحقيق الهمزة او نقول سلمنا ان اصله اقول لكن ا عل بنقل حركة الواو
الى القاف وحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت
لا على انه تخفيف الهمزة وهى ساكنة هذا شروع فى كيفية تخفيف الهمزة
فهى اما ان يكون واحدة او اثنين فان كانت واحدة فاما ساكنة او متحركة
فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعنى ان كان قبلها فتحة
قلبت الفا وان كانت كسرة قلبت ياء وان كان ضمة قلبت واوا سواء كانت
الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمة واحدة كما فى راس وبير وسوت
وقوله سوت فعل ماضى مسندا الى المتكلم من ساء يسوء او فى كلمتين كما فى قوله
الى الهدى أيتنا فان قوله ائتنا امر من الايتان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل بقوله
الهدى فسقط همزة الوصل من اوله نعاد الهمزة الثانية المنقلبة لزوال موجب
القلب فالتقى ساكنان وهما الف هدى والهمزة العائدة فحذفت الف الهدى
لكونه فى اخر الكلمة والتغير بالاخر اولى فصار الى الهدأ يتنا بهمزة ساكنة بعد
الدال فانقلبت الفا فصار الى الهدا يتنا وهو موضع الاستشهاد كما فى قوله
والذى ائتمن فقوله اوتمن فعل ماضى مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذى سقط همزة الوصل فى
الدرج وعاد الثانية المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من ائتمن والياء من الذى
فحذفت الياء وصار الذئتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت ياء فصار الذيتمن
وقوله تع ويقول ايذن لى فقوله ايذن امر من اذن ياذن قلبت الهمزة الثانية
منه ياء ثم سقطت همزة الوصل فى الدرج وعادت الهمزة المنقلبة وصار يقول ذن

فقلبت

فقلبت الهمزة واوا فصار يقول وذن وانما تعين الابدال فى هذه الصور
اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها
ولا غير المشهور لانه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور
لانه حيث لا يجوز المشهور ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها
والمتحركة لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع فى المتحركة وهى اما ان يكون
ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان ساكنا قبلك الهمزة المتحركة اما ان يكون
متطرفة وقف عليها او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك فهى الهمزة المتحركة
التى سكن ما قبلها ولا يكون متطرفة وقف عليها فنقول الساكن الذى
قبل الهمزة اما ان يكون فى الكلمة التى فيها الهمزة او فى غيرها فان كان
فى تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او حرف علة فان كان حرف علة فاما
ان يكون واوا وياء او الفا فان كان واوا وياء فاما ان يكونا زائدتين
او اصليتين فان كانتا زائدتين فاما ان تكونا لغير الالحاق او للالحاق
فان كانتا لغير الالحاق قلبت الهمزة الى ذلك الحرف فى تلك الهمزة المنقلبة
كخطية اصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء وادغم الياء فيها وكمقروة اصلها
مقروءة قلبت فيها الهمزة واوا وادغم وافيس تصغير افؤس جمع فاس
واصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغم فالتخفيف هنا بالابدال وانما تعين
ذلك لانه لا يمكن بين بين لان بين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين
لان ما قبل الهمزة ساكن ولا الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها لكراهتهم تحريك
حرف لا اصل له فى الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذى هو اولى فيها
مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وقال بعض النحويين التزم ذلك فى نبى
وبرية ورد المص ذلك عليهم لان نافعا يقرء النبى بالهمزة فى جميع القران ونافعا
وابن ذكوان فى البرية بالهمزة فهذا وان سلم انه غير متواتر كما ذكر المصنف اصل
الفقهاء ان القراءة السبع متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالمد والامالة

وتخفيفا لهمزة لكنه لا اقل من ان يكون كغيرها مما نقله الآحاد بل ما نقله القراء اولى لانهم ناقلون عن من ثبتت عصمته من الغلط وهم اعدل من النحاة فالمصير الى قولهم اولى نعم لو قيل كثر ذلك فى نبي برية لكان مستقيما وقال فى الصحاح النبأ الخبر ومنه النبى فعيل بمعنى فاعل وتصغيره نُبَيِّئ مثل نُبَيِّع وتصغير النبوة نُبَيِّئَة مثل نُبَيِّعة فقول العرب كانت نُبَيِّئة مُسَيْلِمة نُبَيِّئة سوء والنبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فاذا اخذ النبى منه شرف على الخلق فاصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نُبَيّ ويقال برأ الله الخلق فاصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى براء والبرية الخلق قال الفراء ان اخذت من البري وهو التراب فاصلها غير الهمزة تقول منه براه الله يبروه بروا اى خلقه وان كان الفا اى وان كان الساكن الذى قبل الهمزة الفا واردت تخفيفها جعلتها بين بين فان كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والالف نحو سال وقرا وان كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحو تساءل وتلاؤم وان كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو قايل وبايع وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف لا يقبل الحركة وامتناع القلب والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وانما تعين بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بين بين غير المشهور فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن قلت سوغ ذلك امران خفاء الالف فكانه ليس قبلها شيء وزيادة المد الذى فيها فانه قام مقام الحركة كالمدغم وان كان حرفا صحيحا فقد ذكرنا ما فيه يكون فيه قبل الهمزة الف وواو وياء زايدتان لغير الالحاق بقى ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما فى مسلة والخبأ من خبات الشئ سترته او واو او ياء اصليان كما فى شيء وسوء او زايدتان للالحاق كما فى جيال وهو الضبع وجواب وهو اسم فاء والواو والياء فيهما للالحاق بجعفر وحكم الجميع

ان ينقل

ان ينقل حركة الهمزة الى ما قبلها ويحذف الهمزة وذلك كان حذفها ابلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن قبلها وجاء مراة وكماة بالف خالصة بان نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة الساكنة فصار مرأة وكمأة فقلبت للهمزة الفا كما فى راس وهو عند سيبويه شاذ والكسائى والفراء يريانه مطردا هذا اذا كان الساكن فى الكلمة التى فيها الهمزة وان لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة الى الساكن وحذفت سواء كان الساكن حرف علة او صحيحا فيقول فى ابو ايوب وذو امرهم وابتغى امرة وقاضوا بيك ابو يوب وذو مرهم وابتغى مرة وقاضو بيك وقاضوجبح قاض والاصل قاضون حذف النون بالاضافة وكذا يقول فى من ابوك ومن امك وكم ابلك من بوك ومن مك ولم بلك وقد جاء شبهوا الواو والياء اللتين ليسا بزائدتين كما فى شئ وسوء بالزائدتين كما فى خطية ومقروة وادغموا مثلها لكن المشهور هو الاول والتزم ذلك اى نقل الحركة وحذف الهمزة فى يرى اصله يراى كيرعى لان ماضيه راى كرعى فالقيت حركة الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع على الراء وحذفت والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا للضرورة كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصره من يتمل العيش يراى ويسمع ويقال تمليت عمرى اى استمتعت منه فمعنى قوله من يتمل العيش اى من يعيش كثيرا يرى ويسمع ما لم يراه ويسمعه وكذلك ارى وهو فعل ماض من الاراءة واصله ارأى كاعطى واصل يرى يُرْئى كيعطى نقلت حركة الهمزة فيهما وحذفت بخلاف قولك ينأى مضارع نأى اي بعد وانأى فانه لم يلزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة بل جرت فى جواز التخفيف كغيرها الا فيما لم يكثر كثرتها فعلى ما ذكرنا علة الحذف فى يرى وارى يرى التخفيف القياسي بالقاء حركتها

على ما قبلها ثم حذفها لكثرة الاستعمال وذكر في شرح الهادي انه يحتمل
الحذف هنا وجها آخر وهو انه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف
ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية
على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة
الالف التي هي لام الفعل وغلب الاستعمال هنا على الاصل حتى هجر ورفض
وانا اقول فعلى هذا المذهب يظهر وجه آخر قال حذفت الهمزة من شأى
لاجتماع همزتين بينهما الف لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل ينأى وانأى
ينأى وفيه بحث   وكثر اى وكثر النقل والحذف في سل واصله اسأل فهم
نقلوا حركة الهمزة الثانية الى السين واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا سل
وذلك اكثر من قولك جُرَى اجأر عن الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر الثور اى
صاح لكن لم يلتزموا ذلك لقولهم اسأل   واذا وقف هذا شروع في بيان
الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل كيف توقف عليها ولم يشر الى
مثل ذلك في الساكنة لان الهمزة المتطرفة الساكنة في الوصل حكمها في التخفيف
حال الوصل كحكمها حال الوقف وهي ثمان لانه اما ان يكون قبلها الف او لا
فان لم يكن قبلها الف سواء كان قبلها حرف صحيح او حرف علة وقف
بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة يعني يجعل ولا ما يقتضيه التخفيف لو كانت
موصولة ثم توقف كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون او روم او اشمام
فتقف على هذا الخبء بالسكون والروم والاشمام لانك اذا خففت همزته
بتقديم الوصل بنقل الحركة والحذف حصل الخب لها مضمومة وقد علم
في الوقف انه اذا وقف على ما اخره حرف مضموم جاز فيه الاسكان والروم
والاشمام وكذا برئ ومقروّ بياء وواو مشددتين مضمومتين وقد علم
في الوقف جواز السكون والروم والاشمام في وقف مثل ذلك وكذا شئ
وسوء سواء وقفت عليهما بنقل حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفها او

يقول

يقول شئ وسوء بالياء والواو من المخففتين او وقفت عليهما بقلب الهمزة
الى ما قبلها وادغامها برئ ومقروء لانك اذا خففت همزتها بقلبها
الى ما قبلها وادغامها حصل ان يقول شئ وسوّ بالياء والواو المشددتين
فانه يجوز فيها السكون والروم والاشمام لانه يكون في اخرها ياء مخفف
مضموم او ياء مشدد مضموم وواو كذلك فيرجع الى ما مر هذا اذا
لم يكن قبل الهمزة المتطرفة الموقوف عليها الف فان كان قبلها الف
كقراء فقد علمت ان تخفيفها حال الوصل ان ما هو بجعلها بين بين
فاما ان تحافظ على ذلك في حال الوقف او لا فان لم يحافظ عليه ووقف
بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بابدالها الفا اذ لا يتصور هنا نقل
حركة الهمزة الى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف لان الفرض
انه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين لا المشهور ولا غيره لسكونها
وسكون ما قبلها فتعين ان يكون تخفيفها بقلبها الفا واذا قلبتها
الفا يجتمع الفان الالف التي كانت قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة
فيجوز القصر بحذف احدهما للساكنين ويجوز ابقاؤها لامكان الجمع
بينهما بتطويل المد وان اردت المحافظة على ما بين بين الذي كان
في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر بين بين مع الاسكان والاتمام
واذا وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان
تخفيفها حال الوصل كذلك وهو ظ   وان كان قبلها متحرك فتسعة قوله
وان كان قبلها ساكن لان الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان
قبلها ساكن بقي ما كان قبلها متحرك فهذا بيان همزة المتحركة المتحرك
ما قبلها واقسامها تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة
وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم والثلثة
في الثلثة تسعة كما ذكر من الامثلة والقياس فيها ان تجعل بين بين

لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقيه من اثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة
لكن في حالتين منهما لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة
وقبلها مضموم نحو مؤجلا ومكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين
المشهور تقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة وهو مستكره ولما
تعذر المشهور تعذر غير المشهور اما لانه فرعه ولان كل موضع يجوز
فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز ههنا بين بين
المشهور امتنع عن غير المشهور لئلا يتوهم ان المشهور ايضا جائز
ولما كان كذلك ابدلوها بحرف حركة ما قبلها اى ابدلوها واوا في
مؤجل وياء في مائة وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر ثم اختلفوا
في صورتين منها وهو المضمومة التي قبلها كسرة نحو مستهزئون ومكسورة التي
قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم يجعلها بين بين المشهور اى بين الهمزة والحرف
الذى منه حركتها فيكون مستهزئون بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة والياء وقيل
بين بين الشاذ فيكون مستهزئون بين الهمزة والياء وسئل بين الهمزة والواو
فالاول هو المشهور وبعضهم يجعلها في نحو مستهزئون ياء محضة وفي نحو سئل
واوا محضة بقي خمسة اقسام ويتعين فيه بين بين المشهور اما في سال ومستهزئين
ورؤس فلانه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة
ما قبلها فالحمل على المشهور اولى فيها واما في سئم ورؤف فلانهم كرهوا ان
يجعلوا الهمزة فيها بين بين البعيد فيقرب من الالف وعليها الكسرة في سئم
وضمة في رؤف وجاء منساة بعض العرب يبدل من الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها الفا في سال ومنساة وهي العصا وهو ليس بقياس وقال ابن
مالك ليس سال في قراءة من قرأ سال سائل بعذاب واقع مخففا من سأل
وانما هو مثل هاب من سال معتل العين مرادف سأل مهموز العين لانهم يقولون
سلت تسال نحو هبت تهاب وقالوا ابو البقاء سال سيال مثل خاف يخاف

ومصدره

ومصدره المسالة وهو واوى ونحو الواجي يريد له بعض النحو
تبدل من الهمزة المتحركة المكسورة ما قبلها ياء في نحو الواجي وصلا
وهو ايضا ليس بقياس وانما قيد نحو الواجي بقوله وصلا لان مثل قول
عبد الرحمن بن حسان ولولاهم لكنت كحوت بحر هوى في مظلم الغمرات
راجي وكنت اذل من وتد بقاع يشجج راسه بالفهر واجي على القياس
لان الهمزة سكنت للوقف وما قبلها مكسورة فقلبت ياء على ما هو القياس
وعده سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت
وقيل انه اراد ان شذوذه من حيث انه جعل الياء المبدلة من الهمزة
اطلاقا مع الياءات الغير المبدلة وهذا ضعيف لان سيبويه سماه
في تخفيف الهمزة الشاذ ولان الاطلاق بحرف اللين المبدل من الهمزة
كالاطلاق بحرف اللين الغير المبدل والتزموا القياس ان يقال
في الامر من الاخذ والاكل اؤخذوا واؤكل كما يقال اؤشر من اشر اذا بطر
لكن حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل
فقالوا خذ وكل واما الامر من امر فلم يبلغ مبلغهما في الكثرة ولا
في القلة فجعلوا له حكما متوسطا فجوزوا فيه اؤمر ومر لكن في الابتداء
يكون مر افصح من اؤمر لانهم لو قالوا اؤمر لكان مستثقل الهمزتين وفي
الوصل يكون وأمر افصح من ومر لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلا
يلزم الاستثقال وانما ذكر المص هذا البحث ههنا مع انه مما اجتمع فيه
همزتان لمناسبة مع منساة سال والواجي وصلا في كون تخفيفهما على
غير القياس واذا خفف باب همزة الاحمر قد علم مما مر انهم ينقلون
حركة الهمزة الى الساكن الذي قبلها فاشار ههنا الى انه اذا انقلبت
الحركة الى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة ام لا فان لم يعتد بها كما
هو مذهب الاكثر وجب ان يقال الحمر باثبات الهمزة الوصل لان اللام

في حكم الساكن فان اعتد بها يقال لَحُمْر بحذف الهمزة لاستغناء عنها بحركة
اللام وانما اعتد بها على هذه اللغة ولم يعتد احد لحركة النون في نحو
لم يكن الذين والا لعاد الواو ولان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا
لكونها على حرف واحد ومعنى لانها غيرت مدلوله عن التنكير الى التعريف
واذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة اليها حركة سَلْ واصله
اِسْأَلْ فلا يظهر ان باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز
اَلِسْتغفار وَلِسْتغفار وعلى الاكثر اي اذا اتصلت من وفي بباب
الاحمر فعلى الاكثر يجب ان يقال مِنَ لَحْمَر بفتح النون في من الاحمر اذا خفف
لان اللام كالساكن فلو لم يحرك النون التقى ساكنان ويقال فلحمر بحذف
الياء لئلا يلتقي ساكنان لان اللام في حكم الساكن واما على الاقل فيقال
مِنْ لَحْمَر بسكون النون وفي لَحْمَر باثبات الياء اعتدادا لحركة اللام وقرء
ابو عمرو ونافع عادًا لُّولى في عادًا الاولى وهذا مبني على الاقل لان قياس
اللغة الكثيرة انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عادًا
لُولى لان التنوين ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر النون لالتقاء
الساكنين واما على اللغة القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار
عادًا لُّولى فادغم وقيل عاد لُّولى ولم يقولوا اسل اشارة الى سؤال هو
ان يقال نقلت حركة الهمزة الى السين في اسأل وحركة الواو الى القاف في
اقول وحذفنا ثم حذفت همزة الوصل فيهما اعتدادا بالحركة العارضة مع
انه لم يعتد بها في لحمر وجوابه انه لما كثر استعمال الامر من سأل يسأل نقلوا
حركة الهمزة من اسأل الى السين غالبا وصار في حكم الملتزم من حيث كانت
كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول اليه واحدة فاستغنى عن همزة الوصل
اولا بنقض لما استثقلوا الهمزتين في اسأل اذا ابتدئ بها مع كثرتها آثروا على
الافصح نقل حركة الهمزة الى السين فلو ابقوا همزة الوصل لكانوا كانهم جمعوا

بين

[illegible]

١٠٨

بين همزتين لان الهمزة التي بقيت حركتها في حكم الموجودة واما اقول فوجب فيه
اعلال الواو بنقل حركتها الى ما قبلها فصار تحريكها واجبا بخلاف الحمر
فان نقل الحركة فيه من كلمة الى كلمة اخرى مع انه غير لازم ولا غالب واورد
عليه الامر من جأر ورأف لانك تقول اِجْأَرْ وارْأَفْ فاذا نقلت
حركة الهمزة وحذفتها جاز ابقاء همزة الوصل نحو اجَرْ وارَفْ وحذفها
نحو جَرْ ورَفْ وجوابه ان كثرة الاستعمال فيهما منتفية وهي العلة فيما
والهمزتان لما فرغ من الهمزة المتحدة في الكلمة شرع في بيان الهمزتين
فاما ان تكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان كانتا في كلمة واحدة
فالثانية اما ان يكون ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة وجب قلبها
حرفا من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع الهمزتين مع عسر النطق
بالثانية ساكنة واصل آدم أأدم بهمزتين الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة
فقلبت الفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنه افعل ولا يجوز
ان يقال الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه كثر زيادتها
اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان
وزنه فاعل كشامل فيجب ان ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل وفي
هذا علم انه يجوز ان يكون على فاعل كخاتم بان يكون الالف زائدة غير
منقلبة عن الهمزة لانه ح يجب صرفه اعلم ان هذا الكلام مبني على ان
آدم لفظ عربي وقد انكر الزمخشري ذلك حيث ذكر في الكشاف ان اشتقاقهم
آدم من الادمة ومن اديم الارض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب
وادريس من الدرس وابليس من الابلاس وما آدم الا اسم اعجمي واقرب
امره ان يكون على فاعل كعاذر وآذر وعابر وشالخ وفالغ لكن ذهب
في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ثم ان عاذر الى آخره اسماء اولاد
آدم عليه السلام وقولنا ايت امر من اتى ياتي ايتانا قلبت الهمزة الثانية

فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقوله أُوتمن فعل ماض مجهول من ائتمن
فتعل ماضٍ تائتمن ايتمانا قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
وليس آجر منه اى ليس آجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيهما ساكنة فقلبت الفا
لان آجر فاعل لا افعل لثبوت يؤاجر فى مضارعه فآجر يؤاجر كآخذ فكما
ان الف آخذ ليست عن همزة بل هى الف فاعل فكذا الف آجر وما قلته
فيه اى وما قلت فى ان آجر فاعل لا افعل هذان البينان وهما قوله دللت ثلثا
الى آخره اى دللت ثلثا على ان آجر فاعل لا افعل فعبّر عنه بلازمه لان كون آجر
فاعل لا افعل يستلزم ان لا يكون يوجر مضارع آجر لان يوجر لا يكون الا مضارع
افعل الوجه الاول ان جاء آجر اجارة ولو كان افعل لم يجئ منه فعالة لان
فعالة مصدر فاعل لا افعل الوجه الثانى انهم لم يقولوا فى مصدره ايجارا
ولو كان افعل لكان مصدره افعالا الوجه الثالث انه قد ثبت مجئ آجر
يؤاجر فيكون آجر فاعل وصحة اجر الذى هو فاعل يمنع ان يكون آجر فعل وفى
هذا نظر لانه لا يلزم من مجئ فعالة ان لا يكون آجر افعل لجواز ان يكون مشتركا
بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثانى افعال وقوله الا افعال عن
ان اراد به ان لم يوجد فممنوع لانه حكى صاحب كتاب المحكم فيه آجرت المرءة
البغى نفسها ايجارا وان اراد به قليل فمسلم لكن لا يحصل منه المط وايضا فان
صحة آجر بمعنى فاعل لا يمنع من مجئ آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع
الاول يؤاجر ومضارع الثانى يوجر وما ذكر فى الشرح المنسوب الى المص من
انه اذا ثبت مجئ آجر على معنى فاعل لم يكن بدّ من فعل ثلاثى هو اصله لا رباعى
فوجب ان يكون فعل الاصلى آجر لا آجر بمعنى افعل كقولهم كاتب من كتب وقاتل من
قتل لا طائل تحته لانه لو سلم ذلك فلا يفيده لجواز نقل ذلك الثلاثى الى الافعال
والمفاعلة واعلم ان آجر فى مثل قولهم آجره الله يوجره ايجارا بمعنى اجره الله
ياجره اجرا اى اعطاه الثواب وآجرت المملوك الاجيرا وجره بمعنى اجرته

اجرة اى اعطيته اجرة لا نزاع فى انه افعل لا فاعل لانه يوجر لا يكون مضارعا
لغير افعل وانما النزاع فى مثل قولهم اجرت الدلد والدابة اى اكريتها والحق
انه بهذا المعنى مشترك بينهما لانه جاء فيه لغتان احديهما انه فاعل ومضارعه
يواجر والاخرى افعل ومضارعه يوجر وجاء له مصدران فالمواجرة
مصدر فاعل والايجار مصدر افعل وان تحركت عطف على قوله
وان سكنت الثانية اى وان تحركت الهمزة الثانية فاما ان يكون الهمزة
التى قبلها ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فاما ان يكون الهمزة الثانية
فى موضع اللام او لا فان لم يكن فى موضع اللام كسآل ثبتت اى الهمزة الثانية
لانه لا يمكن تخفيفها بالابدال فرقا بينهما وبين ما اذا كانت فى موضع اللام
على ما سيجئ ولا يجعلها بين بين اما المشهور فلانها تصير قريب من
الالف ويلزم التقاء الساكنين واما غير المشهور فلسكون الهمزة الاولى
ولا بالحذف لانه لا يدرى انه فعّال بالتشديد او فعال بالتخفيف واما ان كانت
الثانية فى موضع اللام قلبت ياء كذا ذكر فى تصريف ابن مالك وشرحه ويدل
عليه قول المص فى مسائل التمرين ومثل سبطر من قراء قرأى وسنبين الفرق
بين الصورتين ووجه ذلك فى مسائل التمرين انشاء الله تع وكان المص انما لم
يفصل اعتمادا على المثال مع ما يذكره ثمه وان تحركتا اى وان تحركت الهمزة
الثانية وتحركت الهمزة التى قبلها فقال النحاة وجب قلب الهمزة الثانية ياء
ان انكسرت الهمزة التى قبلها او انكسرت هى اى الهمزة الثانية نحو جاء واصله
على مذهب غير الخليل جاءء بهمزتين متحركتين الاولى منقلبة عن عين الكلمة التى
هى ياء كما فى بائع والثانية لام الفعل فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها
فصار جاءى ثم اعل اعلال قاض ولم يجعلوها بين بين لان فى ذلك ملاحظة
الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين واما على مذهب الخليل فاصل جاءى
بالقلب كما مر ثم اعل اعلال قاض فلم يكن من هذا الباب وايمة جمع امام واصل

أئممة كاحمرة جمع حمار فاجتمع فى اوله همزتان الاولى للجمع والثانية فاء
الكلمة وكان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية
فى جمع اناء لكن لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان وارادوا الادغام نقلوا
حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة وادغم الميم فى الميم فصار أَئِمَّة فقلبوا
الثانية ياء محضة لم يجعلوها بين بين لما مر فى جاء وان لم يكن الهمزة الثانية
واللتى قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واوا نحو اوادم جمع آدم واصله
اءادم بهمزتين بعدهما الف فقلبوا الثانية واوا كاويدم واصله أأيدم أقلب
الثانية واوا والزوما ايضا ومنه خطايا اى وما اجتمع فيه همزتان متحركتان
خطايا واصله خطائى فقلبوا الياء همزة كما فى قبائل جمع قبيلة فصار خطاءء
بهمزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار خطاءى فهذا هو الذى
يتعلق فيه باجتماع همزتين وسيأتى ان قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد الف
باب مساجد وبعدها ياء وليس مفردها كذلك ان تقلب ياء مفتوحة
وتنقلب الياء الفا فتصير خطايا وانما قيد التقدير بالاصلى لان خطاءى
بالهمزة ثم بالياء بعدها تقديره ايضا لكن ليس تقديره الاصلى بل خطاءء
بالهمزتين تقديره الاصلى وبالحقيقة هذا ايضا ليس تقديره الاصلى بل خطائى
بالياء ثم بالهمزة تقديره الاصلى الا ان خطاءء بالهمزتين اصل بالنسبة
الى خطاءى بالهمزة ثم بالياء بعدها هذا التقدير على مذهب سيبويه واما
الخليل فيوافق فى ان الاصل خطائى لكنه يقول قدموا الهمزة على الياء فصار
خطائى على فعالى ثم فعل فيه ما قيل ومذهب سيبويه اقيس واصح لما نقل
عن العرب الموثوق بعربيتهم اللهم اغفر لى خطاءءى مثل خطاععى بتحقيق
الهمزتين فلو كانت خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه وقد
صح التسهيل اعتراض على قول النحويين من انه وجب قلب الثانية ياء ان
انكسر ما قبلها او انكسرت فانه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين فى

نحو ايمة وقد صح تخفيف الهمزتين ايضا فيه وقولهم اولى من قول النحاة لما مر ويمكن
ان يجاب عنه بان مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء ملتزم ان
القياس يقتضى ذلك وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا
لا ينافى مجئ خلافه فى القراآت السبع لجواز ان يكون مخالفا للقياس
ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع فى الفصيح من الكلام
فان النحاة قالوا الشاذ على ثلثة اضرب شاذ عن القياس وشاذ عن
الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث مردود
مثال الاول كالقَوَد والصَّيَد وكقوله استحوذ عليهم الشيطان اى غلب فان
القياس قلب حرف العلة فى هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه ومثال الثانى
قول الشاعر وأُمّ اوعالٍ كها أو أقربا والاستعمال على انهم لا يدخلون كاف التشبيه
على الضمير استغناء منه بمثل وأُمّ اوعال اسم هضبة ومثال الثالث قول الشاعر
ويستخرج اليربوعَ من نافقائه ومن جُحْره بالشيحة اليتقصع اى يستخرج
الصياد اليربوع الذى يتقصع بالشيحة من نافقائه وهى احدى جحريه
والشيحة نبت يقال بالفارسية درمنه وقوله يتقصع اى يدخل فى قاصعائه
وهى احدى جحريه ايضا فادخل اللام فى الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال
والتزم اعتراض اخر وهو على ما قالوا وجب قلب الهمزة الثانية واوا ان لم
يكن هى ولا ما قبلها مكسورا فانهم التزموا حذف الهمزة الثانية من نحو
اكرم واصله أُأَكْرِمُ بهمزتين مفتوحتين لان حروف المضارع هى حروف
الماضى بزيادة حرف المضارعة ولما كان ماضيه اكرم وجب ان يكون المضارع
ءاكرم كره اجتماع همزتين فيما هو اكثر الاستعمال فخففوا الثانية لزوما وانما
خصوا الثانية لان الثقل نشا منها ثم حمل اخواته نحو يكرم وتكرم عليه
ضموا حرف المضارعة لئلا يلتبس بالثلاثى المجرد وثبت ان ما ذكر النحويون
منقوض بمثل اكرم ويمكن ان يجاب عنه بمثل ما مر بان يقال مراد النحاة فى القياس

يقتضى القلب كمافى اويدم واوادم لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس وقد
التزموا هذا مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه وبين
ما فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق وخطايا على مذهب الخليل فلذلك
آخره الى هنا والمطايا جمع مُطِيّة واصلها مُطِيوة لانها من المُطُو وهو
اسراع الدابة فى السير قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء واصل مطايا
مطايِوُ قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بيائين
ثم قلبوا الياء الواقعة بعد الف الجمع همزة كمافى قبائل فصار مطائي بياء
بعد همزة فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة فابدلوا من الكسرة
فتحة ومن الياء الفا كمافى عذارى وهنا اولى لثقل الهمزة فصار مطاءا
بهمزة بين الفين والهمزة قريبة من الالف وكانك جمعت بين ثلث الفات
فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا ومنه خطايا على القولين اما على قول سيبويه
فلانه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياء يصير خطائي واما على قول الخليل
فلانه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطائي ثم عمل
ما مر وفى كلمتين عطف على قوله فى كلمة حيث قال والهمزتان فى كلمة والمسئلة
اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال يتحقق بذكر لفظة احد بعد
جاء ويدرء ومن تلقاء ولم يدرأ او مكسورة وقبلها الاربعة بذكر لفظة
ابل بعدها او مضمومة وقبلها الاربعة بذكرا ولئك بعدها ثم انه يجوز
تحقيقهما اى ابقاء الهمزتين من غير تغيير لان كون اجتماعهما عارضا هون
امر الثقل ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل فى اجتماعهما وتخصيص احديهما
بالتخفيف تحكم وكذا يجوز تخفيف احديهما ثم اختلفوا ههنا فاختار
ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال من اجتماعهما فعلى ايهما وقع
التخفيف جاز لكن قدرانهم ابدلوا من اول المثلين فى نحو ديوان ودينار
حرف اللين وكان ذلك التخفيف وكذا فى الهمزتين واختار الخليل تخفيف الثانية

لان النقل

111

لان الثقل انما حصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال
اذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما او فى احديهما فنقول
اذا اجتمعتا واريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى
على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه
قياس تخفيفها للاجتماع والثانى ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه
تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وان اريد تخفيف احديهما لم
يخل اما ان يكونا متفقين اولا فان لم يكونا متفقين خففت ايتهما شئت
على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت وجاء
فى نحو شاء الى الواو وايضا فى الهمزة الثانية مع جواز التخفيف
على ما مر وان كانتا متفقين فان كان الاولى اخر كلمة جاز ان يحذف
احديهما ويستهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان يقلب الثانية
بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب فى جاء احدهم الفا
من تلقاء ابلهم ياء وفى يدرء اولئك واوا وان لم يكن الاولى اخر كلمة
جاز ان يخفف ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف فى كل
واحدة منهما لو انفردت وجاء فى مثله ادخال الالف بين الهمزتين قال
ذو الرمة فيا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جلاجل وبين النقاء آانتِ اَمْ اُمُّ
سالم الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم مفتوحة
وبالحاء المهملة مضمومة وقال ابن درستويه حرصوا على اثبات الهمزتين
فزادوا الفا بينهما هربا من اجتماعهما وقال لا يجوز اثبات تلك الالف
فى الخط كراهية اجتماع الفات قال المص فى شرح المفصل لم يثبت ذلك يعنى اثبات
الالف بين همزتين الا فى مثل آانت وشبهها ما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل
ذلك فيه الاعلال تغير حرف العلة للتخفيف قوله تغير شامل له وللتخفيف الهمزة
والابدال فلما قيد بقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الابدال مما ليس حرف

علة کاصیلال فی اصیلان کما سیجیئ ولما قال للتخفیف خرج عنه نحو عالم
بالهمزة فی عالم فبین تخفیف الهمزة والاعلال مباینة کلیة وبین الابدال
والاعلال عموم من وجه اذ وجدا فی نحو قال ووجد الاعلال بدون الابدال
فی یقول والابدال بدون الاعلال فی اصیلال ویجمع الاعلال ثلثة اشیاء القلب
کما فی قال والحذف کما فی قلت والاسکان کما فی یقول ولم یقل ویجمع القلب بمعنی
ذکر فی التخفیف الهمزة وسمیت الالف والواو والیاء حروف الاعلال لما وقع
فیها من التغیرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلک
ولم یعدها کثیر اذ لم یجر فیها ما اجری فی حروف العلة من الاطراد اللازم
فی کثیر من الابواب ولا یکون الالف اصلا فی اسم متمکن ولا فعل ولکن
اما بدل عن واو او یاء واما زائدة لانا استقرینا فی الاسماء المتمکنة والا فعال
فلم نجد الالف فیها الا کذلک ولانها لو وقعت اصلا لم یخل اما ان یقع
مبدلة فی محل آخر اولا فان وقعت فی محل مبدلة ادی الی اللبس بین الاصلیة
والمنقلبة وذلک مخل لمعرفة الاوزان وان لم یقع مبدلة عن الواو والیاء
اصلا ادی تلک الی وقوع الواو والیاء المتحرکتین فی کل موضع کان اصلهما
فیه الحرکة وهی کثیر مستثقل هذا وقوع حرف العلة کثیرا فی الکلمات ولما ذکرنا
فی اول ذی الزیادة فثبت انها لا یکون اصلا فی الاسم المتمکن والفعل واما
الحروف فالالف فیها اصل لان الحروف غیر مشتقة ولا متصرفة فلا یعلم اولها
اصل غیر هذا الظاهر فلا یعدل عنه من غیر دلیل فلا یقال الف ما ولا زائدة
لعدم اشتقاق یفقد فیه الفهما ولا یقال انها بدل لانه ضرب من التصریف
ولا تصرف فی الحروف وکذا الاسماء المبنیة والاعجمیة لعدم اشتقاقهما ثم بین
اتفاقهما واختلافهما فی المواقع ومثال تقدم الواو عینا علی الیاء لاما طویت
ولم یتقدم الیاء عینا علی الواو لاما واورد علیه بالحیوان واجیب عنه بان اصله
حییان وحملهم علی ذلک عدم نظیر ذلک فی کلامهم بالاستقراء وقیاسه حایان

لتحرک وانفتاح ما قبلها لکن بقوة متحرکا لیکون مطابقا لمدلوله فی التحریک کالجولان
والخفقان وفی الموتان حملوا النقیض علی النقیض ولذلک لم یدغموا
فی الحیوان لکن لما کرهوا اجتماع المثلین قلبوا الثانیة واوا ولم یقلبوا الاولی
لان التغییر بالاخر اولی ییستقیم الاستدلال بحیی علی ان اللام یاء فی الحیوان
فانه لو کان واوا ایضا لانقلب یاء لانکسار ما قبلها فلم ینهض الاستدلال
ولو صح الاستدلال بذلک لصح الاستدلال برضی علی ان اللام یاء وهو فاسد
ثم لو قلنا الحرف الاصول فی اول واو وواو ولام کما هو الاصح لکان الواو
مثل الیاء فی وقوعها فاء وعینا والا فلا ولو قلنا ترکیب الواو من واو ویاء
وواو لان باب سلس اکثر من باب ببیت لکان الواو مثل الیاء فی وقوعها
فاء ولاما ولو قلنا ترکیب من واو وواو وواو لکان الواو وقیل بذلک مثل
الیاء فی وقوعه فاء وعینا ولاما وقیل لما قالوا فی تصغیر واو اویة بقلب فائه
همزة لکونها اول واوین مصدرین اذ لو کان عینه یاء لقیل فی التصغیر وییة
ولان کون العین واوا نحو جال اکثر من کونها یاء نحو باع والحمل علی الاکثر اولی
ویدیت ای انعمت وییت ای کتبت الیاء الفا اعلم ان الواو تقلب یاء
اذا سکنت وانکسر ما قبلها نحو میزان ومیقات واصلهما موزان وموقات
کرهوا الواو الساکنة بعد الکسرة فقلبوها یاء وان الیاء تقلب واوا اذا سکنت
وانضم ما قبلها نحو موقظ وموسر والاصل میقظ ومیسر وتقلب الواو
همزة ای اذا اجتمع واوان متحرکتان فی اول الکلمة تقلب الاولی همزة وجوبا
نحو اواصل جمع واصل واصله وواصل بواوین الاولی هی الفاء والثانیة
مبدلة من الالف کما فی ضوارب وکذا اویصل تصغیر واصل واصله وویصل
بواوین الاولی هی الفاء والثانیة مبدلة من الف کما فی ضویرب وکذا
الاول جمع الاولی واصله وول لان حروف الاصول کما تقدم واوان ولام
وذلک لاستثقالهما متحرکتین فان اتحد الواو وکانت مضمومة کما فی وجوه

اوا جتمع واوان وسكن الثانى كما فى ووري مجهول وارى ينقلب همزة جوازا
اذا كان مكسورا يقال واراه مواراة اى مرة وقال الازنى تقلب همزة ايضا
جوازا اذا كان مكسورا فى اول الكلمة كما فى اشاح واصله وشاح وغيره يتبع
فيه السماع والوشاح شئ ينسج من الاديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة
بين عاتقيها وكشحيها والتزموا اعتراض على قوله وجوازا فى نحو ورى
فانهم قلبوا فى الاولى لزوما مع سكون الثانى واجاب بانهم حملوه على الاول
واعترضوا عليه من وجهين الاول ان الاولى ان يقال قلبوا فى الاولى وجوبا
لاستثقال الواوين لانهم قالوا بنيت مثل كوثر من وعد قلت اوعد والاصل
ووعد قلبت الاولى همزة لاجتماع الواوين وان كانت الثانية ساكنة ثم
قال المعترضون وانما لم يقلب وجوبا فى ووري لانهم شبهوا مدتها
بالف وارى لانقلابها منها وجوابه انهم ما صرحوا باللزوم ويمكن ان
يكون مرادهم ايضا الجواز لكن قالوا قد صرحوا باحد الوجهين وسيجيء فى مسائل
الهمزتين ما يؤيد هذا الثانى انه حمل المفرد الذى هو الاصل على الجمع الذى
هو الفرع وذلك ممتنع وجوابه انه فى الاولى علم التانيث وهو الالف والاول
مجرد من ذلك فقد حمل المونث على المذكر واما اناة اى واما قلب الواو
همزة فى اناة والاصل وناة وهى المرأة التى فيها فتور وفى احد واصله وحد
فى اسماء فعلى غير القياس لان قياس الواو المفتوحة فى اول الكلمة ان يبقى
واسماء علم قال سيبويه اصله وسماء فعلاء من الوسامة وهى حسن الوجه
فامتناعه من الصرف لالف التانيث وقال المبرد هى جمع اسم ووزنه افعال
ومنع الصرف للعلمية والتانيث المعنوى والاول اظهر اذ التسمية بالصفات
اظهر من التسمية بالجموع ولانه لو سمى به مذكرا امتنع ايضا وقيل امتناعه
لانه اسم لمونث سمى به مذكر كزينب وتقلبان اصل اتعد واتسر اوتعد
ويتسر قلب حرف العلة فيهما تاء وادغم يقال اتسرى لعب بالقمار هذا اذا لم يكن

حرف العلة

حرف العلة منقلبة عن الهمزة واما ان كانت منقلبة عنها كما فى ايتزر واصله
ائتزر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاء
لانها عارضة تزول عند الوصل كقولك قال أُوتزر ويحذف الواو من نحو يعد
لان الواو من جنس الضمة ويقدر بضمتين والكسرة التى بعدها من جنس الياء التى
قبلها ووقوع الشئ بين الشيئين يضاده مستثقل فوجب الفرار منه ولما كان
حذف الواو فى مثله واجبا لم يبن مضاعف معتل الفاء نحو وددت بفتح
العين لانه يكون مضارعه مكسور العين وكان يجب حذف الواو وفاء ولو لم يدغم
يلزم خلاف القاعدة ولو ادغم لزم الاختلال لاعلالين ولا يحذف من نحو
يوعد لان الواو فى الاصل ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة اذ الاصل
يا وعد وحذفت من يسع لانه كان مكسور العين فى الاصل فلما حذفت
الواو فتحت العين لحرف الحلق ولم يحذف من يوجل لان فتح عينه اصلى وانما حكموا
بالعروض فى الاول والاصالة فى الثانى لسقوط الواو من الاول دون الثانى
وشبهت الفتحة فى يسع بالكسرة فى التجارى حيث كانت عارضة واصله تجارى
فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة وشبهت الفتحة فى يوجل بالكسرة
فى التجارب حيث كانت الكسرة اصلية لانه جمع تجربة ولا يحذف الياء من
نحو ييسر لانها من جنس الكسرة والميسر قمار العرب بالازلام ولا من نحو ييئس
ايضا لذلك وقد جاء هنا حذف الياء لاستثقال الياءين مع الهمزة وقلبها
الفا كانهم توسطوا فلم يحذفوا كما فى يئس ولم يبقوا كما فى ييئس بل قلبوها الفا
كما قالوا ياءس نحو موحد به كان يتكلم الامام الشافعى والفصيح فى مضارع
وجل يوجل على القياس وبعضهم يقلب الواو ياء لانها اخف من الواو وبعضهم
الفا لانها اخف منهما وبعضهم يكسر الياء ينقلب الواو ياء وهى اشدها وليست هذه
من لغة من يقول تعلم لان اولئك لا يكسرون الياء وانما كسرت ههنا لا ذكرت
قال فى الصحاح يقول بنو اسد انا ايجل ونحن نيجل وييجل بالكسر كلها وهم

لا يكسرون الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء وانما يكسرون من يجل لئلا يلتقي
احد اليائين بالاخرى ويحذف الواو من نحو عدة واصلها وعدة
لاستثقال الكسرة على الواو مع ان فعلها معتل فنقلت كسرة الواو الى العلم
العين ثم حذفت ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان زال احد
الوصفين لا يحذف فلم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال
والوداد وان كان مكسورة لعدم اعلال فعله نحو واصلة ووادة وانما
قلنا نقلت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ولم يحذف متحركة لئلا يزيد اعلال
الاسم على اعلال الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة فان قيل لم
تحذف في ولاية والكل وجهة هو موليها مع انها يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض
فالجواب من الوجهين الاول انها ليست مصدرا جاريا على الفعل بل هو اسم
للجهة المتوجه اليها والواو تثبت في الاسم نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي
والعبد فالاسم وعدة والمصدر عدة والثاني انه مصدر لكن صحت تنبيها
على الاصل كالقود واستحوذ وهذا قول ابي عثمان المازني وشبهه بضيون
وهو السنور الذكر وبحيوة وهو اسم رجل واستضعف ابو علي هذا لانه لو
كان كذلك لزم ان يجيء فعله مصححا لان هذه المعتلات اذا صحت في موضع
تبعها فعلها نحو استحوذ استحوذا واستصوب استصوابا ولما لم يجئ شيء
من هذه الافعال مصححا دل على ان وجهة اسم للتوجه لا مصدر فان قيل فقد
جاء القول والبيع مصححين مع ان فعلهما معتل فما يمتنع في الوجهة مثل ذلك
فالجواب ان القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة والموافقة
في الوزن توجب الاعلال الا ترى ان بابا ونابا لما وافقا بناء الفعل اعلا
ولم يعل لعدم موافقته له في ذلك هكذا ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف
ابن مالك ناقلا عن ابي علي ثم قال وفيه نظر عندي من وجهين الاول ان وجهة
انما يكون على وزن الفعل اذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون جزءا متحركا

وبعده

وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما ان الفعل كذلك لما كانت
الواو عوضا عن الواو فانما يقدر دخولها بعد حذفها ولا يجوز اجتماعهما
معها واذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه نعم له ان يقول انما يقدر كونها
عوضا بعد حذف الواو والا فلا يجوز اجتماعهما كما تقول في الظرف
الواقع خبرا انه لا يسوغ اظهار عامله معه اذا كان بدلا منه اما اذا لم
يجعل بدلا منه جاز استعماله معه الثاني ان موافقة المصدر للفعل
في الزنة لم يذكرها احد من التصريفيين ثم قال ذلك الفاضل فان كان
قد تفرد ابو علي بهذا القول قبل منه لانه المقدم في هذه الصناعة ولا
يجاريه احد في اعتقادي العين الاعلال الواقع في العين اما بالقلب
واما بنقل الحركة والاسكان واما بالحذف واما الاول فثلثة فنهم
لانه اما بانقلابها الفا واما بانقلابها همزة واما بانقلاب احديهما
الى الاخرى اي انقلاب الواو الى الياء وبالعكس اما القسم الاول من القلب
فهو اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وكانتا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله
فانهما يقلبان الفا لوجهين الاول ان كل واحد منهما مقدر بحركتين
فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير اربع حركات
متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما الفا التي تناسب
حركة ما قبلها والثاني الواو والياء اذا تحركتا صار كل واحد منهما
بمنزلة حرف مد وبعضا او بمنزلة حرفي مد قالوا والمفتوحة كواو والف
والمكسورة كواو وياء والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء واجتماع
حروف العلة مستثقل فقلبوهما الى الالف لانه حرف يؤمن معه من الحركة
وذلك اما في اسم ثلاثي نحو باب وناب واما في فعل ثلاثي نحو قام وباع واما
في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو اقام واباع واصلهما اقوم وابيع لكنهما
لما كانا فرعي قام وباع واجرايا مجريهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح

او نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها وجعلتا فى حكم المتحرك فقلبتا الفا
واستكان منه اى من الفعل المحمول على الفعل الثلاثى لانه استفعل من كان
لا افتعل من السكون لبعدا ويكون المدة كما فى منتزاح ولقولهم فى مصدره
استكانتهم فانه يدل على انه استفعل لا افتعل لان افتعل لا يجيى منه افتعالة
وقد تقدم تقديره واما فى اسم محمول على ثلاثى نحو مقام واصله
مقوم فجعل ما قبل الواو فى حكم المفتوح او نقل حركة الواو الى ما قبله ثم جعلت
الواو فى حكم المتحرك حملا على قام او فى اسم محمول على فعل محمول على الفعل الثلاثى
كمقام فانه محمول على اقام واقام محمول على قام وكالاقامة والاستقامة
واصلها الاقوام والاستقوام والقاف وان كانت ساكنة فهى فى حكم المتحرك
بالنظر الى الاصل فحملا على اقام واستقام فقلبت الواو الفا فالتقى
الفان فحذفت احدهما وهى الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والتى
هى عين عند الاخفش ثم عوض التاء كما مر واما اذا كانتا ساكنتين فلا
ينقلبان وشذ قولهم طائى فى ياجل اما وجه ذكر طائى ههنا مع ذكره فى المنسوب
فقد ذكرناه ثمة واما ذكر ياجل ههنا مع انه ذكره عن قريب فلان ذكره
هناك باعتبار انه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاءه وذكره ههنا
باعتبار انه لما لم يقع بكون متحركا فقياسه ان لا يقلب الفا وقد جاء تبت اليك
فتقبل تابتى وصمت لك فتقبل صامتى اى توبتى وصومى ويمكن ان يقال القلب
فى هذه الصور على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها الفا
فانه ذكر الواحدى فى الوسط فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال ابن
عباس هى لغة بلحارث بن كعب ثم قال اجتماع النحويين على ان هذه
لغة حارثية وذلك ان بلحارث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبايل من اليمن يجعلون
الف التثنية فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون اتانى الزيدان
ومررت بالزيدان ورايت الزيدان وذلك انهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح
ما قبلها

ما قبلها الفا فلا ملوا ياء التثنية ايضا هذه المعاملة كما قال قايلهم
اى قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها وهذه ليست ياء
التثنية ولكن لما كان اللام فى علاهن مفتوحة قلبوها الفا وحكى هذه
اللغة جميع النحويين جميع ذلك مذكور فى العرب وبخلاف يريد
انه اذا كان ما قبلها ساكنا كقاول الى اخره فانهما لا يقلبان ايضا الفا
ونحو القود اشارة الى سوال وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضى قلب الواو
الفا فى نحو القود وهو القصاص والصيد مصدره الاصيد وهو الذى
لا يرفع راسه كبرا واخليت الناقة اذا وضعت قرب ولدها حالا
ليفزع منه الذيب واغيلت المرءة سقت ولدها الغيل يقال اضرت
الغيلة بولد فلان اذا اوتيت امه وهى ترضعه والفيل بالفتح اسم ذلك
اللبن واغيمت السماء واجاب عنه بقوله شاذ ذكر فى الصحاح انه قال
ابو زيد هذا الباب كله يعنى قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان اى غلب يجوز
ان يتكلم على الاصل بقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب
وهو قياس مطرد عندهم قال الله تعالى الم نستحوذ عليكم اى الم نغلب على امركم
وصح جواب سوال آخر وهو ان يقال تحركت العين فى تلك الامثلة مع
انفتاح ما قبلها ولم تقلب الفا وتقرير الجواب ان الاصل قوى وقود
انقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين الفا
لاجتمع اعلالان واصل هوى اهوى تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فلو انقلبت الواو ايضا الفا لاجتمع اعلالان وصح باب
طوى وحيى ايضا مع انه لا يجتمع فيه اعلالان لو قلبوا العين الفا لانه
فرع هوى لان الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته فلما صحت فى الاصل
صحت فى الفرع وايضا لو قلبوا العين فى تلك الامثلة الفا لوجب القلب
فى مضارعها ايضا وذلك مرفوض واليه اشار المص بقوله لما يلزم

من يقائ وبطائ ويحاى ولم يذكر مضارع هوى لان ذلك لا يجرى
فيه لان مضارعه يهوى بكسر العين فلا يجرى العلة المذكورة فيه وكثر
الادغام لما ذكر آخر لا يعل العين فى هذه الامثلة وقد جاز فى بعضها الادغام
اشار اليه وقال كثر الادغام فى حيي لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم
لان قياس ما ادغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع فيلزم تحريك الياء
بالضم وقد يكسر الفاء يعنى اذا ادغم فى الماضى فمنهم من يبقى فتحة الفاء
للخفة ومنهم من يكسرها للمناسبة كقولهم فى جمع الوى لِىٌّ ولُىٌّ بكسر
اللام وضمها وقيل فيه نظر لان لقائل ان يقول الضمة التى قبل ياء المدغمة
فى لىّ ثقيلة فناسب ان يهرب عنها الى الكسرة للياء التى بعدها وليس الفتح
التى فى هى ثقيلة قبل الياء المدغمة ولا يناسب ان يهرب عنها الى الكسرة
فالاولى ان تقول من ادغم ينقل حركة الياء الى ما قبلها كسر الحاء ومن
حذف الحركة من غير النقل ابقى الفتحة بخلاف باب قوى راجع الى الادغام
اى كثر الادغام فى باب حيي بخلاف باب قوى فانه ليس لم يجى فيه الادغام
والمراد بباب حيي كل فعل هو مضاعف الياء وبباب قوى كل فعل مضاعف
الواو وانما يجى الادغام فى باب قوى مع ان اصله قوى لان الاعلال مقدم
على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الادغام وانما قلنا
الاعلال مقدم على الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب للادغام بل مجوز ويدل عليه امتناع الصحيح فى باب رضى وجواز
الفك فى باب حيي ولذلك اى ولاجل ان الاعلال مقدم على الادغام لم يدغم
فى يحيى الخ لانه لما انقلبت الياء فى يحيى والواو فى يقوى واحواى وارعوى
الفا والواو فى يحواوى ويرعوى ياء لم يبق مقتضى الادغام وجاء فى مصدر
احواوى ترك الادغام لتناسب فعله فى الصورة والادغام لاجتماع الياء
والواو وسبق احدهما بالسكون ومن قال فى اشهيباب اشهاب بحذف الياء

قال

قال فى احوياء احواء بحذف الياء ايضا لانه اثقل من اشهيباب لان الياء
محفوفة بالواوين بخلاف الياء فى اشهيباب ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين
كما فى اقتتال ومن ادغم اقتتال يعنى من لم يراع سكون ما قبل المثلين
فى مثل هذا البناء وقال قِتّال فقياسه ان يقول حوّاء لانه يسكن اول المثلين
ويحرك ما قبله بحركته فيقول قتال وحواء وجاز عطف على قوله وكثر اى
وجاز الادغام فى احيي واستحيى وهما ماضيان مبنيان للمفعول لاجتماع
المثلين لكن لم يكثر كثرة حيي لسكون ما قبل المثلين هنا ولا يلزم جعل حيي كما
جعل اجى بمنزلة يستحيى لان الادغام فى ذلك وجب بخلاف هذا بخلاف
احيى اى لم يجز الادغام فى احيى واستحيى ماضيين مبنيين للفاعل لان
الياء لما انقلبت الفا فيهما لم يبق مقتضى الادغام وامتنع الادغام فى
يحيى ويستحيى وان كان قد اجتمع فيه مثلان لئلا يقع الضم على الياء
ولم يبنوا لما تكلم فى قوى واشباهه بحسب الاعلال والادغام وهما عينه
ولامه واوا اشار الى ان مضاعف الواو مختص بفعل بكسر العين لانهم لو بنوا
منه مثل ضرب او شرف لقالوا قووت او قووت فهم لاجتماع الواوين اكره
منهم لاجتماع اليائين واما نحو القوّة والصوّة وهو العلم فى الطريق والكوّة
هو جلد ولد البعير المملوّ بالتبن والجوّ وهو الهواء فى بعض النسخ والحوّ
بالحاء المضمومة وهو جمع الاحوى وهو الاسود فمحتمل للادغام وقال
بعض شارحى المفصل قوله محتمل بفتح الميم الثانية كذا الرواية عن المصنف
يعنى عن الزمخشرى ثم فسره بان معناه انه موضع احتمال الادغام لان شرط
الادغام بسكون الاول وتحرك الثانى وهذا الشرط متحقق ههنا والظاهر
ان الاولى ان يقال قوله فمحتمل بمعنى مغتفر ومسوّغ واللام للتعليل اى
نحو القوة الخ مغتفر ومسوّغ لوقوع الادغام فيه وصح باب ما افعله
عطف على قوله وصح باب قوى وانما لم يعلوا باب فعل التعجب نحو ما اقوله

زيدا واقول به وما ابيعه وابيع به لانه لو اعل لكان للحمل على قال وباع مثلا لكنه لما لم يتصرف كتصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف فى الاعلال ولانهم قصدوا الفرق بين التعجب وغيره فى المعتل العين وكان هذا اولى بالتصحيح لشبهه بالاسم فى عدم التصرف وافعل اى افعل التفضيل نحو زيد اقول وابيع من عمرو محمول عليه لانهما يجريان مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز فانه يجب ان يكون بناءهما من الثلاثى المجرد ويمتنع ان يكون من الالوان والعيوب ويجوز من كل ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب فمن ثم حملوا افعل التفضيل فى التصحيح على ما افعله ويقول لم يعلوا اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم لما اتفقا فى الصورة فان لفظ فعل الماضى من الاقالة ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لولا الاعلال فصححوا الاسم واعلوا الفعل فكان ذلك اولى من العكس لان الاعلال فى اليهما كان يتوجه بالحمل على الفعل الماضى الثلاثى نحو قال والفعل بالفعل اشبه فحمله عليه اولى وهذا التعليل هو الذى ذكره سيبويه لاسم التفضيل وحمل فعل التعجب عليه والمص عكس اولا بان حمل اسم التفضيل على فعل التعجب ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التى ذكرها سيبويه فقوله وللبس عطف من حيث المعنى على قوله محمول عليه فكانه قال وفعل التفضيل لم يعل للحمل على ما افعله وللبس بالفعل وصح باب ازدوجوا واجتوروا لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا اتنبيها على التوافق فى المعنى وصح باب اعوار واسواد لانها لو اعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واحد الالفين منهما فيقال عار وساد فلم يدر انهما افعال او فاعل وصح باب عور وسود لانه بمعنى اعوار واسواد ثم اشار انه اذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته ومقاول ومبايع اسم فاعل من قاول وبايع وصح تقوال وتسيار وهما مصدران كالقول والسير لانهما لو اعلا لتحركت الفاء

وانقلبت

وانقلبت الواو والياء الفا وحذف احدى الالفين فيقال تقال وتسار فتشتبه بالفعل اى ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع قال وسار وصح مقول ومخياط وهو الابرة لانها لو اعلا القيل فيهما مقال ومخاط فلم يدر امفعل هى ام مفعال ومفعول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط او بمعناهما ولذا لم يعلا ولان مقوالا ومخياطا ليسا على مثال الفعل المفارق له بالالف التى بعد العين ولانه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما وذلك صاحب التصحيح فى الفعل نحو اسود فهى الاسم احدر وانما اعتنه فى هذه الصورة لتحقق مقتضى الاعلال وهو الحمل على الثلاثى واعل نحو يقوم اشارة الى سوال اخر وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضى ان يعل تلك الامثلة بقلب عينها الفا فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملا على قام وباع فاجاب عنه بانها اعلت بالاسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس وذلك لانها لا يعلم اعينها مفتوحة ام لا وهذا اولى مما ذكره اخر وان وهو ان اعلالها انما كانت كذلك لكون الواو مضمومة لان الضم قد اعلوا اساد واصله سود بضم الواو فان قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها اجيب بان ذلك لا يمنع من الحمل على الماضى كما حملوا يخاف على خاف هكذا ذكره وفيه نظر لان الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها ذكر بعض الشارحين ان فى مجى مقوم بفتح الميم وضم القاف نظر فلو ذكرنا معو فايدل مقوم لكان اولى لانه جاء معون ومعونة على وزن مفعل ومفعلة اصلهما معون ومعونة نقلت حركة العين الى ما قبلها ولا يرد بمقوم ومبيع اسم المفعول لانه لا يجى اسم المفعول من قام لكونه لازما ولانه يذكر مبيعا ومقوما ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله ويسكنان وينقل حركتها فى يقوم ويبيع وان ارادها اسم المفعول على تقدير مقوم فاصلهما مقووم ومبيوع نقلت ضمة الواو والياء الى ما قبلهما وحذفت

الساكنين كما سيجئ هذا كلامه وفيه بحث لان المص لم يذكر مبيعا ومقوما
ثم بعدهما مفعولا بل ذكر مُفْعُلا ومُفْعِلا ثم مفعولا ونحو جواد عطف
على قوله نحو تَقْوَال اى صح نحو تقوال ونحو جواد وانما صح تلك الامثلة لانه
لو قلبت حرف العلة فيها الفا لقيل جادٌ وطال وغار لانه كان يحذف احدى
الالفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بفاعل او بفعل مع انه يحتمل ح ان يكون
اسم فاعل من جَدْيَة اى سائلة وطلية بالدهن وغرية اى الصقة بالغراء
وان يكون فعلا ماضيا من جاد يجود وطال يطول وغار يغور ولما سنبين
انشاء الله تعالى ان شرط اعلال العين فى مثل ذلك ان يكونا جاريا على الفعل
او يكون موافقا له حركة وسكونا مع مخالفة كما سنذكره وهذه ليست
بموافقة مع الفعل حركة وسكونا وهو ظ ولا بجارية على الفعل لان الجارى
على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول لانهما الموافقان له صيغة ودلالة
على الحدوث ولذلك قال جار الله العلامة فى المفصل لبيان اسم الفاعل
والمفعول انهما الجاريان على يَفعل ويُفعل ولبيان الصفة المشبهة انها ليست
بجارية على الفعل وصح نحو الجَوَلان والحَيَوان والصورى وهو اسم ماء بعينه
والحيدى يقال حمار حَيَدى اذا كان كثير الحَيَد عن ظله لنشاطه اما التنبيه
بحركة على حركة مسماه وحملوا المَوَتان على حيوان لانه نقيضه واما لان شاذ منهما
ليس بجار على الفعل وهو ظ ولا موافق معه حركة وسكونا وصح نحو أُدْوُر و
اعين لانه لو قيل أَدُور واَعِين معلا بنقل الحركة والاسكان لالتبس بمضارع دار وعان
من قولهم عان فلان علينا يعين عيانة اى صار لنا عينا اى ربيئة ولانه
ليس بجار على الفعل وهو ظ ولا بمخالف على الوجه المشروط ان موافقته مع الفعل
حاصلة لان شرط اعتبارها ان يكون لها مخالفة للفعل بوجه ولم يكن
فى ادور تلك المخالفة فقد شرط الاعلال فوجب التصحيح وصح نحو جدول المنهر
الصغير وخِرْوَع لشجر يقال له بالفارسية سبد الخير وعليب اسم واد الحاقا

الالحاق

الالحاق او لان السكون الذى قبل حرف العلة لازم فتح لم يكن ما قبلها مفتوحا
ولا فى حكم المفتوح وذكر فى الشرح المنسوب الى المص ان السكون قبل العين
غير عارض وهو سهو ولان حرف العلة ليست عينا فى تلك الكلمات بل
هى زائدة وتقلبان همزة لما فرغ مما قلب فيه الياء والواو الفا شرع
فيما يقلبان فيه همزة وهو عطف على قوله تقلبان الفا فتقول اسم الفاعل
من ثلاثى المجرد يعتل بالهمزة ان اعتل فعله كقائل وبائع والاصل قاول
وبايع فاريد اعلالهما لاعتلال فعليهما ولم يمكن الاعلال بالحذف لانه
يزيل صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفى الاعراب فاصلا لانه
يزول بالوقف فقلبت الفا اما بان لم يعتدوا بالالف الكائنة قبلها فصار
حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزلوا
الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها
فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما وكذلك تحريك الاولى لما مر فحولوا
الاخرى لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الالف ونقط
هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطاء خطاء فى نحو نائل
حيث قال نائل يديه فاض وحكى ان ابا على الفارسى دخل بالمعلم فاذا
بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو على
هذا خط من قال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقد اضعنا
خطواتنا فى زيادة مثله وخرج من ساعته بخلاف عاور فانه لم يقلب واوه
همزة لصحة عوره كما مر وشاك من الشوكة وهى شدة الباس وقد شاك
الرجل يشاك شوكا اى ظهرت شوكته وحدته وفى اسم فاعله ثلثة اوجه
احدها شائك بالهمزة على مقتضى القياس والثانى شاك كقاض على
تاخير العين الى موضع اللام ووزنه فالع فيقول هذا شاك ومررت
بشاك ورايت شاكيا ومثله لاث من لاث العمامة على راسه يلويها لوثا

والثالث ان يحذف العين فيقول هذا شاك ولاث بالرفع ورايت شاكا
ولاثا ومررت بشاكٍ قال الزمخشري فى الكشاف الهار الهائر وهو المتصدع
الذى اشفى على التقدم والسقوط ووزنه فعل قصر عن فاعل كخلف
عن خالف ونظيره شاكٌ وصاتٌ فى شائك وصائت والفه ليست
بالف فاعل فانما هي عينه واصله هوِرٌ وشوِكٌ وصوِت وهذا يخالف
ما ذكره فى المفصل حيث قال فى اعلال العين وربما حذفت اى العين كقولك
شاكٍ يخالف ايضا ذكره هار فى المفصل فيما حذف منه حرف اصلي ورد
فى التصغير وتقريره ما ذكره المص اى ابن الحاجب فى شرح هذا الموضع
من المفصل من ان هارا لا يجوز ان يكون فعلا لانه اى الزمخشري اثبته
محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان
ان يكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت قاضيا فوجب
ان يكون فاعلا حذفت عينه وهذا يؤيد ما ذكرناه فى المصغر تحقيقا
لاصل هارٍ واعتراضا على ما ذكر فى بعض الحواشي واما جاء فقد تكلمنا
فى اول الكتاب وفى نحو اوائل عطف على قوله فى نحو بائع اى بقلب الواو والياء
همزة اذا وقعتا بعد الف باب ساجد ويكون قبل الالف واو او ياء واقسامه
اربعة اما ان يكتنف الالف واوان كما فى اوائل جمع اول وياءان كما فى
خيائر جمع خيّر او يكون قبل الالف واو وبعدها ياء كما فى بوائع فواعل
جمع فوْعلة من البيع وانما جعلوه جمع فوعلة وان كان جمع بائع ايضا كذلك
دفعا لوهم من يتوهم ان الهمزة فى بوائع فرع على مفردها فرفعوا هذا الوهم
بتقدير مفرد لا همزة فيه او يكون قبل الالف ياء وبعدها واو كما فى سيائق
والاصل سياوق جمع سيّقة وهو ما ساقه العدو من الدواب مثل الوسيقة
وعللوا ذلك بانهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما الف وهو حاجز
غير حصين فى جمع ثقيل لكونه اقصى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الالف

ولاثٍ صح

مجاورة

مجاورة للطرف الذى هو محل التغيير فقلبت الفا ثم همزة كما مر فى نحو بائع
بخلاف عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكن بعد العين فصارت كالمعتمد
ولبعدها عن الطرف الذى هو محل التغيير هذا عند سيبويه والخليل واما
الاخفش فانه لا يرى الهمزة الا فى الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس
اما السماع فقولهم ضياون بالواو فى ضيون وهو السنور الذكر واما القياس
فلان الثقل فى الواوين اكثر منه فى غيرهما والجواب عن الاول ان المازني سال
الاصمعي عن غيل كيف تكسره العرب فقال عيائل بالهمزة واما ضياون فشاذ
للتنبيه على الاصل كالقود ولانه لما صح فى الواحد صح فى الجمع وعن الثاني انهم
حملوا اجتماع اليائين او اجتماع الياء والواو على اجتماع الواوين فكما لم يفرقوا
بين الواو والياء كما فى كساء ورداء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد
الف زائد لما سيجئ فكذا ههنا لكونها مجاورة للطرف واما قول الشاعر
وكحل العينين بالعوار فانما صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا
اذ اصله عواوير فى قليل جمع عوّار وحرف العلة اذا كان فى المفرد رابعا لم يحذف
فى الجمع بل يقلب ياء ان لم تكن فيها كما فى جُلاق وحماليق وحملاق العين باطن
اجفانها التى يسوده الكحل وجرموق وجراميق وقنديل وقناديل فلما
حذف للضرورة جرى مجرى المنطوق بها فصحّحت وقبل هذا البيت غرّك
ان تقاربت اباعري وان رايت الدهر ذا الدوائر حنى عظامي واراه
ثاغري وكحل البيت يقول لامرءة غرّك حتّى اجترات على مخالفتي الى
كبرت وتقاربت اباعري يريد انه ترك السفر والرحلة الى الملوك فانه يجتمع
لا يفارق بعضها بعضا وثاغري اى كاسر اسناني والعوار وجمع العين
يريد ان مرّ الزمان افسد بصره افنى عظامه وقصّر خطوه وعكسه قول الشاعر
فيها عيائل اسود ونمر لان الياء زيدت للاشباع كياء الصياريف فرعى
الاصل والضمير من قوله فيها للمغازة قال فى الصحاح عيال الرجل من يعوله واحد